

كلية الشريعة والقانون

بأسيوط

بحث في

رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

دراسة فقهية مقارنة

دكتور

محمد الحفنى محمد المكاوى

مدرس الفقه المقارن

بكلية الشريعة والقانون بأسيوط

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين استمسكوا بهديه، واستقاموا على طريقته، فصاروا أعلاماً راشدين وأئمة مهتدين.

وبعد،،

فإن شهر رمضان من أعظم الشهور وأفضلها منزلة عند الله -عز وجل-، وله من المزايا ما ليس لغيره من الشهور، ويكفى أن المولى -عز وجل- أضاف الصوم إلى نفسه فقال: "كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزي به..."^(١)، وذلك تعظيماً وتشريفاً لمن صامه. فصوم رمضان أحد أركان الإسلام الخمس..

وهو فرض على كل مكلف مقيم طاهر قادر على الصوم. ولم يقصد المولى من تكليف العباد بصومه المشقة والتعسير، وإنما قصد التقوى والتطهير.

ولما كان بعض المكلفين يجد مشقة بسبب الصوم لعذر مؤقت أو دائم، فقد جعل المولى -عز وجل- التكليف بالصوم على قدر طاقة المكلف،

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه (٢٨٨/١)، والإمام مسلم فى صحيحه (٢٠٦/٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

حتى لا يكون هناك مدعاة للتقصير. فأسقط الصوم عن المريض مرضاً يرجى برؤه، والمسافر إلى بدل أخف وهو القضاء في أيام آخر بعد زوال المرض والسفر، كما بدل الصوم بالإطعام كما في حالة الشيوخوخة والمرضى المزمن ونحوهما. كما أسقط الصوم أصلاً عن الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق وعن الحائض والنفساء حتى تطهر.

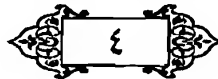
وليس في هذا التخفيف واليسر حث على التهاون لترك ما هو مفروض، وإنما هو تخفيف من الله ورحمة بعباده مع المحافظة على الإكمال والإتمام.

فلكل هذه الأسباب ونحوها جعلتني اختار موضوع "رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار - دراسة فقهية مقارنة" للكتابة فيه لأهميته، وترجع أهمية هذا البحث في أنه يبين من يشق عليهم الصوم ويرخص لهم بالفطر، وما يترتب على ذلك من آثار، فالحاجة ماسة إلى معرفة ذلك، والعلم بهذه الأحكام غير ميسر لكثير من الناس خاصة غير المتخصصين في العلوم الدينية.

لذا رأيت من الأهمية بمكان، بيان تلك الأحكام موضعاً مراعاة الشريعة الإسلامية لكل من يشق عليهم الصوم. إذ من قواعدها اليسر والتخفيف ورفع الحرج عن الناس مما جعلها صالحة لكل زمان ومكان.

وقد ساهمت بجهدي المتواضع بالكتابة في هذا الموضوع.

مع الأخذ في الاعتبار أن هذا البحث هو دراسة فقهية مقارنة، ذكرت خلاله ما اتفق عليه الفقهاء وما اختلفوا فيه من الأحكام، وذكر





رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

سبب الخلاف أن وجد، ونذكر أدلة كل فريق لما ذهب إليه، وكيفية الاستدلال بها، ومناقشة ما أمكن مناقشته من الأدلة كلها أو بعضها متى أمكن ذلك، والإجابة عما أمكن رده من هذه المناقشات. وراعى في الأعم الأغلب ذكر السورة ورقم الآية ولم أعدل عن هذا إلا حيث كثر الاستشهاد.

كما نسبت الأحاديث والآثار إلى مظانها مع بيان درجة صحة الحديث، ثم تكررت المختار من أقوال الفقهاء بناء على قوة الدليل وملائمته لروح الشريعة في تحقيق مصلحة أو دفع مفسدة دون تعصب لمذهب معين. واختيارى هذا إنما هو رأى صوابه قائم وخطؤه محتمل. وتوقفت أحياناً عن الاختيار إن لم يترجح لدى أحد الأقوال إذ الكل يهدف إلى الوصول للصواب.

وقد جمعت شتات هذا البحث من بطون أمهات الكتب في عبارة سهلة ميسرة لعل أساهم بوضع لبنة في بناء الصرح الإسلامى العظيم، للوقوف على مبادئه الرامية إلى التخفيف عن العباد فى أداء العبادات مراعاة لظروفهم ومنها الصوم.

والله - عز وجل - أسأل أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به للمسلمين، إنه نعم المولى ونعم النصير.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة وبيانها كالآتي:

التمهيد:

وذكرت فيه بعض مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية. ومنها رخصة الفطر في رمضان، ومعنى الرخصة وأقسامها بإيجاز، ومعنى الفطر والصوم الشرعي وزمنه وأركانه، وحكم صوم رمضان والحكمة من مشروعيته، وحكم من أنكر صومه.

الفصل الأول:

وتناولت فيه رخصة الفطر في المرض وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الأمراض التي يرخّص فيها بالفطر للمريض، وطرق معرفتها، وضابط حد المرض الموجب للفطر. والفطر وقاية من المرض.

المبحث الثاني: أحوال صوم المريض في رمضان، وما يجب عليه إذا أفطر، وأثر المرض الطارئ على من أفطر قبل المرض متعمداً في نهار رمضان.

الفصل الثاني:

رخصة الفطر في السفر وفيه ستة مباحث:



رخصة الفطر فى رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الأول: فطر المسافر وصومه.

المبحث الثانى: أثر السفر الطارئ على من أفطر قبله متعمداً فى نهار رمضان.

المبحث الثالث: صوم المسافر رمضان بنية واجب آخر.

المبحث الرابع: قدوم المسافر إلى دار إقامته قبل الزوال.

المبحث الخامس: عزم المسافر ليلاً على الصوم ثم بدا له أن يفطر أثناء النهار.

المبحث السادس: مدة الإقامة القاطعة لرخصة الفطر فى السفر.

الفصل الثالث:

الأعذار الخاصة بالمرأة وأثرها على الصوم وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الحيض والنفاس مانعان من وجوب الصوم على المرأة.

المبحث الثانى: حكم صوم المستحاضة، والفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة.

المبحث الثالث: ظهور المرأة من دم الحيض أو النفاس بعد الفجر أو قبله.

المبحث الرابع: الشك فى وقت الطهر ورؤية الدم فى غير أوان الحيض.

المبحث الخامس: حكم الدم الذى تراه الحامل.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث السادس: تعاطى الحبوب والأدوية لمنع نزول الحيض في شهر رمضان.

المبحث السابع: أثر الحيض أو النفاس الطارئ على من أفطرت متعمدة قبل طروهما.

المبحث الثامن: حكم الفطر الحامل والمرضع في رمضان.
الفصل الرابع:

وتضمن أضراراً أخرى غير ما تقدم تمنع من الصوم وتبيح الفطر للرجل والمرأة على حد سواء. وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: رخصة الفطر للشيخ الفاني والمرأة الفانية ونحوهما وما يجب على من أفطر بسبب ذلك.

المبحث الثاني: في إباحة الفطر في نهار رمضان لشدة الجوع أو العطش أو الشبق، وللاستذكار والامتحان في نهار رمضان ولأصحاب الأعمال والمهن الشاقة، والمجاهد في سبيل الله وفرق الإنقاذ البحري والدفاع المدني ونحوهم وما يجب عليهم.

المبحث الثالث: الإحراه وأثره على الصائم.

المبحث الرابع: في حكم صوم الصبي.

المبحث الخامس: الجنون وأثره على الصائم.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث السادس: الإغماء وأثره على الصائم.

المبحث السابع: النوم وأثره على الصائم.

المبحث الثامن: إسلام الكافر في نهار رمضان وأثر ذلك على صومه.

الفصل الخامس:

من أحكام قضاء رمضان ويتضمن سبعة مباحث:

المبحث الأول: قضاء رمضان بالعدد أم بالهلال؟.

المبحث الثاني: وقت قضاء رمضان.

المبحث الثالث: تأخير قضاء رمضان.

المبحث الرابع: حكم من شغل عن القضاء حتى مات.

المبحث الخامس: تحديد الولي الذي يجزئ صومه عن الميت عند من

يقول به. وهل يجزئ صوم غيره عن الميت أم لا؟.

المبحث السادس: تتابع قضاء رمضان واجب أم مستحب.

المبحث السابع: قضاء ما فات من رمضان واجب على الفور أم يجوز

على التراخي؟.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما الخاتمة:

فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج التي أمكن الوصول إليها من خلال هذا البحث، ثم ذكرت أهم المراجع التي اعتمد عليها هذا البحث، وفهرساً تفصلياً لموضوعاته.

أسأل الله -ﷻ- أن يوفقنا إلى ما فيه الخير للإسلام والمسلمين، وأن يجزل لنا ولأصحاب الفضل علينا المثوبة والعطاء.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

تمهيد

في بيان مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية، ومعنى رخصة الفطر في رمضان، والصوم الشرعي وزمنه وأركانه، وحكم صوم رمضان، والحكمة من مشروعيته، وحكم من أنكر صومه.

أولاً: مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية:

تضمنت الشريعة الإسلامية الغراء كثيراً من النصوص الدالة على اليسر والتخفيف عن العباد فيما كلفوا به إذا حصل لهم مشقة في أدائها.

ومن هذه النصوص:

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١).

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٢).

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣).

قوله -ﷺ-: "إن الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحداً إلا غلبه"، فسددوا وقاربوا وأبشروا..^(٤).

(١) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٨).

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٤) صحيح البخاري (١٢/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقوله -عليه السلام-: "أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة"^(١).

فهذه النصوص وغيرها دلت على أن المشرع الحكيم لم يقصد من تكليف العباد المشقة والحرَج - بل قصد التيسير ورفع الحرج عن العباد فيما كلفهم به، ومن ذلك رخصة الفطر في رمضان لمن يشق عليهم الصوم كالمريض والمسافر والشيخ الكبير ونحوهم وعليهم القضاء في أيام آخر، فإن عجزوا عن القضاء فعليهم الفدية.

قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٢).

ثانياً: معنى الرخصة:

الرخصة في اللغة:

التسهيل في الأمر والتيسير فيه، يقال: رخص له الشارع كذا ترخيصاً وأرخص إرخاصاً إذا يسره وسهله، ورخص له في كذا أنن له فيه بعد النهي، عنه وهو خلاف التشديد، فهي ترخيص من الله للعبد في أشياء خففها عنه^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٣) المصباح المنير (١/١٤٥)، المعجم الوجيز ص ٢٥٩، المعجم الوسيط (١/٢٣٦)،

القاموس المحيط (٢/٣٠٤)، نشر مؤسسة الحلبي.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الرخصة في الاصطلاح:

هي اسم لما تغير عن الحكم الأصلي بعارض إلى تخفيف ويسر^(١).

وقيل: هي ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضى المنع من الاختصار على موضع الحاجة فيه^(٢).

ومن هذين التعريفين يتضح أن الرخصة شرعت عند الشدة لترك بعض الواجبات وإباحة بعض المحرمات لوجود عذر^(٣).

وهي مستثناة من أصل التحريم وتقتصر على وقت الضرورة وتدور مع أسبابها وجوداً وعدماً.

وقد أطلق الفقهاء لفظ الرخصة على كل معنى خاص روعى في تشريعه التخفيف لسبب ما إذا ما كان هذا المعنى مستثنى من حكم عام كإباحة الفطر في السفر بسبب المشقة ... فهذا الأمر مستثنى من الحكم العام وهو وجوب الصوم على كل مسلم بالغ صحيح مقيم، وعلى هذا فالرخصة شرعاً مستعملة في نفس المعنى اللغوي الذي وضعت له^(٤).

(١) حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٢٤٤.

(٢) الموافقات للشاطبي (٢٠٢/١، ٣٠٣) وما بعدها.

(٣) سبل السلام للصنعاني (٣٨/٢)، نيل الأوطار (٢٥٣/٣).

(٤) من أبحاث فقه السنة: رخصة الفطر في سفر رمضان وما يترتب عليها من آثار ص ٩ للأستاذ الدكتور / أحمد على طه ريان.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وللرخصة أسباب كثيرة منها: الضرورة كأكل الميتة إذا لم يجد غيرها وخاف الهلاك، ومنها دفع الحرج والمشقة كرخصة الإفطار في رمضان. وتنقسم الرخصة عند الحنفية إلى قسمين:

القسم الأول: رخصة حقيقة:

ويقال لها: رخصة ترفيه أى تخفيف وتيسير. وهى مسقطنة للوجوب فى الحال مع وجوب القضاء فى المال كإباحة الفطر فى رمضان للمسافر ويجب عليه القضاء بعد الإقامة.

القسم الثانى: رخصة مجازية:

كقصر الصلاة فى السفر^(١).

وتنقسم الرخصة عند غير الحنفية إلى:

رخص واجبة:

كوجوب أكل ما حرم الله من الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر عند الضرورة. فإذا لم يجد الإنسان ما يأكله إلا ذلك وخاف على نفسه، الهلاك فيجب عليه أن يأكل ويشرب للحفاظ على نفسه، فإن لم يأخذ بالرخصة حتى مات فإنه يأثم لأنه تارك للرخصة الواجبة.

(١) حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ١٤٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

رخص مندوبة:

كالفطر للمريض إذا كان الصوم يجهده أو تلحقه بسبب الصوم مشقة من تأخير الشفاء أو زيادة مرض. وكالمسافر إذا كان يجهده الصوم وتلحقه مشقة فيندب له الفطر حتى لا تجتمع عليه مشقة الصوم ومشقة السفر.

رخص قد يكون التمسك فيها بالعزيمة^(١) أولى:

أى الأخذ فيها بالرخصة خلاف الأولى. كالمسافر والمريض إذا كان لا يجهدهما الصوم ولا تلحقهما به مشقة فيكون الصوم في حقهما أفضل، لما في ذلك من براءة الذمة والمحافظة على وقت الفضيلة.

حكم الرخصة:

جواز العمل بها في موضع الجواز، ففي هذا الحال يكون المكاف مخيراً بين الأخذ بالعزيمة والأخذ بالرخصة، كالمسافر في رمضان فهو مخير بين الأخذ بالعزيمة وهو الصوم وبين الأخذ بالرخصة وهي

(١) العزيمة لغة: الجد والاجتهاد في الأمر. يقال عزم فلان على كذا أى جد وعقد نيته على فعله.

وفي الاصطلاح: قيل: ما شرع أولاً من الأحكام لغير عذر. وقيل: ما شرع من الأحكام الكلية ابتداء. المصباح المنير (٣٦/٢)، المعجم الوجيز ص ٤١٧، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ص ٢٤٤، الموافقات للشاطبي (٣٠٠/١)، أصول الفقه لأبى زهرة ص ٤٥.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الإفطار، لأن النصوص الواردة في القرآن والسنة جعلت الرخصة في موضع الإباحة والتخيير^(١).

ثالثاً: معنى الفطر:

الفطر في اللغة:

من أفطر الصائم تناول الطعام بعد صيامه، وفطر الصائم جعله يفطر، والفطور بالضم المصدر، والاسم الفطر بالكسر^(٢).

وفي الاصطلاح:

قطع الصوم الشرعي بالأكل والشرب.

وقد يستعمل في كل ما يقطع الصوم ويمنعه كالجماع والإنزال وغيره على سبيل المجاز والاتساع^(٣).

(١) الفروق للقرافي (١٨٣/٤)، قواعد الأحكام لابن عبد السلام ص ٨٠، أصول الفقه لأبي زهرة ص ٤٦ : ٤٩، المجموع (٢٢٢/٤)، أثر العذر في العبادات والحدود ص ٣١ وما بعدها للدكتور/ ربيع رجب عبد العزيز. رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بأسبوط.

(٢) المعجم الوجيز ص ٤٧٥، المصباح المنير (٨١/٢).

(٣) المنقلى للباجي شرح موطأ الإمام مالك (٣٥/٢).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

رابعاً: تعريف الصوم الشرعي:

الصوم في اللغة:

مطلق الإمساك عن الشيء من صام يصوم صوماً إذا ترك وامتنع وأمسك ولو عن الكلام ونحوه يقال: للصمت صوم، لأنه إمساك عن الكلام ومنه قوله تعالى مخبراً عن السيدة مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾^(١) أى سكوتاً عن الكلام.

وجاء في لسان العرب:

الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح^(٢).

وقال أبو عبيدة:

كل ممسك عن الطعام والشراب أو السير فهو صائم.

وقال ابن دريد:

كل شيء تمكث حركته فقد صام.

ومنه قول النابغة الذبياني:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج^(٣) واخرى تعلق^(٤) اللجما^(٥)

(١) سورة مريم: جزء من الآية رقم (٢٦).

(٢) لسان العرب (٥/٢١٤)، مطبعة بولاق.

(٣) الغبار.

(٤) أى تلوك اللجام وتمضغه.

(٥) جمع لجام وهو أداة من حديد توضع في فم الدابة ولها سيور تمكن الراكب من السيطرة عليها.



أى خيل ممسكة عن الجرى والحركة.

وقال الراجز:

والبكرات شرهن الصائمة. أى التى لا تدور. ويقال: صامت
الريح ركدت، ومصام الشمس إذا استوت فى منتصف النهار وكذا مصام
النجم^(١).

والصوم فى الاصطلاح:

عند الحنفية:

عبارة عن الإمساك عن المفطرات حقيقة أو حكماً فى وقت
الخصوص من شخص مخصوص بنية من أهله^(٢).

شرح التعريف:

المراد "بالإمساك": الكف والترك "وبالمفطرات حقيقة": كل ما
يفسد الصيام من قضاء الشهوتين، شهوة البطن وشهوة الفرج نهاراً^(٣)؛

(١) مختار الصحاح ص ٣٧٤، المصباح المنير (٢٢٧/١)، المعجم الوجيز
(ص ٣٧٤، ٥٥٢)، المذهب للشيرازى (٣٢٤/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى
(٧٥٨/١)، روح المعانى للكلوسى (٣١٥/٢).

(٢) رد المختار على الدر المختار (٨٠/٢)، ط: دار إحياء التراث العربى، البحر
الرائق (٢٧٨/٢) وما بعدها.

(٣) لأن العزيمة الصادقة على الصوم تتضح بالنهار وذلك بالصبر والجهاد على كب
الغرائز البشرية بخلاف الليل فإنه وقت النوم والراحة.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقوله "حكماً": كما لو أكل ناسياً فهو ممسك حكماً "الوقت المخصوص": هو اليوم الشرعى من طلوع الفجر إلى غروب الشمس من أيام شهر رمضان. والمراد "بالشخص المخصوص": هو المسلم البالغ العاقل المقيم، صحيح البنية الطاهر. "بنية": المقصود بذكرها لتمييز العبادة عن العادة "وبأهلها": أى ممن اجتمعت فيهم شرائط الصحة فيخرج أهل الأعدار^(١).

وعرفه المالكية:

بأنه عبارة عن الإمساك عن شهوتى البطن والفرج، وما يقوم مقامهما من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، بنية قبل الفجر أو معه فى غير أيام الحيض والنفاس وأيام الأعياد^(٢).

وعرفه الشافعية:

بأنه إمساك عن الفطر على وجه مخصوص مع النية^(٣).

(١) رد المحتار على الدر المختار (٨٠/٢)، ط: دار إحياء التراث، البحر الرائق (٢٧٨/٢) وما بعدها.

(٢) الفواكه الدوانى (٢٦٤/١)، مواهب الجليل (٣٧٨/٢).

(٣) الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع (٤٦٧/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وعرفه الحنابلة:

بأنه إمساك عن أشياء مخصوصة بنية في زمن معين من شخص مخصوص^(١).

وعرفه الزيدية:

بأنه الإمساك عن نهمة^(٢) الأجوفين^(٣) بنية مخصوصة^(٤).

وعرفه الإمامية:

بأن الكف عن المفطرات مع النية^(٥).

وبالنظر في تعاريف الفقهاء السابقة نجد ما يأتي:

- ١- أن المعنى الشرعي للصوم يتطابق مع المعنى اللغوي فبينهما عموم وخصوص. إلا أن المعنى اللغوي أعم وأشمل، فهو يشمل الإمساك والكف والإمتناع والترك والركود^(٦).

(١) كشق القناع (١٩٩/٢).

(٢) النهم معناه إفراط الشهوة في الطعام وغيره - مختار الصحاح ص ٦٨٣.

(٣) هما البطن والفرج - المعجم الوجيز ص ١٢٧.

(٤) البحر الزخار (٢٢٧/٣).

(٥) شرائع الإسلام للحلي (٨٩٨/١).

(٦) أثر الصيام في ضوء سنة خير الأنام للأستاذ الدكتور/ يحيى ضاهر جمعه محمد، ص ١٥٥٧ من مجلة كلية أصول الدين والدعوى بأسبوط - العدد العشرون.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما المعنى الشرعي فإنه خاص بالإمساك عن الطعام والشراب والجماع في نهار رمضان من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ممن هم أهل للصوم.

٢- أن تعاريف الفقهاء وإن اختلفت لفظاً تبعاً لاختلاف مذاهبهم في أحكام الصيام إلا أنها متفقة في المعنى وهو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج في نهار رمضان، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، مع النية ممن يصح صومهم في غير الأيام التي يحرم فيها الصوم كأيام الحيض والنفاس وأيام العيدين وأيام التشريق^(١).

التعريف المختار للصوم:

يمكن تعريف الصوم بأنه إمساك مخصوص في وقت مخصوص من شخص مخصوص، بنية صوم رمضان بقصد التقرب إلى الله -عز وجل- من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

(١) وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر. وسميت بذلك لأن لحم الأضاحي تشرق فيها. أي تنتشر وتقدد في الشارقة وهي الشمس وقيل: تشريقها تقطيعها.

وقيل: لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس، وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس. وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة. المصباح المنير (١/٢٠٠)، نيل الأوطار للشوكاني (٤/٣١١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

شرح التعريف وإخراج محترزاته:

إمساك مخصوص أى أن الصوم الشرعى يوجب الإمساك تماماً
عن شهوتى البطن والفرج، وبذلك يخرج صوم غير المسلمين.

فى وقت مخصوص:

أى يكون الإمساك من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس
من أيام شهر رمضان.

من شخص مخصوص:

أى يصح الصوم من الشخص المسلم كامل الأهلية المقيم الطاهر
الصحيح القادر على الصوم. وهذا القيد يخرج أهل الأعذار. وسيأتى بيان
ذلك إن شاء الله تعالى، كما يخرج غير المسلم.

بنية صوم رمضان أى بنية صوم رمضان الحاضر وهذا القيد
يخرج صوم رمضان بنية واجب آخر، كصوم رمضان الماضى، أو صوم
النذر والكفارات، أو صوم التطوع.

يقصد التقرب إلى الله أى يقصد المسلم التقرب إلى الله بصيام
رمضان امتثالاً لأمره وطمعاً فى رحمته لقوله -ﷺ-: "من صام رمضان
إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه"^(١) وهذا القيد يخرج الصوم الذى
لا يقصد به التقرب إلى الله كالصوم للاستشفاء من مرض، وصوم

(١) صحيح البخارى (١٢/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

التخسيس "إنقاص الوزن" والصوم للفقير والحاجة. فمن صام لأجل ذلك لا يكون صائماً لله لما روى أبو هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: يقول الله -عز وجل-: "الصوم لى، وأنا أجزي به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلي.."^(١).

خامساً: زمن صوم رمضان:

يكون من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

سادساً: أركان الصوم:

للصوم ركنان أساسيان:

الأول: النية فلا يصح الصوم بدونها لقوله -صلى الله عليه وسلم-: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى..."^(٢) فينوى الصوم امتثالاً لأمر الله تعالى قاصداً الكف عن كافة المفطرات أثناء النهار.

الثاني: الإمساك عن كل المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ويجوز له كافة المفطرات في أى جزء من أجزاء الليل قبل الفجر.

(١) الأحاديث القدسية (١٧٢/١)، جزء من الحديث القمى رقم (١٥٨).

(٢) صحيح البخارى (٣/١).



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

سابعاً: حكم صوم رمضان:

صوم رمضان فرض عين على المكلف الصحيح المقيم الطاهر المطبق للصوم، وقد ثبتت فرضية صوم رمضان بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١).

وجه الدلالة من هذه الآية:

أن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ﴾ بمعنى فرض^(٢) فكان الصوم فرضاً على المكلفين وواجباً عليهم.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣).

وجه الدلالة من هذه الآية:

أن قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أمر للمكلفين الشاهدين للشهر بالصوم وأوجبه عليهم، لأن الأمر يقتضى الوجوب والزمهم إياه ولا خلاف فى ذلك^(٤).

(١) سورة البقرة: الآية رقم (١٨٣).

(٢) بدائع الصنائع (٢/٩٧٤).

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٧٥٧).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما السنة:

فقد وردت أحاديث كثيرة تثبت أن صوم رمضان فرض ومنها ما يلي:

١- ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان"^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

أن النبي ﷺ - ذكر أركان الإسلام ومنها صوم رمضان. ولما كانت الأركان فرضاً كان صوم رمضان فرضاً.

٢- ما روى عن أبي هريرة - قال: قال النبي ﷺ: "صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أنه ﷺ - أمر بصوم رمضان عند ثبوت رؤيته والأمر يقتضي الوجوب فدل ذلك على أن صوم رمضان فرض عين على المكلف ما لم يعرض له من الأحكام ما يسقطه عنه أو يؤخره أو يغيره.

(١) صحيح البخارى (٧/١).

(٢) المرجع السابق (٢٨٨/١).



وأما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على أن صوم رمضان فريضة محكمة، وأنه معلوم من الدين بالضرورة ولم يخالف في ذلك أحد^(١).

وأما المعقول:

فمن وجوه:

الأول: إن الصوم وسيلة إلى شكر النعمة. إذ هو كف النفس عن الأكل والشرب والجماع، وأنها من أجل النعم وأعلاها، والامتناع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها إذ النعم مجهولة فإذا فقدت عرفت، فيحمله ذلك على قضاء حقها بالشكر، وشكر النعم فرض عقلاً وشرعاً، وإليه أشار المولى - عليه السلام - في قوله في أية الصوم: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

الثاني: إنه وسيلة إلى التقوى لأنه إذا انقادت نفسه للامتناع عن الحلال طمعاً في مرضاة الله تعالى وخوفاً من أليم عقابه، فأولى أن تتقاد للامتناع عن الحرام، فكان الصوم سبباً للإبقاء عن محارم الله تعالى، وأنه فرض وإليه وقعت الإشارة بقوله تعالى في آخر آية الصوم: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

(١) بدائع الصنائع (٢/٩٧٥)، مواهب الجليل (٢/٣٧٨)، المجموع للنووي (٦/٢٧٥)، نهاية المحتاج (٣/١٤٨)، كشف القناع (٢/٣٠٠)، البحر الزخار (٣/٢٢٧).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الثالث: إن في الصوم قهر الطبع وكسر الشهوة لأن النفس إذا شجعت تمنّت الشهوات، وإذا جاعت امتنعت عما تهوى، ولذا قال النبي ﷺ: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإن له وجاء"^(١) فكان الصوم ذريعة^(٢) إلى الامتناع عن المعاصي وأنه فرض^(٣).

ثامناً: الحكمة من مشروعية صوم رمضان وحكم من أنكر صومه:

أما الحكمة من مشروعية صوم رمضان فهي كثيرة منها: امتثال العبد لأمر به، وتصفية مرآة العقل، وتنبيه العبد على مواساة الجائع، وعلم الغنى بحال الفقراء، لأنه بالصوم صار موافقاً لحالهم فيرحمهم ويطعمهم^(٤).

(١) صحيح مسلم (٤٥٦/٣).

(٢) الذريعة: هي الوسيلة والمسبب إلى الشيء - المصباح المنير (١٣٥/١)، المعجم الوجيز (٢٤٤).

(٣) بدائع الصنائع (٩٧٥/٢)، اللباب في شرح الكتاب (١٦٢/١)، البحر الرائق (٢٧٨/٢).

(٤) الفواكه الدواني (٤٦٤/١)، البحر الرائق (٢٧٨/٢).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما من ينكر فرضية صوم رمضان فإما أن ينكره جاحداً أو غير جاحد. فمن أنكر وجوبه جاحداً فهو كافر^(١)، لأنه أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كمنكر الصلاة والزكاة والحج فيستتاب ويحبس، فإن تاب ترك، وإن لم يتب قتل كقراً إلا أن يتوب كسائر المرتدين^(٢).

وإن أقر بوجوبه وامتنع عن أدائه من غير عذر^(٣) كان امتنع عناداً أو كسلاً. قال الحنفية يفسق تاركه^(٤).

(١) إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فليس بكافر، مغنى المحتاج (١/٤٢٠).

(٢) الاختيار لتعليل المختار للصف الأول الثانوى الأزهرى صـ ١٩٠، الفواكه الدوانى ١/٤٦٥، سراج السالك ١/١٩٠، الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع (١/٤٦٨).

(٣) العذر لغة: رفع اللوم والمسائلة: يقال: عذر فلان عذراً ومعذرة رفع عنه اللوم فيما صنع فهو معذور أى غير ملوم والعذر الحجة التى يعتذر بها. والعذر اصطلاحاً:

ما يتعذر عليه المعنى على موجب الشرع ألا يتحمل حرج زائد، المصباح المنير (٢/٢٩)، المعجم الوجيز (٤١١)، التعريفات للجرجانى صـ ١٥٣، طبعة مكتبة لبنان.

(٤) الاختيار لتعليل المختار صـ ١٩٠.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

قال المالكية^(١) في المشهور:

أخر على أن يبقى من طلوع الفجر ما يسع النية، فإن لم يمتثل
قتل حداً بالسيف وصلى عيه غير أهل الفضل والصلاح، وغاية أمره أنه
مؤمن عاص.

وقال الشافعية^(٢):

يحبس ويمنع عنه الطعام والشراب نهائياً ليحصل له صورة
الصوم بذلك.

هذا وبالانتهاء من بيان ماهية عنوان البحث لبدأ مستعيناً بالله
تعالى في بيان ما تشمله رخصة الفطر في رمضان.

والله أسأل أن يهدينا سواء المسبيل

(١) الفواكه الدواني (٤٦٥/١)، سراج السالك (١٩٠/١).

(٢) مغنى المحتاج (٤٢٠/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الفصل الأول

رخصة الفطر في المرض

تمهيد:

قد يطرأ على المكلف الصحيح المقيم المطبق للصوم عذر يبيح له الفطر في نهار رمضان كمرض أو سفر أو شيخوخة أو جوع وعطش شديد أو عمل شاق أو يكره على الإفطار أو يقاتل في سبيل الله أو يصاب بجنون أو إغماء ونحو ذلك، فهؤلاء وأمثالهم يجب عليهم القضاء بعد زوال العذر، أو الفدية^(١)، إن استمر بهم العذر والرجل والمرأة في ذلك سواء.

وهناك أعذار خاصة بالنساء كما في حالات الحيض والنفاس والحمل والإرضاع. فيحرم على المرأة الصوم في حالتى الحيض والنفاس. أما في حالتى الحمل والإرضاع فإن خافت المرأة على نفسها وولدها الهلاك جاز لها الفطر. أما إذا لم تخف ضرراً وصامت صح صومها وأجزأها.

ولو صام أصحاب الأعذار مع وجود العذر - ما عدا الحائض والنفاس - صح صومهم بشرط عدم الضرر الذى يؤدي إلى الهلاك لنهى

(١) الفدية: هي اسم للقدر الواجب الذى يقدمه العبد لله جزاء لتقصير في عبادة، المعجم الوجيز ص ٤٦٥، تفسير الفخر الرازى (٧١/٣).



درخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المولى - عليه السلام - عن قتل النفس. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١).

كما نهى - عليه السلام - عن الضرر بوجه عام بقوله: "لا ضرر ولا ضرار"..^(٢)

ونبين في هذا الفصل:

سماحة الإسلام ويسره في التخفيف عن نوى الأعداء في شهر رمضان والترخيص لهم بالفطر. ونستهل ذلك بالعدر المرضي وأثره في تأخير الصوم، لأن الله قدمه على غيره من الأعداء، فقال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣).

وهذا الفصل فيه مبحثان:

(١) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).

(٢) هذا الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرک (٦٦/٢)، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في التلخيص. وقال ابن رجب الحنبلي: حديث حسن - جامع العلوم والحكم ص ٢٦٥.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الأول

في

الأمراض التي يرخص فيها بالفطر للمريض وطرق معرفتها، وضابط

حد المرض الموجب للفطر، والفطر وقاية من المرض

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

الأمراض التي يرخص فيها بالفطر للمريض وطرق معرفتها

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الأمراض التي يرخص فيها بالفطر للمريض:

من رحمة الله بعباده أنه رخص للمريض في شهر رمضان بالفطر إذا شق عليه الصوم أو أفضى به إلى زيادة مرض أو كان يؤخر شفاؤه، لأن المريض يحتاج إلى الغذاء أو تناول الدواء في فترات متقاربة فأبيح له الفطر وعليه القضاء، هذا إذا كان مريضاً مرضاً يرجى شفاؤه منه وهو المراد بتأخير الأداء ويلزمه بعد الشفاء للقضاء، أما المريض مرضاً مزماً لا يرجى شفاؤه منه فيباح له الفطر وعليه الفدية.



وقد ذكر الأطباء أنواعاً كثيرة من الأمراض التي تبيح الفطر للمريض ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- الأمراض التي تشتد الحاجة معها إلى الغذاء كالعلل الحادثة من نقص التغذية وقصور الكبد وتشمعاته وأمراض سكر الدم، وهبوط الضغط الدموي. ويكون المريض عرضة للإغماء إذا لم يأخذ حاجته من الغذاء والدواء.

- الأمراض التي تشتد فيها الحاجة إلى الماء كالجفاف والحميات العامة فالحمى تستلزم الإكثار من الماء لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما - عن النبي - ﷺ قال: "الحمى من فيح جهنم فأطفئوها بالماء" (١).

- وكذلك بعض آفات الكلى كالرمال الكثيرة والحصى الكلوية والتهابات حويضة الكلية خاصة إذا هل شهر رمضان في الصيف فهذه الأمراض تحتاج إلى الإكثار من تناول السوائل.

- الأمراض التي توجب تقسيم القوام الغذائي على وجبات عديدة كالقرحة الهضمية وهبوط المعدة وأتساعها والقيء الحادث.

- أمراض الربو والقلب والتهابات الرئة والسرطانات وتصلب الشرايين.

(١) صحيح البخاري (١٢/٤).



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

- كما يدخل في ذلك المرض الذي لا يزيد بالصوم ولكنه يؤخر فترة النقّه^(١) كما أن الضعف العام والوهن الذي يخلفه المرض يعتبر مرضاً ... وكل ذلك تابع لمشاهدة الطبيب وتشخيصه العلة ومقدار مقاومة جسم العليل فإن رأى أن يفطر مريضه أفطر وقضى^(٢).

المسألة الثمانية: طرق معرفة الأمراض المبيحة للفطر:

يعرف المرض الذي يبيح الفطر للمريض بأمرين:

الأمر الأول:

أن يكون باجتهاد المريض والاجتهاد غير مجرد الوهم، بل بغلبة الظن عن أماره أو تجربة، وذلك بأن يرجع إلى نفسه في الصوم فهو مؤتمن عليه، فإن وجد قوة صام لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وإن وجد ضعفاً وأن الصوم يضره وخشى الهلاك أفطر، ثم يكرر ذلك فإن لم يستطع أفطر لقوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾^(٣)

(١) يقال نقّه من مرضه نقهاً برئ ولا يزال به ضعف - والنقاهة تعرف طبياً بأنها المدة التي يستعيد فيها المريض صحته وقوته عقب مرض أو إصابة أو عملية جراحية والعودة إلى الحياة السوية بدنياً - ونفسياً - المعجم الوجيز ص ٦٣٢، الموسوعة الطبية الحديثة ١٣/١٨٥٧.

(٢) الطب النبوي الحديث للطبيب الدكتور/ محمود ناظم النسيمي (١/٢٩٣ - ٢٩٧).

(٣) سورة القيامة: الآية رقم (١٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وعليه القضاء، لأن الفطر شرع لدفع الحرج، وتحقيق الحرج منوط بزيادة المرض أو إبطاء البرء أو فساد عضو^(١).

الأمر الثاني:

أن يخبره طبيب مسلم^(٢) ثقة^(٣) متمكن ذو كفاءة مهنية عالية، بأن الفطر له أفضل.

فالفطر وعدمه يرجع إلى رأى الطبيب وشعور للمريض واستمساكهما بأوامر الدين التى تأمر باليسر وتنهى عن الضرر، فإذا التبس الأمر وكان الضرر غير واضح فالواجب أن يعتمد على للتجربة^(٤) والملاحظة، فإذا كانت نتيجة الضرر واضحة أفطر، وإن لم تكن واضحة فالصوم له أفضل.

(١) فتح القدير (٣٥١/٢)، مجمع الأنهر (٢٤٨/١)، شرح منح الجليل (٤١٠/١).

(٢) أما إذا كان الطبيب غير مسلم فقال الحنفية: يؤخذ بقوله فيما ليس فيه إبطال عبادة - بدر المتقى فى شرح الملتقى: هامش مجمع الأنهر (٢٤٩/١)، وقال المالكية: يؤخذ بقوله عند الضرورة - حاشية العدوى على الخرشي (٢٦١/٢).

(٣) فتح القدير (٣٥١/٢)، مجمع الأنهر (٢٤٨/١).

(٤) فتح القدير (٣٥١/٢).



المطلب الثاني

ضابط حد المرض الموجب للفطر

للمرض أنواع:

فمنه ما يخشى منه الهلاك، ومنه ما لا يرجى الشفاء منه، ومنه ما كان يسيراً يرجى الشفاء منه.

وقد اتفق الفقهاء على أن المريض مرضاً يخشى منه الهلاك فالفطر له واجب^(١)، لأن حفظ النفس واجب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢) ومنهم من قال يستحب له الفطر^(٣).

وهذا الحكم يشمل الممرض وهو الذى يمرض المرضى أى يعولهم ويقوم بشئونهم بناءً على إرشادات الطبيب، إذ يترتب على صومه وهذه الحالة ضياعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام بحاجاتهم^(٤) أما إذا لم يكن مريضاً فإن الصوم واجب عليه.

(١) بدائع الصنائع (١٠١٦/٢) وما بعدها، شرح العيني على الكنز (١٠٢/١) وما بعدها، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧٦١/١)، المنتقى للباجي (٦١/٢)، الخرشي (٢٦١/٢)، قوانين الأحكام الشرعية ص ١٢٧، مغنى المحتاج (٤٣٧/٢)، جواهر الكلام (٣/١٧).

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).

(٣) المبدع فى شرح المقنع (١٤/٣).

(٤) رد المحتار على الدر المختار (١١٦/٢)، ط دار إحياء التراث العربى.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن المريض الذي لا يرجى
برؤه لا يجب عليه الصوم^(١) ويجوز له الفطر وعليه الفدية، لأن تكليفه
بالصوم تكليف بما لا يطاق والمولى سبحانه رفع التكليف بما لا يطاق
فقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢).

وقال -رحمه الله-: "إذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم
عن شئ فدعوه"^(٣).

أما إذا كان للمرض يسيراً عارضاً ويرجى زواله فهل يباح
الإقطار للمريض أم لا؟
للفقهاء في ذلك قولان:

القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء^(٤) إلى أن الصوم إذا كان يزيد في المرض
أو يؤدي إلى تماديه أو يلحق بالمريض ضرراً ومشقة أو تعطيل منفعة من
سمع أو بصر أو غيرهما جاز للمريض الفطر وتعين عليه القضاء،
بخلاف ما لو كان المرض يسيراً فلا يباح له الفطر بسببه.

(١) المرجع السابق ص ١١٩، حاشية المسوقي (٢/٤٩٠)، المجموع للنووي
(٢٨١/٦). الروض المربع (١/١٣٨).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٦).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٣/٤٨٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٤/٢٥٣).

(٤) بدائع الصنائع (٢/١٠١٦)، شرح منح الجليل (١/٤١٠)، المجموع للنووي

(٢٨٣/٦)، الروض المربع (٨/١٣٩)، المغني (٤/٢٣٠)، المختصر النافع ٩٥، البحر

الزخار (٣/٢٢٩)، شرح النيل (٣/٣٥٣)، روح الألويسي (٢/٣١٨).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يرى أن الفطر يباح للمريض مطلقاً بكل ما يطلق عليه مرض، حتى من وجع الأصبع والضرس أو العين، روى ذلك عن عطاء والحسن والبخاري وابن سيرين وغيرهم^(١) وبه قال ابن حزم^(٢).

سبب الخلاف:

أن بعض الفقهاء راعى مطلق لفظ المرض فأباح الإفطار به ولو أطاق للصوم بلا مشقة ولا ضرر.

وللبعض الآخر رأى أن الإفطار رخصة لدفع مشقة أو مضرة، فإذا لم توجد المشقة والمضرة لا يرخص للمريض بالفطر^(٣).

(١) المرجع السابق التفسير الكبير للرازي (٦١/٣)، المغنى (٢٣٠/٤).

(٢) المحلى لابن حزم (٢٥٨/٦).

(٣) شرح النيل (٣٥٣/٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل جمهور الفقهاء على ما ذهبوا إليه بالكتاب والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

وجه الدلالة:

أن من كان مريضاً فافطر بعذر المرض فعليه القضاء من أيام آخر، وأن المرض المبيح للفطر إنما هو المرض الشديد الذي يزيد بالصوم أو يخشى مع الصوم تأخر شفاؤه. قيل لأحمد بن حنبل: مثل الحمى، قال: وأي مرض أشد من الحمى^(٢). بخلاف المرض اليسير فإنه لا يجيز الفطر.

وأما المعقول:

فإن الصوم الذي يؤدي إلى زيادة المرض أو يؤخر شفاء المريض ويوقعه في مشقة وحرَج فإن الفطر يباح للمريض في هذه الحالة تخفيفاً عليه ثم يقضى بعد زوال المرض، بخلاف ما لو كان المرض يسيراً فلا يباح له الفطر، لأن مطلق المرض ليس بسبب للرخصة، إنما الرخصة

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) المغنى (٢٣٠/٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

بسبب المرض لمعنى المشقة تيسيراً على المريض وتخفيفاً عليه^(١) لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ فإن من الأمراض ما ينفعه الصوم ويخففه (كالتخمة والإسهال) ويكون الصوم على المريض أسهل من الأكل، بل الأكل يضره ويشد عليه، ومن التعبد الترخص بما يسهل على المريض تحصيله والتضييق بما يشد عليه^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه بالكتاب والآثر والقياس والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

أن لفظ المرض ورد في الآية مطلقاً عن تحديد المرض المبيح للإفطار، فالآية لفظها عام وشامل، فتبيح الفطر لكل مريض وبأى موضع كان. فيترخص بالفطر لكل مرض تنزيلاً للفظه المطلق على أقل أحواله^(٤) وعليه القضاء.

(١) البدائع (١٠١٧/٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٤) التفسير الكبير للفخر الرازي (٦١/٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأنه لا يرخّص بالفطر لكل مريض، لأن من الأمراض ما ينفعه الصوم ويخففه كما سبق^(١).

فالمراد من المرض المبيح للفطر هو ما يؤثر الصوم في تقويته^(٢) وينزل اللفظ المطلق على أكمل الأحوال لا أقلها.

وأما الآثار:

فقد روى عن بعض السلف أنهم أفطروا لمرض يسير ومن ذلك:

١- ما روى عن ابن جريح قال: قلت لعطاء من أى مرض أفطر؟ قال: من أى مرض كان^(٣).

(١) وقد ذكر بعض الأطباء أيضاً أن الصوم يفيد طبياً في بعض الحالات المرضية ويتحسن المريض مع الصوم تحسناً ملحوظاً ويشعر براحة كبيرة ويقل احتياجه للأدوية وذلك زيادة على ما سبق ذكره، ومن هذه الحالات المرضية مرضى ضغط الدم المرتفع، مرضى القلب والصدفية والجلدية، والبول السكري والجهاز العصبي - الصيام والصحة - مقال نشر بمجلة الأزهر الصادرة في شهر رمضان عام ١٤٢٣هـ ص ١٤١٢ وما بعدها للدكتور/ حسين عباس الأنصاري وهو طبيب بوزارة الصحة.

(٢) بدائع الصنائع (١٠١٧/٢)، التفسير الكبير للفخر الرازي (٦٢/٣).

(٣) المصنف لعبد الرزاق (٢١٩/٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧٦١/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

٢- ما روى عن طريق بن تمام العطاردي قال: دخلت على محمد بن سيرين في رمضان وهو يأكل، فلما فرغ قال: إنه وجعت أصبعي هذه^(٢).

٣- ما روى عن البخاري قال: اعتلت بنيسابور علة خفيفة وذلك في شهر رمضان، فعادني إسحاق بن راهوية في نفر من أصحابه فقال لي: أفطرت يا أبا عبد الله؟ فقلت: نعم: فقال: خشيت أن تضعف عن قبول الرخصة^(٣).

وجه الاستدلال:

أن السلف -رحمهم الله- أفطروا لمرض يسير. فدل على أن كل من يصدق عليه وصف مريض جار له الإفطار، وأي مرض يترخص فيه للمريض بالإفطار.

نوقش هذا:

بأن المرض الذي أذن الله بالإفطار معه هو المرض الذي يجهد الصائم جهداً غير محتمل، أو يخشى معه زيادة المرض والهلاك.

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧٦٢/١)، التفسير الكبير للفخر الرازي (٦١/٣).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧٦٢/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

بخلاف المريض مرضا يسيرا ولا تلحقه مشقة ظاهرة فلا يجوز له الفطر^(١).

وأما القياس:

فقالوا: متى أصبح الإنسان في حالة يستحق بها اسم المرض جاز له الفطر، قياسا على المسافر لعله السفر، فإن الفطر يباح للمسافر لعله السفر وإن لم تدع إلى الفطر ضرورة، فكذاك المريض^(٢).

نوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

إنه قياس مع الفارق، لأن المريض مرضا يسيرا شاهد للشهر ولا يؤذيه الصوم فلزمه كالصحيح، والآية مخصوصة في المسافر والمريض جميعا بدليل أن المسافر لا يباح له الفطر في السفر القصير.

الوجه الثاني:

هناك فرق بين المسافر والمريض. فالسفر اعتبرت فيه المظنة وهو السفر الطويل حيث لم يمكن اعتبار الحكمة بنفسها، فإن قليل المشقة لا يبيح، وكثيرها لا ضابط له فاعتبرت بمظنتها وهو السفر الطويل فدار الحكم مع المظنة وجودا وعدما.

(١) مقدمات ابن رشد على المدونة (١٨٢/١)، المجموع (٢٨٣/٦).

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧٦١/١)، المغنى (٢٣٠/٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما المَرَض لا ضابط له فإن الأمراض تختلف، فمنها ما يضر صاحبه، ومنها ما لا أثر للصوم فيه كوجع الضرس وجرح في الأصبع والدمل والقرحة اليسيرة والجرب وأمثال ذلك فلم يصلح المرض ضابطاً وأمكن اعتبار الحكمة وهو ما يخاف منه الضرر فوجب اعتباره بذلك^(١).

وأما المعقول:

فإن المريض إذا كان يؤذيه الصوم فتكلفه لم يجزه، وعليه أن يقضيه لأنه منهي عن الحرج وعن أذى نفسه، وإن كان لا يشق عليه أجزاءه إذ لا خلاف في ذلك وما نعلم مريضاً لا حرج عليه في الصوم قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢) فالحرج لم يجعله الله في الدين^(٣). فتكليف المريض بالصوم أي كان المرض فيه حرج، من غير فرق بين مرض ومرض.

نوقش هذا:

بأن المرض الموجب للإفطار هو المرض الذي يخشى منه الهلاك، أو الذي يزداد بالصوم أو يخشى تباطؤ برؤه بخلاف المرض اليسير فإنه لا يرخص له بالفطر، وأن غاية ما تنفذه الآية هو رفع الحرج وهذا لا يقتضى الوجوب.

(١) المغنى (٢٣٠/٤) وما بعدها.

(٢) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).

(٣) المحلى (٢٥٨/٦) وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المختار:

بعد أن ذكرت أقوال الفقهاء وأدلتهم في حد المرض الموجب للإفطار ومناقشة ما أمكن مناقشته من الأدلة.

أقول والله أعلم:

إن المختار هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو أن الصوم إذا كان يزيد في المرض ويلحق بالمرض ضرراً جاز للمريض الفطر وإلا فلا، وذلك لقوة ما استدلوا به من الأدلة وسلامتها من المعارضة، بينما لم تسلم أدلة المخالفين لهم من المعارضة.

كما أن الجمهور وضع ضابطاً للمرض المبيح للفطر فأباح الفطر إذا كان الصوم يضر المريض أو يؤخر شفاؤه، ولم يجز الفطر في المرض اليسير. والذي لا يؤدي إلى مضاعفات لأنه لو أبيع الفطر مطلقاً بأي مرض كان لاستغل ممن لا خلاق لهم هذه الرخصة وامتنعوا عن الصوم لأي مرض محتجين لذلك بحجج واهية، وبذلك يتركون ركناً من أركان الإسلام. لكن لو كان المرض يسيراً لكنه أفضى إلى مضاعفات كان تورمت عيناه من رمد يسير أولئك من وجع ضرره، أو تورمت يده من وجع أصبعه وشق عليه الصوم مع هذه العلل. أو أخبره طبيب مسلم ثقة متخصص بأن الصوم سيفضي إلى مضاعفات أو سيؤخر شفاؤه فحينئذ يباح له الفطر.

وذلك جمعا بين القولين ما أمكن. والعمل بهما أولى من إهمال

أحدهما.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثالث

الإفطار وقاية من المرض

إذا غلب على ظن الصحيح أنه إذا صام سيلحقه مرض شديد أو أخبره طبيب مسلم ثقة بذلك، فهل يباح له الفطر أم لا؟
اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول:

يباح له الفطر وعليه القضاء وهو قول الحنفية والشافعية والحنابلة وهو قول للمالكية^(١).

للقول الثاني:

لا يجوز له الفطر وهو قول المالكية في المشهور عندهم^(٢). فإن أفطر فعليه القضاء والكفارة.

(١) شرح العيني على الكنز (١٠٣/١)، الفتاوى الهندية (٢٠٧/١)، تبیین الحقائق (٣٣٣/١)، المجموع (٢٨٣/٦)، حاشية الشبراملسى بهامش نهاية المحتاج (١٨٦/٣)، المغنى (٢٣١/٤)، الكافي للمقدسى (٣٤٥/١)، حاشية الدسوقي والشرح الكبير (٤٩٠/١).

(٢) المرجع السابق.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول لما ذهبوا إليه بالكتاب والقياس.

أما الكتاب:

فمنه قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

إن الإسلام حرص على صحة الإنسان فلم يكلف نفساً إلا وسعها، ويسر على العباد في التكليف. ونهى عن قتل النفس وإلقاءها في التهلكة، ولا شك أن المرض يؤدي إلى ذلك، فكان للخائف من المرض الفطر حفاظاً على النفس، لأن حفظ النفس واجب^(٤).
وأما القياس فمن وجهين:

الأول: بالقياس على المريض الذي يخاف زيادة المرض، إذا صام فأبيح له الفطر خوفاً مما يتجدد بصيامه من زيادة المرض وتطاوله. والخوف من تجدد المرض في معناه^(٥).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٦).

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٥).

(٤) الشرح الكبير مع حاشية السوقى (١/٤٩٠).

(٥) المغنى (٤/٢٣١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الثاني: القياس على الظئر والحامل إذا خافتا على الولد الهلاك فيباح لهما الفطر، فيكون الخوف على النفس أولى^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني لما ذهبوا إليه بأن مجرد الخوف من المرض لا يبيح الفطر، فلعله لا ينزل به مرض إذا صام^(٢). والتحقيق عندى أن الصحيح إذا وجد بالتجربة أو بغلبة الظن أو بإخبار طبيب مسلم ثقة متمكن بأنه إذا صام لحقه مرض فإنه يباح له الفطر وعليه القضاء.

أما التوهم والظن المبني على ضعف الإرادة وقلة العزيمة بأنه إذا صام لحقه مرض فلا يعتد به. وعلى المسلم أن يضع نصب عينيه قوله الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾^(٤)، وعلى الطبيب أن يفحص مريضه بدقة قبل أن يفتى له بالفطر أن رأى أن الصوم يضره، لأن مكانة الصوم عظيمة بين العبادات حتى جعله الله له وأنه يجزى به.

(١) منحة الخالق بهامش البحر الرائق (٤٠٢/٢).

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (٤٩٠/١).

(٣) سورة آل عمران: الآية رقم (٥).

(٤) سورة غافر: الآية رقم (١٩).



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما حذر - عليه السلام - من الفطر بدون عذر فقال: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا
مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ
صَامَهُ»^(١).

(١) صحيح البخاري (٢٩٢/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الثاني

أحوال صوم المريض في رمضان، وما يجب عليه إذا أفطر، وأثر

المرض الطارئ على من أفطر قبل المرض

متعمداً في نهار رمضان

وأتناول هذا المبحث بالتفصيل في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

أحوال صوم المريض في رمضان

قال القرطبي:

للمريض حالتان^(١):

الأولى: ألا يطبق الصوم بحال فاتفق الفقهاء على أن الفطر له واجب^(٢)
لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣)، وقوله تعالى:
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٤)، فيحرم عليه

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٧٦١).

(٢) بدائع الصنائع (٢/١٠١٧)، الخرشى (٢/٢٦١)، مغنى المحتاج (١/٤٣٧)، أسنى
المطالب (١/٤٢٢)، المغنى (٤/٢٣٠).

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٦).

(٤) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الصوم ويكون الإفطار له واجبا للحفاظ على نفسه. وتجب عليه الفدية.

الثانية: أن يقدر على الصوم بضرر ومشقة وفي هذه الحالة اختلف الفقهاء فيما لو صام المريض. فهل يجزئه صومه أم لا؟ على قولين:

القول الأول:

أن المريض إن شاء صام وإن شاء أفطر. فإن صام صح صومه واجزأه ولا قضاء عليه بهذا قال جمهور الفقهاء^(١).

القول الثاني:

إن المريض إذا صام لم يجزه صومه وعليه القضاء بهذا قال الظاهرية^(٢).

(١) بدائع الصنائع (١٠١٧/٢)، بداية المجتهد (٣٠٥/١)، مغنى المحتاج (٤٣٧/١)، المغنى (٢٣١/٤)، البحر الزخار (١٣١/٣)، فتح الباري (١٨٣/٤)، أحكام القرآن للجصاص (٢٢٠/١).
(٢) المحلى (٢٥٨/٦).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وسبب الخلاف:

هو تردد قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^(١).

بين أن يحمل على الحقيقة فلا يكون هناك محذوف أصلاً، أو يحمل على المجاز فيكون التقدير فأفطر فعدة من أيام آخر.

فمن حمل الآية على الحقيقة قال: إن فرض المريض والمسافر عدة من أيام آخر، سواء أفطر أو لم يفطر.

ومن حمل الآية على المجاز قدر فأفطر قال: إن فرضه عدة من أيام آخر إذا أفطر، وكلا الفريقين يرجح تأويله بالآثار الشاهدة لكلا المفهومين^(٢).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) بداية المجتهد (٣٠٥/١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل جمهور الفقهاء على صحة صوم المريض إذا قدر على الصوم. بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

ففي الآية إضمار تقديره فأفطر فعليه عدة من أيام أخر فإن لم يفطر صح صومه ولا قضاء عليه كالمسافر إذا صام في السفر صح صومه وأجزأه.

فالصوم يصح من المريض لأنه عزيمة أبيح تركها رخصة، فإذا تحمله المريض أجزأه قياساً على المريض الذي يباح له ترك الجمعة، فإذا حضرها فإنها تصح منه، أو كالمريض الذي يباح له ترك القيام في الصلاة، فإذا قام صحت صلاته فكذلك هنا^(٢).

واستدل الظاهرية بأن المسلم منهي عن الحرج والتكليف وعن أذى نفسه، فإذا كان الصوم يؤذيه فتكلفه لم يجزه الصوم^(٣) لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) المغنى (٢٣١/٤).

(٣) المحلى (٢٥٩/٦).

(٤) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).



المطلب الثاني

ما يجب على المريض إذا أفطر في رمضان

لا خلاف بين أهل العلم في أن المريض الذي يرجى شفاؤه إذا أفطر فإنه يجب عليه القضاء بعد زوال المرض لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

كما أنه لا خلاف بينهم في المريض الذي لا يرجى شفاؤه فإنه لا يجب عليه الصوم ويجوز له الفطر^(٢) ولا يجب عليه القضاء، لأنه لا يقدر على الصوم وليس في وسعه، فإيجاب الصوم عليه فيه حرج شديد وهو مرفوع بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣).

فإذا تكلف وصام مع المرض صح صومه ويجزئه لصدوره من أهله ومحلّه كما لو أتم المسافر^(٤) ولأن الفطر له رخصة، فإذا قوى على الصوم جاز له تركها والأخذ بالعزيمة^(٥).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) راجع ص ٣٧ من هذا البحث.

(٣) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).

(٤) البحر الرائق (٣٠٨/٢)، كشف القناع (٣١٠/٢)، المغنى (٢٣١/٤).

(٥) خلافاً للظاهرية والإمامية القائلين بعدم صحة صومه - المحلى (٢٤٣/٦)، نيل الأوطار (٢٦٤/٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

لكن وقع خلاف بين الفقهاء فيما يجب على المريض الذى لا يرجى شفائه إذا أخذ بالرخصة وأفطر.

وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

تجب عليه الفدية وهو رأى الحنفية والحنابلة وهو الصحيح عند الشافعية والإباضية والزيدية^(١).

واستدلوا على ذلك:

بأن المريض الذى لا يرجى شفائه كالشيخ الهرم^(٢) فإنه لا يجب عليه القضاء وتجب عليه الفدية فكذلك المريض الميئوس من شفائه.

القول الثانى:

لا تجب عليه الفدية وهو قول المالكية والظاهرية وقول للشافعية والإباضية والزيدية^(٣).

(١) رد المحتار على الدر المختار (١١٩/٢)، ط دار إحياء التراث العربى، المغنى (٢٢٢/٤)، المجموع (٢٨٢/٦)، المذهب للشيرازى (٣٢٦/١)، شرح النيل (٣٨٨/٣) شرائع الإسلام ص ١٠٨.

(٢) وهو: الطاعن فى السن ولا يستطيع الصوم فى أى فصل ممن فصول السنة ويشمل الذكر والأنثى - المصباح المفير (١٨٨/٢)، سراج السالك (١٩٩/١)، الفواكه الدوانى (٤٧٥/١).

(٣) المنتقى للباجى (٧٠/٢)، المحلى (٣٦٣/٦)، المجموع (٢٨٢/٦)، المذهب للشيرازى (٣٢٦/١)، شرح النيل (٣٨٨/٣)، شرائع الإسلام ص ١٠٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدلوا على ذلك:

بأنه سقط عنه فرض الصوم كالصبي والمجنون فلم تجب عليه الفدية^(١).

الرأى المختار:

هو القول بوجوب الفدية على المريض الذي لا يرجى شفائه إذا أفطر بشرط أن يتحقق اليأس من شفائه بتجربة أو بإخبار طبيب ثقة متخصص، وأن يستمر عجزه عن الصوم إلى آخر حياته، فهذا القول يتسم بالتخفيف والتيسير ورعاية النفس وهو ما قصده الشارع الحكيم.

لكن إذا أخرج المريض الميتوس من شفائه الفدية ومن في حكمه كالشيخ الكبير والمرأة العجوز ثم قدر هؤلاء بعد ذلك على الصوم فهل يلزمهم القضاء أم لا؟.

للفقهاء في ذلك رأيان:

الرأى الأول:

يلزمهم القضاء وهو ما ذهب إليه الحنفية وبه قال الشافعية في وجه لهم والحنابلة في رواية^(٢).

(١) المراجع السابقة.

(٢) بدائع الصنائع (١٠٤١/٢)، البحر الرائق (٣٠٨/٢)، المجموع (٢٨٤/٦)، المغنى

(٢٢٣/٤)، تحفة الأحوذى (٣٣١/٣).



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدلوا على ذلك:

بأن الإطعام بدل عن القضاء، والقدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف، فأشبهه ما لو اعتكت المرأة بالشهور عند اليأس فحاضت فيلزمها الاعتداد بالحيض.

فشرط وقوع الفدية خلفاً عن الصوم دوام العجز ومتى قدر على الصوم وجب عليه القضاء وبطل الفداء.

الرأى الثاني:

لا يلزمهم القضاء وهذا ما ذهب إليه الشافعية في قول والحنابلة في رواية^(١).

واستدلوا على ذلك:

بأن الذمة قد برئت بأداء الفدية التي كانت واجبة عليه فلم تعد إلى الشغل مما برئت منه.

كما أنهم لم يكونوا مخاطبين بالصوم بل الفدية، وقد أدوها فلا يجب عليهم القضاء.

المختار:

أقول والله أعلم إن المريض الميئوس من شفائه ومن في حكمه إن قدروا على الصوم قبل الفدية لزمهم الصوم، لأنهم كانوا مخاطبين بالفدية

(١) المجموع (٢٨٤/٦)، المغنى (٢٢٣/٤)، تحفة الأحوذى (٣٣١/٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

على توهم دوام العذر وقد بان خلافه، وأن قدروا على الصوم بعد الفدية فلا يلزم الصوم لبراءة الذمة بأداء الفدية التي وجبت عليهم حينذاك. والله تعالى أعلم.

حكم تعجيل الفدية:

من وجبت عليه الفدية فلا يجوز تعجيلها قبل دخول رمضان عند الشافعية^(١).

ويجوز عند الحنفية إخراجها أول الشهر، وإن شاء آخرها إلى آخره^(٢).

ويجوز إخراجها عند الشافعية بعد طلوع فجر كل يوم من رمضان. أما قبل الفجر فقطع الدارمي بالجواز قال النووي: وهو الصواب قياساً على تعجيل الزكاة^(٣).

(١) المجموع (٢٨٤/٦).

(٢) الفتاوى الهندية (٢٠٧/١).

(٣) المجموع (٢٨٤/٦).



المطلب الثالث

أثر المرض الطارئ على من أفطر قبل المرض

متعمداً في نهار رمضان

إذا أفطر الصحيح المقيم متعمداً في نهار رمضان كأن أكل أو شرب أو جامع ثم طرأ عليه مرض يبيح له الإفطار فهل يكون عذراً له في إسقاط الكفارة عنه ويجب عليه القضاء فقط أم يجب عليه القضاء والكفارة؟.

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب القضاء على من أفطر متعمداً ثم طرأ عليه المرض، وإنما اختلفوا في وجوب الكفارة عليه على قولين:
القول الأول:

لا تجب عليه الكفارة بل تسقط عنه بهذا المرض وبهذا قال الحنفية وهو قول للمالكية والشافعية^(١).
القول الثاني:

تجب عليه الكفارة ولا تسقط عنه بالمرض الطارئ وبه قال الحنابلة والظاهرية والليث بن سعد وهو قول للمالكية في المشهور عنهم والشافعية في الصحيح عندهم^(٢).

(١) يدائع الصنائع (١٠٣١/٢) وما بعدها، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزی صـ ١٣٠، المجموع ٣٨٦/٦، روضة الطالبين ٢٤٤/٢.

(٢) المغنى ٢٠١/٤، المحلى ١٩٧/٦، قوانين الأحكام الشرعية صـ ١٣٠، المجموع ٢٨٦/٦.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على ما ذهبوا إليه وهو سقوط الكفارة بالمرض الطارئ بما يلي:

١- إن اليوم يرتبط ببعضه ببعض، فإذا خرج أخره عن أن يكون الصوم فيه مستحقاً خرج أوله عن أن يكون صوماً.

٢- إن في المرض معنى يوجب تغيير الطبيعة عن الصحة إلى الفساد. وذلك المعنى يحدث في الباطن ثم يظهر أثره في الظاهر. فلما مرض في ذلك اليوم علم أن المرض كان موجوداً قبل الإفطار لكنه لم يظهر أثره في الظاهر. فكانت رخصة الإفطار موجودة وقت الإفطار. فوجود أصل المرض أورث شبهة في وجوب الكفارة، والكفارة لا تجب مع الشبهة.

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- إنه أفسد صوماً واجباً عليه فوجبت عليه الكفارة كما لو لم يطرأ عليه عذر.

٢- إن المرض طراً بعد وجوب الكفارة. وما أوجبه الله لا يسقط إلا بنص، ولا نص في سقوطها عنه.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المختار:

هو القول الأول القائل بعدم وجوب الكفارة، لأن وجود المرض أورث شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة، إذا كان المرض عضوياً يحدث في الباطن ثم يظهر أثره شيئاً فشيئاً.

أما إذا كان مرضه مفاجئاً كمن تعدد الفطر وأصيب في حادث فإن الكفارة لازمة له، لأنه تبين أنه لم يكن وقت فطره مريضاً، فثبت أنه كان مستهيئاً بالصوم وبحرمة الشهر فلزمته الكفارة لذلك^(١).

(١) عوارض الصيام دراسة فقهية مقارنة للأستاذ الدكتور / أحمد عبد الحى محمد،



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الفصل الثاني

رخصة الفطر في السفر

تمهيد:

أباحَت الشريعة الإسلامية الفطر في السفر لمن يباشره زمن السفر دفعاً لمظنة المشقة، لأن المشقة تجلب اليسر^(١)، وقواعد اليسر في الشريعة الإسلامية كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَيُسِّرْكَ لِلْيُسْرَى﴾^(٣).

وقوله -ﷺ-: "ليس من البر الصوم في السفر"^(٤).

فأزيلت المشقة عن المسافرين إلى أن يستقر ويقيم، حتى لا تجتمع عليه مشقتان، مشقة السيف ومشقة الصوم - وسواء كان السفر بالسير على الأقدام أو بوسائل المواصلات الحديثة، لأن الله لم يعين وسيلة للسفر.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٣) سورة الأعلى: جزء من الآية رقم (٨).

(٤) صحيح البخاري ٢٩٤/١، صحيح مسلم ١٧٥/٣، تلخيص الحبير ٤٤٧/٢، سنن

أبي داود ٧٣٢/١، حديث رقم (٢٤٠٧).



ولا يقال: إن وسائل المواصلات الحديثة قد رفعت المشقة. لأن من الناس من يصاب بدوار وغثان أو إقياء أثناء ركوبهم هذه المواصلات، فالجميع تشملهم رخصة الفطر في السفر، ونظراً لما للسفر من أهمية كبرى خاصة في عصرنا هذا حيث كثر السفر الطويل للحج أو العمرة أو للتجارة أو العلم أو العمل. فإني أتناول هذا الفصل بعون الله في سنة مباحث وذلك فيما يلي:



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الأول

فطر المسافر وصومه

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول

رخصة الفطر للمسافر

الفطر للمسافر رخصة إن خاف الضرر وشق عليه الصوم، وإن لم يخش الضرر وصام صح صومه وأجزأه، وإنما أجاز له الفطر لأجل مشقة السفر، ولهذا قيل المسافة (مس آفة) وأقيم نفس السفر مقامها وأدير الحكم عليه^(١).

والسفر الذي يرخص فيه بالفطر للمسافر هو: السفر الذي تقصر الصلاة بسببه، لأنه لا يمكن ضبط المشقة التي تلحق بالمسافر في كل سفر، لذا كان سفر القصر هو مظنة المشقة.

وقد دل على جواز الفطر للمسافر الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢).

(١) تبين الحقائق ٣٣٣/١.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الاستدلال من الآية:

أن الله رخص للمسافر بالفطر في السفر لمظنة المشقة وعليه القضاء من أيام آخر.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١).

وجه الاستدلال من الآية:

أن الله أراد اليسر بعباده وهو الفطر في السفر والمرض، ولم يرد بهم العسر وهو الصوم، وهذه الآية تدل على رحمته بعباده^(٢).

وأما السنة:

فهناك أحاديث كثيرة تدل على التيسير والتخفيف ومنها إباحة الفطر للمسافر، ومن ذلك:

١- ما روى عن أنس بن مالك أن النبي -ﷺ- قال: "إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل أو المرضع الصوم أو الصيام"^(٣).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨٦/١، التفسير الكبير للرازي ٨٥/٣.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٥٩/٣، حديث رقم (٧١٥)، قال: حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٢- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -ﷺ-:
"خرج إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكديد^(١) أفطر فأفطر
الناس"^(٢).

وجه الاستدلال من الحديثين:

أن الرسول -ﷺ- رخص للمسافر بالفطر متى سافر مسافة تتأط
بها الرخصة وأن مبنى الشريعة الغراء على اليسر والتخفيف وعدم تكليف
الإنسان بما لا يطاق.

وأما الإجماع:

فقد أجمع العلماء على إباحة الفطر للمسافر في الجملة^(٣).

(١) الكديد: بفتح الكاف وكسر الدال المهملة: وهي عين جارية على اثنين وأربعين
ميلاً من مكة وبينها وبين المدينة سبع مراحل ونحوها، وبينها وبين مكة قريب من
مرحلتين - شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٣/٣.

(٢) صحيح البخاري ٢٩٣/١.

(٣) تبين الحقائق ٣٣٣/١، الفواكه الدواني ٤٨٠/١، المذهب للشيرازي ٣٢٧، الشرح
الكبير للمقدسي ١٤٤/٤.



المطلب الثاني

بدء سريان رخصة الفطر

وفيهِ مسألتان:

المسألة الأولى:

بدء سريان رخصة الفطر من حيث الزمان، لا خلاف بين الفقهاء فيمن بدأ السفر من الليل وفارق عمران البلد قبل الفجر فإنه يباح له الفطر^(١).

أما من يبدأ سفره من الليل ولم يفارق عمران البلد إلا بعد الفجر فاختلف الفقهاء في إباحة الصوم له على قولين:

القول الأول:

أنه يجب عليه الاستمرار في الصوم. بهذا قال الحنفية والمالكية وبه قال الشافعية والإباضية في الأصح عندهم والإمام أحمد في رواية^(٢) فإن أفطر فعليه القضاء فقط^(٣).

(١) المجموع ٢٨٧/٦، الأم للشافعي ٨٧/٢.

(٢) فتح القدير ٣٦٥/٢، مجمع الأنهر ٢٥٢/١، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ١١٥، مغنى المحتاج ٤٣٧/١، المغنى ١٦٥/٤، شرح النيل ٢٥٨/٣.

(٣) وهذا عند الحنفية والإباضية لوجود شبهة السفر ولا تجب عليه الكفارة - رد المحتار على الدر المختار ١٩٧/٢، فتح القدير ٣٦٥/٢، شرح النيل ٢٥٨/٣، قال مالك: لا تجب عليه الكفارة وقال أشهب: هو متأول.

وقال غيرهما: تجب عليه الكفارة - نيل الأوطار ٢٧٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

للمسافر الفطر في ذلك اليوم وبه قال أحمد في الرواية الثانية عنه^(١) والمزني^(٢) والظاهرية^(٣).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤) وهذا شاهد ولا يوصف بكونه مسافراً حتى يجاوز العمران، وما دام في البلد فله حكم الحاضرين^(٥).

٢- إن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر فإذا اجتمع فيها غلب حكم الحضر كالصلاة^(٦).

= وأما الشافعية فقالوا: إن جامع لزمه القضاء والكفارة لأنه أفسد يوماً من رمضان وهو صائم فيه صوماً لا يجوز فطره وإلا فلا يجب عليه إلا القضاء - المجموع ٢٨٧/٦.

(١) المغنى ١٦٥/٤.

(٢) اختلف النقل عن المزني فنقل عنه أنه اختار رأى أحمد وإسحاق، وقال بعض الشافعية: أن المزني رجع عن رأيه هذا وقال اضربوا عن قولي - المجموع ٢٨٧/٦.

(٣) المحلى ٢٥٩/٦.

(٤) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٥) المغنى ١٦٦/٤.

(٦) المرجع السابق ١٦٥/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن الصوم يفارق الصلاة، فإن الصلاة يلزم إتمامها بنيته بخلاف الصوم^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- ما رواه أبو داود بسنده إلى عبيد بن جبير، قال: كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله - ﷺ - في سفينة من الفسطاط^(٢) في رمضان فرفع^(٣)، ثم قرب غداؤه، قال جعفر في حديثه: فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة، قال: اقترب، قلت: ألسنت ترى البيوت؟ قال: أترغب عن سنة رسول الله - ﷺ -؟ قال جعفر في حديثه: فأكل^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) الفسطاط: اسم علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص - عون المعبود ٥٥/٧.

(٣) بضم الراء وكسر الفاء بالبناء للمجهول أي رفع أبو بصرة ومن معه في السفينة - المرجع السابق.

(٤) سنن أبي داود ٧٣٣/١، حديث رقم (٢٤١٢)، عون المعبود ٥٤/٧، تلخيص الحبير ٤٤٦/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فهذا تصريح من أبى بصرة بأن الإفطار للمسافر في اليوم الذى خرج فيه من السنة، فهو حجة لمن رأى للمقيم ذى الصيام إذا سافر من يومه أن يفطر^(١).

٢- ما رواه ابن المنكر عن محمد بن كعب قال: أتيت أنس بن مالك فى رمضان وهو يريد سفراً، وقد رحلت له دابته ولبس ثياب السفر، وقد تقارب غروب الشمس فدعا بطعام فأكل، فقلت له: سنة؟ قال: سنة ثم ركب، قال الترمذى بعد أن ذكره هذا حديث حسن^(٢).

٣- ما رواه البيهقى أيضاً بسنده إلى إسحاق عن عمرو ابن شرحبيل أنه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه^(٣).

المختار:

هو القول الثانى الذى يبيح الفطر للمسافر للأمر التالية^(٤).

أولاً: لصحة إطلاق اسم المسافر عليه حقيقة قد قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فقد علق سبحانه الرخصة على وجود السفر، وقد تحقق فينبغى أن تتعلق به أحكامه التى من بينها إباحة الفطر.

(١) عون المعبود ٥٥/٧.

(٢) سنن الترمذى ١٠١/٣، حديث رقم (٧٩٩).

(٣) السنن الكبرى للبيهقى ٣٤٧/٤.

(٤) رخصة الفطر فى سفر رمضان ص ٨٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ثانياً: القول بإباحة الفطر، فيه تيسير على المسافرين، والتيسير هو مناط الرخصة قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

ثالثاً: أن القول بإباحة الفطر هو أقرب القولين إلى السنة، فقد نسب كل من أبي بصرة وأنس بن مالك فطره في نفس اليوم الذي سافر فيه إلى فعل رسول الله -ﷺ-، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(١).

المسألة الثانية:

بدء سريان رخصة الفطر من حيث المكان.

اختلف الفقهاء في تحديد الموضع الذي يبدأ منه سريان رخصة الفطر إلى ثلاثة آراء:
الرأى الأول:

ذهب جمهور الفقهاء^(٢) إلى أن الرخصة لا تباح للمسافر إلا إذا فارق بنيان البلدة التي يقيم بها ويخرج من بين بنيانها.
الرأى الثانى:

نقل عن الحسن البصرى وعطاء إلى أن من عزم على السفر فله أن يفطر في بيته إن شاء قبل أن يخرج. وحكى ذلك عن أنس^(٣).

(١) سورة الحشر: جزء من الآية رقم (٧).

(٢) تبين الحقائق ٢٠٩/١، المدونة ١١٢/١، مغنى المحتاج ٢٦٣/١، المغنى ١٦٦/٤ شرح النيل ٣٥٥/٣.

(٣) المغنى ١٦٦/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الرأى الثالث:

يرى أنه إذا وضع المسافر الصائم رجله في الرحل فله أن يفطر، وهذا الرأى قاله إسحاق بن راهوية وحكاه عن أنس بن مالك^(١).

الأدلة

استدل الجمهور على ما ذهب إليه الكتاب والسنة:

أما الكتاب:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢) وهذا شاهد للشهر ولا يتصف بأنه مسافر إلا إذا خرج من البلدة، أما إذا كان داخل البلد فلا يقال له مسافر^(٣).

وأما السنة:

فإن النبي -ﷺ- كان يبدأ القصر من ذى الحليفة - فعن أنس قال: صليت مع رسول الله -ﷺ- والظهر بالمدينة أربعاً وصليت معه العصر بذى الحليفة ركعتين^(٤) فهذا الحديث وإن كان فى قصر الصلاة إلا أن القصر والفطر يشتركان فى عدم جواز الأخذ بالرخصة إلا بعد فراق بنيان البلد.

(١) عون المعبود ٥٥/٧، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٤/١.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٣) المغنى ١٦٦/٤.

(٤) صحيح البخارى ١٦٨/١، سنن أبى داود ٥٥١/١، حديث رقم (١٧٧٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل الحسن البصري ومن معه على ما ذهبوا إليه وهو جواز
الفطر للمسافر في بيته متى عزم على السفر.

بما روى عن محمد بن كعب أنه قال أتيت أنس بن مالك في
رمضان، وهو يريد السفر، وقد رحلت له دابته، ولبس ثياب السفر، وقد
تقارب غروب الشمس فدعا بطعام فأكل منه، ثم ركب فقلت له: سنة؟
قال: سنة ثم ركب^(١).

قال ابن عبد البر:

قول الحسن شاذ وليس الفطر لأحد في الحضر في نظر ولا
أثر^(٢).

واستدل إسحاق بن راهوية ومن وافقه على جواز الفطر للمسافر
إذا وضع رجله في الرحل بحديث أبي بصرة الغفاري^(٣) حيث دل على أن
الإفطار للمسافر إذا وضع رجله في الرحل وقبل مجاوزة البيوت من
السنة^(٤).

المختار من هذه الآراء:

بعد ذكر آراء الفقهاء وأدلتهم في بيان الموضع الذي يبدأ منه
رخصة الفطر للمسافر.

(١) سبق تخريجه ص ٧٠ من هذا البحث.

(٢) المغنى ١٦٦/٤.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٩ من هذا البحث.

(٤) نيل الأوطار ٢٧٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أرى أن مجال الاختيار صعب لاسيما وقد رأينا قوة الأدلة التي استند إليها جمهور الفقهاء وسلامتها من المعارضة. كما أن القائلين بجواز الفطر وقت الخروج من البيت أو عند وضع الرجل في الرحل قد استدلوا بقول الصحابي، والحق أن قول الصحابي من السنة ينصرف إلى سنة الرسول - ﷺ -.

وأرى من الأفضل للمسافر أن يكون فطره بعد مجاوزة العمران التي يقيم بها، لأن في حديث أبي بصرة احتمال أن الأكل كان بعد مجاوزة البيوت وإن كانت لم تغب عن نظرهما بدليل قوله: ألسنت نرى للبيوت؟.

كما أنه قد يحدث للمسافر ما يمنعه من السفر - لذا كان الفطر بعد مجاوزة العمران هو المختار والله تعالى أعلم.



المطلب الثالث

مدى شمول رخصة الفطر للسفر المحرم أو سفر المعصية

اختلف الفقهاء في مدى شمول رخصة الفطر للسفر المحرم أو سفر المعصية على قولين: والخلاف هنا كالخلاف في مدى شمول رخصة القصر للسفر المحرم أو سفر المعصية وقد قدمت تحقيق ذلك^(١) فليرجع إليه من شاء.

المطلب الرابع

الفطر في السفر رخصة أم عزيمة؟

يباح الفطر للمسافر في نهار رمضان نظراً لمشقة السفر، لكن إذا قوى المسافر على الصوم خاصة مع تقدم وسائل المواصلات الحديثة وما بها من أجهزة التكيف وغيرها من سبل الراحة وصام فهل يجزئه صومه عن فرضه الحاضر أم لا؟ اختلف الفقهاء على رأيين:

الرأى الأول:

يرى أن المسافر إذا أطاق الصوم بلا مشقة وأخذ بالعزيمة وصلم صح صومه وأجزأه ولا قضاء عليه. أما إذا لم يطق الصوم جاز له الفطر، لأن الفطر له رخصة وهو قول جمهور الصحابة منهم: على

(١) راجع: بحثنا برهان الطالب في أحكام قصر الصلاة للمسافر - دراسة فقهية مقارنة والمنشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، العدد الثامن عشر، جـ ٣، ص ١٠٤ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وابن عباس وعائشة وعثمان بن أبي العاص الثقفي وبه قال جمهور الفقهاء^(١).

الرأى الثانى:

يرى أن الفطر فى السفر واجب، فإن صام المسافر فى رمضان لا يجزئه عن فرضه الحاضر. لأن فرضه الفطر ولا يعتد بصيامه شروعاً ووجب عليه القضاء فى أيام آخر، ولأن الفطر فى السفر عزيمة .. أما لو صام تطوعاً أو عن واجب آخر لزمه، أو صام عن رمضان سابق أجزأه بذلك قال: الظاهرية^(٢) والإمامية^(٣) وحكى هذا الرأى عن عمر وابن عمر وأبى هريرة والزهرى والنخعى وغيرهم^(٤) وسبب الخلاف هنا هو نفس سبب الخلاف فى صوم المريض^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١٠١٨/٢، الكافى لابن عبد البر ص ١٢١، أسنى المطالب ٤٢٣/١، الشرح الكبير للمقدسى على المغنى ١٤٤/٤، البحر الزخار ٣/٣٢١، الدرارى المضية ٢٤/٢، نيل الأوطار ٢٦٤/٤، فتح البارى ١٨٣/٤.

(٢) المحلى ٢٤٣/٦، ٢٥٣، ٢٥٨.

(٣) إلا أن الإمامية يرون أن المسافر لو صامه مع العلم لم يجزه، ويجزئه مع الجهل شرح الإسلام ١٠٤/١، الروضة البهية ٩٩/٢ وما بعدها، جواهر الكلام ٥/١٧.

(٤) بدائع الصنائع ١٠١٨/٢، نيل الأوطار ٢٦٤/٤، سبل السلام ١٦١/٢، فتح البارى ١٨٣، المغنى ٢٣١/٤ وما بعدها، الآلوسى ٣١٩/٢.

(٥) راجع: ص ٥٢ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

أولاً: أدلة الرأي الأول:

استدل جمهور الفقهاء على أن المسافر إذا قدر على الصيام في السفر بلا مشقة فصام صح صومه ويجزئه ولا قضاء عليه بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

وجه الاستدلال:

أن الجمهور حمل الآية على المجاز، وتأولوا هذه الآية. فقالوا: إن فيها حنفاً تقديره فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فإن لم يفطر فلا قضاء عليه^(٢).

كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ﴾^(٣).

والمعنى فحلق ففدية من صيام^(٤).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) البدائع ١٠١٩/٢، فتح الباري ١٨٣/٤، نيل الأوطار ٢٦٤/٤.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٦).

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/١.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فإن قيل: إن الأصل أن يحمل الشئ على الحقيقة حتى يقوم الدليل على حمله على المجاز^(١).

قلنا: أجمع أهل التفسير على أن في الآية إضماراً^(٢) وأن حملها على المجاز أولى.

يؤيد ذلك قوله تعالى عقب هذا الآية: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣) فتبين أن الإفطار رخصة في السفر وليس بعزيمة، فلو كان الإفطار فرضاً لازماً لزالَت فائدة قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ فدل على أن المسافرين مخير بين الإفطار والصوم كقوله تعالى: ﴿فَلْفَرُّوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٥) فكل موضع ذكر فيه اليسر ففيه الدلالة على التخيير^(٦).

وأما السنة:

فقد استدلوا بأحاديث كثيرة منها:

(١) بداية المجتهد (٣٠٥/١).

(٢) البدائع ١٠١٩/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٦/١، روح المعاني للأوسى ٣١٩/٢، التفسير الكبير للفخر الرازي ٦١/٣، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/١.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية (١٨٥).

(٤) سورة المزمل: جزء من الآية (٢٠).

(٥) سورة البقرة: جزء من الآية (١٩٦).

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

١- ما روى عن حمزة بن عمرو الأسلمي -رضي الله عنه- أنه قال يا رسول الله: أجد بى قوة على الصيام فى السفر، فهل على جناح، فقال رسول الله -ﷺ-: "هى رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم، فلا جناح عليه"^(١).

فدل الحديث على أن المسافر له أن يفطر أخذاً بالرخصة، ويجوز له تركها ويصوم أخذاً بالعزيمة.
ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

إن سؤال حمزة كان عن صيام التطوع وليس عن صيام رمضان^(٢) لقوله فى الخبر إني رجل أسرد الصوم أى أتابع الصوم أفأصوم فى السفر؟ قال -ﷺ-: "صم إن شئت وأفطر إن شئت"^(٣).
وأجيب عن هذا:

بأن سؤال حمزة كان عن صيام شهر رمضان فى السفر يؤيد ذلك قول حمزة فى رواية أخرى: قلت يا رسول الله: إني صاحب ظهر أعالجه، أسافر عليه وأكرهه، وأنه ربما صادفنى هذا الشهر يعنى شهر رمضان وأنا أجد القوة وأنا شاب، فأجد بأن أصوم يا رسول الله أهون

(١) صحيح مسلم ٣/١٨٠، زاد المعاد ٢/٤٨، شرح معاني الآثار للطحاوى ٢/٧١.

(٢) المحلى ٦/٢٥٣.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٧٩، سنن أبى داود (١/٧٣٠) حديث رقم (٢٤٠٢).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

على من أن أخره فيكون ديناً، أفأصوم يا رسول الله أعظم لأجرى أو أفطر؟ قال: "أى ذلك شئت يا حمزة" (١).

الوجه الثانى:

أن حديث حمزة بن عمرو والذي فيه إياحة الصوم في رمضان في السفر، فإنما هو من رواية ابن حمزة ابنه محمد بن حمزة وهو ضعيف، وأبوه كذلك (٢).

وأجيب عن هذا:

بما نقل عن الحافظ ابن حجر قال: ضعفه ابن حزم، وعاب ذلك عليه القطب الحلبي وقال: لم يضعفه قبله أحد (٣).

٢- ما روى عن أبى الدرداء -رضي الله عنه- قال: خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في شهر رمضان في حر شديد حتى إن كان أحدنا يضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وعبد الله بن رواحة (٤).

(١) سنن أبى داود ٧٣١/١ حديث رقم (٢٤٠٣).

(٢) المحلى ٢٤٩/٦ وما بعدها.

(٣) تهذيب التهذيب ٣٢/٣ طبعة صادر بيروت، هامش المحلى لابن حزم ٢٥٠/٦ تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر نقلاً عن تهذيب التهذيب.

(٤) صحيح مسلم ١٨٠/٣.



وجه الدلالة من هذا:

أن النبي -ﷺ- ابتدأ السفر صائماً واستمر عليه وهو وعبد الله بن رواحة، وهذا دليل على جواز الصوم في السفر، وإلا لما كان فعله رسول الله -ﷺ- وأقر عليه عبد الله بن رواحة.

٣- ما روى عن أبي سعيد الخدري قال: غزونا مع رسول الله -ﷺ- لست عشرة مضت من رمضان، فمنا من صام ومنا من أفطر، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم^(١).

فعدم إنكار الصائم على المفطر، والمفطر على الصائم دليل على جواز الصوم والفطر في السفر، ولو كان الفطر واجباً في السفر ما صام النبي -ﷺ- ولأمر أصحابه بالفطر.

٤- ما روى عن أنس بن مالك قال: وافق رسول الله -ﷺ- رمضان في سفر فصامه ووافق رمضان في سفر فأفطر^(٢).

فهذه الأحاديث والآثار تفيد أن للمسافر أن يفطر رمضان في سفره وله أن يصوم. فالفطر رخصة من الله -ﷻ-.

والنبي -ﷺ- والصحابه رضوان الله عليهم- فعلوا ذلك على سبيل الإباحة لا الوجوب.

(١) المرجع السابق ص ١٧٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٤/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٥- جواز الصوم للمسافر في رمضان مجمع عليه. فإن التابعين أجمعوا عليه بعد وقوع الاختلاف بين الصحابة -رضى الله عنهم- والخلاف في العصر الأول لا يمنع إنعقاد الإجماع في العصر الثاني. بل الإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقنم^(١).

وأما المعقول:

فإن الله شرع الفطر رخصة وتيسيراً وتخفيفاً عن المريض والمسافر في شهر رمضان، فلو تحتم عليهم الصوم في غير السفر ولا يجوز في السفر لكان فيه تعسير وتضييق عليهم، وهذا يصاد موضوع الرخصة وينافي معنى التيسير فيؤدي إلى التناقض في وضع الشرع، تعالى الله عن ذلك^(٢).

واستدل أصحاب الرأي الثاني:

لما ذهبوا إليه الكتاب والسنة.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠١٩/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة من الآية:

إن الله أمر بقضاء الصوم، والآية محكمة بإجماع أهل الإسلام لا منسوخة ولا مخصوصة، فصح أن الله لم يفرض صوم الشهر إلا على من شأه، ولا فرض على المريض والمسافر إلا أياماً آخر غير أيام رمضان، فهذا نص جلي لا حيلة فيه^(١) فمن صام في السفر وجب عليه القضاء في الحضر^(٢).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

إن في الآية حذف، والتقدير فأفطر فعليه عدة من أيام آخر ومن لم يقطر فلا عدة عليه^(٣).

أو المعنى فعدة من أيام آخر يحل له التأخير إليها، لا كما ظنه أهل الظواهر^(٤).

الوجه الثاني:

إن الذي أنزلت عليه هذه الآية وهو أعلم الخلق بمعناها والمراد بها قد صام بعد نزولها بأعوام في السفر^(٥)، فلو لم يكن الصوم في السفر جائزاً لما فعله - ﷺ -.

(١) للمحلى ٢٥٣/٦.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٣، نيل الأوطار ٢٦٤/٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) فتح القدير ٣٥٣/٢.

(٥) شرح ابن القيم على عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤٩/٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما السنة:

فقد استدل أهل الظاهر ومن معهم على ما ذهبوا إليه بعدة أحاديث

منها:

١- ما روى عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- أن رسول الله -ﷺ- "خرج عام الفتح إلى مكة فصام حتى بلغ كراع الغميم^(١)، فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقبل بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، قال: "أولئك العصاة أولئك العصاة"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أنه دل على أن صوم النبي -ﷺ- إن كان لرمضان فقد نسخه بقوله: "أولئك العصاة" وصار الفطر فرضاً والصوم معصية. ولا سبيل إلى خبر ناسخ لهذا أبداً، وإن كان صيامه -ﷺ- تطوعاً فهذا أحرى بالمنع من صيام رمضان لرمضان في السفر^(٣)، وأما وصفه -ﷺ- لمن صام

(١) اسم موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة وهو: واد أمام عسفان بثمانية أميال والكراع جبل أسود متصل به - المحلي ٢٥٣/٦، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٣/٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١٧٥/٣، والترمذي في سننه ٥٦/٣ حديث رقم ٧١٠ وقال حسن صحيح، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندی ١٧٧/٤.

(٣) المحلي ٢٥٣/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

بالعصيان، لأنهم تركوا الواجب وهو الفطر، ومن ثم لا يكون صومهم مجزئ ويجب عليهم القضاء.

ونوقش هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن الحديث ليس فيه ما يفيد أن فعله -ﷺ- يقتضى وجوب الفطر، ولم يرد تحريم الصيام مطلقاً على المسافر^(١) بدليل ما روى النسائي عن أبي هريرة قال: أتى النبي -ﷺ- بطعام بمر الظهران فقال: لأبى بكر وعمر "أدنيا فكلوا" فقالوا: إنا صائمان. فقال: "ارحلوا لصاحبيكم أعملوا"^(٢) لصاحبيكم^(٣) والمقصود أنه أقرهما على الصوم في السفر وأنه جائز ويجزئ صاحبه.

الوجه الثاني:

أن قوله -ﷺ-: "أولئك العصاة" محمول على من تضرر بالصوم، أو أنهم أمروا بالفطر أمراً جازماً لشدة الصوم عليهم وهم خارجون للغزو ويحتاجون للتقوى لمواجهة عدوهم فخالفوا الواجب، فلما لم يقتد به بعضهم قال: "أولئك العصاة" وعلى التقديرين لا يكون الصائم في السفر عاصياً إذا

(١) شرح ابن القيم على عون المعبود ٤٩/٧.

(٢) أى عاونوهما فيما يحتاجان إليه - حاشية السندی على سنن النسائي ١٧٨/٤.

(٣) رواه النسائي في سننه ١٧٧/٤ وما بعدها وأعله بالإرسال.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

لم يتضرر به. ويؤيد التأويل الأول قوله في الرواية الثانية: "إن الناس قد شق عليهم الصيام"^(١).

الوجه الثالث:

أن النبي -ﷺ- صام بعد هذه القصة في السفر - يدل على ذلك قول أبي سعيد الخدري ولفظه سافرنا مع رسول الله -ﷺ- إلى مكة ونحن صيام، فنزلنا منزلاً، فقال النبي -ﷺ-: "إنكم قد دنوتم من عدوكم فأفطروا فكانت عزيمة فأفطروا. ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله -ﷺ- بعد ذلك في السفر"^(٢).

٢- ما روى عن جابر أيضاً قال: كان رسول الله -ﷺ- في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه فقال: "ما هذا؟" فقالوا: صائم، فقال: "ليس من البر الصيام في السفر"^(٣).

وجه الدلالة:

أن مقابلة البر الإثم، وإذا كان أثماً بصومه لم يجزئه هذا الصوم^(٤).

فإن قيل: إنما منع -ﷺ- من كان في مثل حال ذلك الرجل.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٥/٣ شرح ابن القيم على عون المعبود ٤٩/٧.

(٢) فتح الباري ١٨٤/٤، صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٨/٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٢ من هذا البحث.

(٤) فتح الباري ١٨٣/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

قلنا: هذا باطل لا يجوز، لأن تلك الحال محرم البلوغ إليها باختيار المرء للصوم في الحضر، كما هو في السفر، فتخصيص النبي -ﷺ- بالمنع من الصيام في السفر إبطال لهذه الدعوى المفتراة عليه ويجب أخذ كلامه -ﷺ- على عمومته، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(١).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

أن الحديث ورد في واقعة عين، فلا يستدل بها على عموم الأحكام، وأن السياق والقرائن تدل على تخصيص شخص بعينه وهو المذكور في الحديث.

ولو سلمنا بعموم اللفظ لأدى إلى تعارض الأدلة، فيحمل على خصوص المورد^(٢) دفعاً للمعارضة بين الأحاديث، فإنها صريحة في الصوم في السفر^(٣). ما لم تكن هناك مشقة، أما من كان في مثل هذا الرجل فليس من البر أن يصوم وما عدا ذلك يصح صومه في السفر، بدليل أنه -ﷺ- صام في سفره عام الفتح، كما أنه خير حمزة بن عمرو

(١) المحلى ٢٥٤/٦، فتح الباري ١٨٤/٤.

(٢) حاشية السندی بسنن النسائي ١٧٦/٤.

(٣) فتح القدير ٣٥١/٢، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٦/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأسلمى بين الصوم والإفطار في السفر^(١) فلو لم يكن الصوم في السفر برأ لم يخيره فيه.

الوجه الثاني:

أن هذا الحديث خارج محل النزاع، لأن الرجل الذي نفى الرسول -ﷺ- البر عن صومه كن قد أجهد الصوم وشق عليه لدرجة يخشى فيها على مثله الهلاك من الصوم، ولا خلاف بين الفقهاء في أن مثل هذا يكون الواجب في حقه الفطر حفاظاً على نفسه من الهلاك^(٢).

وأما قوله -ﷺ- "ليس من البر" فقد حمل الشافعي نفى البر المذكور في الحديث على من أبى قبول الرخصة، فقال: معنى قوله: "ليس من البر" أن يبلغ رجل هذا بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة، وقد أخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح، قال: ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم.

وقال ابن دقيق العيد:

إن كراهة الصوم مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة، فمن يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم

(١) عندما قال حمزة: يا رسول الله إنى رجل أسرد الصوم - أى أتابع الصوم أفاصوم في السفر؟ قال -ﷺ-: "صم إن شئت وأفطر إن شئت" سبق تخريجه ص ٧٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) فقه الصيام للأستاذ الدكتور/ حسين عبد المجيد حسين: ص ٣١٣.



رخصة لفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

من وجوه القرب فينزل قوله: "ليس من البر الصوم في السفر" على مثل هذه الحالة.

وقال الطحاوي:

المراد به هنا البر كامل الذي هو أعلى مراتب البر، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر على أن يكون برأ، لأن الإفطار قد يكون أبو من الصوم إذ كان للتقوى للقاء العدو مثلاً^(١).

٣- ما رواه أبو سلمة قال: أخبرني عمرو بن أمية الضمري، قال: قدمت على رسول الله -ﷺ- فقال: "انتظر الغداء يا أبا أمية" فقلت: إني صائم فقال: "تعالى أدن مني حتى أخبرك عن المسافر، إن الله -ﷻ- وضع عنه الصيام ونصف الصلاة"^(٢).

وجه الدلالة:

أن النبي -ﷺ- بين أن الله أسقط الصوم وشطر الصلاة عن المسافر حال سفره. فوجب على المسافر الفطر ثم القضاء بعد ذلك، وليس له أن يصوم في سفر بعد أن أسقطه الله عنه^(٣).

(١) فتح الباري ١٨٤/٤ وما بعدها، نيل الأوطار ٢٦٥/٤، شرح معاني الآثار للطحاوي ٩٤/٢.

(٢) سنن النسائي ١٧٨/٤، وأخرجه الترمذي في سننه ٥٩/٣ من حيث أنس ابن مالك الكعبي حديث رقم (٧١٥) وحسنه، وأبو داود في سننه ٧٣٢/١ حديث رقم (٢٤٠٨).

(٣) المحلى ٢٥٤/٦ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

هذا الحديث مختلف في سنده كما قال ابن أبي حاتم، وبذلك لا يصلح للاحتجاج به.

وعلى فرض التسليم بصحته فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع.

كما أن الحديث لم يدل على نفى الصوم بالنسبة للمسافر^(١).

الوجه الثاني:

أن لفظ "وضع" في الحديث يفسر بمعنيين:

المعنى الأول:

إن وضع بمعنى أسقط بلا مقابل، وهذا خاص بالنسبة لشطر الصلاة في السفر، وهذا القول مستفاد من الكتاب والسنة فقد ورد فيهما قصر الصلاة في السفر بلا مقابل.

المعنى الثاني:

إن وضع أى أسقط الوجوب في الحال مع القضاء في المستقبل، وهو بالنسبة للصوم للمسافر والمرضع والحامل. وإنما قلنا: بذلك أيضاً للإجماع على أن المسافر والمرضع والحامل إن أفطر كل منهم في رمضان وجب عليه القضاء بعد زوال عذره.

(١) نيل الأوطار ٢٦٦/٤، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فإسقاط الصوم هنا عن المسافر ليس بإطلاق، بل هو إسقاط للوجوب الفوري مع وجوب القضاء بعد ذلك إن أفطر عملاً بالرخصة، وإن شاء عمل بالعزيمة وترك العمل بالرخصة، وللمكلف الأخذ بها وهو أفضل، أو العمل بالعزيمة ولا جناح عليه^(١).

لقوله -ﷺ- في حديث حمزة بن عمرو الأسلمي -ﷺ- حيث قال: يا رسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح؟ فقال رسول الله -ﷺ-: "هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه"^(٢).

٤- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -ﷺ- خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر، قال: وكان صحابة رسول الله -ﷺ- يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره^(٣). وفي رواية الزهري وكان يؤخذ بالآخر من قول رسول الله -ﷺ- وفي رواية أخرى وكان الفطر آخر الأمرين.

قال ابن شهاب:

فكانوا يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره ويروونه الناسخ المحكم^(٤).

(١) رخصة الفطر في سفر رمضان ص ٥٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٧٩.

(٣) صحيح مسلم ١٧٣/٣، فتح الباري ١٨١/٤.

(٤) صحيح مسلم ١٧٤/٣، فتح الباري ١٨١/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة من الحديث:

إن الصوم والفطر جائزان في السفر، ولما علم الصحابة النسخ للصوم ورجحان الفطر وأنه آخر الأمرين أخذوا به، فنسخ الصيام في السفر وبقي الفطر لأنه آخر الأمرين^(١).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

إن دعوى النسخ غير صحيحة لأن هذه الزيادة وهي لفظ "وكان الفطر آخر الأمرين" مدرجة من قول الزهري كما جزم بذلك البخاري في الجهاد، وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة^(٢)، وأن النبي -ﷺ- صام بعد هذه القصة، كما جاء في حديث أبي سعيد المذكور بلفظ "ثم رأيتنا نصوم مع رسول الله -ﷺ- بعد ذلك في السفر"^(٣).

الوجه الثاني:

كون الفطر آخر الأمرين من رسول الله -ﷺ- المراد منه أنه كان في واقعة معينة وهي غزوة الفتح، فكان فطره آخر أمره، لا أنه حرم الصوم^(٤).

(١) نيل الأوطار ٢٦٤/٤.

(٢) صحيح البخاري (١٤١/٣)، صحيح مسلم (١٧٤/٣)، نيل الأوطار (٢٦٤/٤).

(٣) فتح الباري ١٨٤/٤، صحيح مسلم ١٧٨/٣ وما بعدها، نيل الأوطار ٢٦٤/٤.

(٤) شرح ابن القيم على عون المعبود ٤٧/٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٥- ما أخرجه ابن ماجة والنسائي عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً
الصائم في السفر كالمفطر في الحضر^(١).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

أخرجه ابن ماجة مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف،
وأخرجه الطبري من طريق أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً وفيه ابن لهيعة
وهو ضعيف، ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً،
والمحفوظ عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا
سلمة لم يسمع من أبيه.

الوجه الثاني:

وعلى تقدير صحته فهو محمول على الحالة التي يكون الفطر فيها
أولى من الصوم كحالة المشقة جمعاً بين الأدلة^(٢).

٦- ما روى عن عبد الله بن عامر أن عمر -رضي الله عنه- أمر رجلاً صام في
السفر أن يعيد^(٣).

(١) سنن ابن ماجة ٥٣٢/١ حديث رقم ١٦٦٦، فتح الباري ١٨٤/٤، نيل الأوطار
٢٦٥/٤ وما بعدها.

(٢) المرجعين السابقين، السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٤/٤.

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ٦٣/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن في إسناده عاصم بن عبد الله بن عاصم قال ابن حجر: إنه ضعيف^(١) فلا يصح للاحتجاج به.

٧- ما روى عن ابن أبي هريرة رضي الله عنهما - قال: صمت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة أن أعيد الصيام في أهلي، وأن أقضيه فقضيته^(٢).

٨- ما روى عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: نهتني عائشة أم المؤمنين عن أن أصوم رمضان في السفر^(٣).

فدللت هذه الآثار على أن الفطر في السفر واجب، فإن صام المسافر رمضان لا يجزئه ووجب عليه القضاء.

ونوقش هذا:

بأن هذه الآثار في بعضها ضعف من جهة السند، أو هي معارضة لما هو أقوى منها من أقوال الصحابة.

وبعضها الآخر قد ذكر على سبيل التخليط والتشديد على قبول الرخصة، أو على سبيل الاجتهاد الشخصي من صاحبه في فهم النصوص

(١) تهذيب التهذيب ٢٨٤/١ طبعة الهند.

(٢) المحلى ٢٥٧/٦، شرح معاني الآثار للطحاوي ٦٣/٢.

(٣) المحلى ٢٥٦/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فلا يكون حجة إذا خالف فعل النبي -ﷺ- فقد ثبت أنه صام في السفر وأفطر.

المختار:

بعد بيان آراء الفقهاء في حكم الفطر في السفر أهو رخصة أم عزيمة؟ وسرد أدلتهم ومناقشة ما أمكن مناقشته من الأدلة يبدو لي أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائل بجواز صوم المسافرين القادر على الصوم دون مشقة هو المختار لما يلي:

أولاً: أنهم أجابوا على ما ورد على أدلتهم من مناقشات، وردوا أدلة المخالفين لهم.

ثانياً: إن أدلتهم أقوى ثبوتاً واستقامة مجئ وأقرب للسنة المحكمة وأوفق لكتاب الله تعالى فقد قال سبحانه بعد قوله: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» فعمل التأخير إلى إدراك العدة بإرادة اليسر، واليسر أيضاً لا يتعين في الفطر، بل قد يكون اليسر في الصوم إذا قوى عليه ولم يتضرر به، ولموافقه للصائمين فيكون الصوم أيسر عليه معهم وتعجيلاً لبراءة الذمة، خاصة بعد تقدم وسائل المواصلات مما أدى إلى عدم الإحساس بالمشقة غالباً.

ثالثاً: إن الحجة على أهل الظاهر إجماعهم على أن المريض إذا صام في السفر وكان لا يشق عليه صح صومه وأجزأه ولا قضاء



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

عليه^(١) إلا أن يفطر، والضمير بعينه مشروط للمسافر أيضاً فهو كالمريض لذكرهما جميعاً في الآية على وجه العطف.

فمن أوجب على المسافر القضاء إذا صام فقد خالف حكم الآية^(٢).

رابعاً: إن الأحاديث التي احتج بها المخالفون محمولة على ما إذا كان الصوم يجهد المسافر ويضعفه، وفي بعضها التصريح بذلك، ففي هذه الحالة يجب الإفطار، لأن الصوم وهذه الحالة يؤدي إلى هلاك النفس، فمثل هذا يؤمر بالفطر.

خامساً: ليس في أدلة المخالفين ما يدل على تحريم الصوم في السفر على الإطلاق، فقد ثبت بالخبر المستفيض الموجب للعلم أن النبي -ﷺ- صام في السفر وأقر من صام من أصحابه على ذلك.

(١) المحلى ٢٠٨/٦ وما بعدها.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الخامس

أيهما أفضل للمسافر الصيام أم الفطر

بعد أن اتفق جمهور الفقهاء على جواز صوم رمضان للمسافر إذا لم يحصل له ضرر ومشقة بسبب الصوم اختلفوا هل الأفضل له الصوم أم الفطر في السفر؟ على أربعة أقوال:

القول الأول:

يرى أن الصوم للمسافر أفضل من الفطر إذا قوى عليه فإن تضرر فالفطر له أفضل.

وبذلك قال: الحنفية وهو المشهور عند المالكية وبه قال الشافعية والعنزة من الصحابة والتابعين وهو قول الإباضية والهادوية^(١).

القول الثاني:

يرى أن الفطر في السفر أفضل من الصوم مطلقاً، وبه قال: الإمام أحمد وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب والشعبي والأوزاعي وإسحاق^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٢/١٠٢٠، البحر الرائق ٢/٣٠٤، مواهب الجليل ٢/٤٠١، الكافي لابن عبد البر ص ١٢١، الإقناع ١/٤٩٠، المذهب للشيرازي ١/٣٢٧، المجموع ٦/٤٩٢، شرح التنيل ٣/٣٥٥، شرح ابن القيم على عون المعبود ٧/٥١، نيل الأوطار ٤/٢٦٦، سبل السلام ٢/١٦٢.

(٢) الشرح الكبير للمقدسي على المغنى ٤/١٤٥، شرح ابن القيم على عون المعبود ٧/٥١.



وبه قال ابن الماجشون من المالكية^(١).

القول الثالث:

يرى أن الأفضل منهما للمسافر الأيسر والأسهل عليه فإن كان الفطر أيسر للمسافر كان أفضل، وإن كان الصوم أيسر كان أفضل، بهذا قال: مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة واختاره ابن المنذر^(٢).

القول الرابع:

يرى بعض الفقهاء^(٣) أنهما سواء، لا يرجح أحدهما على الآخر، فالمسافر مخير بينهما.

وسبب الخلاف:

هو معارضة المفهوم من ذلك لظاهر بعض النقول، ومعارضة المنقول بعضه لبعض^(٤).

(١) المنتقى للباقر ٤٨/٢، مواهب الجليل ٤٠١/٢، شرح ابن القيم على عون المعبود ٥١/٧.

(٢) المجموع ٢٩٢/٦، الشرح الكبير للمقدسي على المغني ١٤٥/٤، نيل الأوطار ٢٦٦/٤، شرح ابن القيم على عون المعبود ٥١/٧.

(٣) المجموع ٢٩٢/٦، نيل الأوطار ٢٦٦/٤، سبل السلام ١٦٢/٢، شرح النووي بصحيح مسلم ١٧٣/٣، شرح ابن القيم على عون المعبود ٥١/٧.

(٤) بداية المجتهد ٣٠٦/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب الرأي الأول:

القائل بأن الصوم أفضل للمسافر إذا لم يجد مشقة بالكتاب والسنة والمعقول:

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١).

وجه الدلالة من الآية:

أن الخطاب عام لجميع المكلفين، وفيه خيرية الصوم في السفر على الفطر للمسافر، لأن الصوم تعلق بالزمنة وربما طرأ من الموانع والأشغال ما يصرفه عن الصوم، فالمبادرة إلى إبراء الزمة أولى، فالآية تحض على الصوم^(٢) إذا كان الصائم يحتمله ولا يضر بصحته.

وأما السنة:

فهناك أحاديث كثيرة تدل على فضلية الصوم في السفر لمن قوى عليه ومنها:

١- ما روى عن أبي الدرداء قال: خرجنا مع رسول الله -ﷺ- في شهر رمضان في حر شديد حتى إن كان أحدهما يضع يده على رأسه

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) المنتقى ٤٩/٢، وتفسير القرطبي ١/٧٧٥.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

من شدة الحر وما فينا صائم إلا رسول الله -ﷺ- وعبد الله بن رواحة^(١).

فدل الحديث على أفضلية الصوم في السفر.

ونوقش هذا:

بأن الصوم كان أيسر بالنسبة للنبي -ﷺ- بدليل قوله -ﷺ- في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري: "إني لست مثلكم، إني أيسركم إني راكب"^(٢).

وأجيب عن هذا:

بأنه يكفي في ثبوت الاستدلال صيام عبد الله بن رواحة في السفر ولم يأخذ بالرخصة التي أخذ بها كل الأصحاب.

٢- حديث أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- والذي جاء فيه لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله -ﷺ- بعد ذلك في السفر^(٣).

يشير تصريح أبي سعيد باستئناف الصيام بعد غزوة الفتح، لأن الفطر في هذه الغزوة كان لظروف معينة، وهي شدة الحر وشعور الناس بمشقة الصيام، ثم للتقوى استعداداً لملاقاة الأعداء، وأخيراً لإزالة الإحجام والتردد عن بعض النفوس التي توقفت عن الأخذ بالرخصة لعدم أخذه

(١) سبق تخريجه ص ٨٠ من هذا البحث.

(٢) جزء من حديث رواه الإمام أحمد ٢١/٣، وقال الشوكاني: حديث صحيح - نيل الأوطار ٢٦٧/٤.

(٣) صحيح مسلم ١٧٩/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

- واستمرار صيامه. أما بعد أن زالت هذه الظروف أو تغير أكثرها فإنهم رجعوا إلى الصيام في السفر، وما ذلك إلا لأفضليته على الفطر فيه^(١).

٣- وما روى عن عائشة -رضي الله عنها- أنها كانت تصوم في السفر في الحر^(٢).

فدل ذلك على أنها كانت ترى المبادرة بصوم رمضان في السفر أفضل من تأخير ذلك إلى الحضر.

٤- ما روى عن أنس -رضي الله عنه- قال للصائم في السفر: إن أفطرت فرخصة وإن صمت فالصوم أفضل^(٣).

فهذا الأثر نص في المدعى وهو: أن الصوم في السفر أفضل من الفطر.

٥- ما روى عن عثمان بن أبي العاص قال: الصوم في السفر أحب إلي^(٤).

دل ذلك على أفضلية الصوم للمسافر متى قوى عليه.

(١) رخصة الفطر في سفر رمضان للأستاذ الدكتور/ أحمد على طه ريان، ص ٦٨.

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي ٧٠/٢.

(٣) المرجع السابق ص ٦٧، السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٥/٤، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٨/١.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٥/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما المعقول:

فمن أربعة وجوه:

الوجه الأول:

الفطر في السفر رخصة، وأداء الصوم عزيمة، والتمسك بالعزيمة أولى من الترخص بالرخصة، لأن الرخصة لدفع الحرج عنه، وربما يكون الحرج في الفطر أكثر، لأنه يحتاج إلى القضاء وحده والصوم مع الجماعة أيسر من فطره وحده ثم يقضى متفرداً في يوم جميع الناس فيه مفطرون^(١).

الوجه الثاني:

إن أداء الفروض في أوقاتها أفضل من تأخيرها، فقد قال -عليه السلام-: "من أراد الحج فليتعجل"^(٢) فقد أمر -عليه السلام- بتعجيل الحج، فكذلك ينبغي أن تكون سائر الفروض المفعولة في وقتها أفضل من تأخيرها عن وقتها لتحصل براءة الذمة في الحال وعدم إخلاء الوقت عن العبادة^(٣).

ونوقش هذا:

بأن الحديث في سنده مجهولاً هو: مهران أبو صفوان فلا يصح الاحتجاج بمثله^(٤).

(١) المبسوط للمرخسي ٩٢/٣، شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٢/٣.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٥٤١/١، حديث رقم (١٧٣٢).

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٧/١، الإقناع ٤٩٠/١.

(٤) المجموع ٨٦/٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأجيب عن ذلك:

بأن الحديث المذكور قد صححه كثير من أصحاب المعرفة بالحديث، فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص ومهران ليس بمجهول فهو أبو صفوان مولى لقريش ولا يعرف بالجرح^(١) فيكون الحديث صالحاً للاحتجاج به.

الوجه الثالث:

إن رمضان أفضل الوقتين والصوم في أفضل وقتي الصوم أفضل منه في غيره، ولأن عدة من أيام أخر كالخلف عن رمضان، والخلف لا يساوى الأصل بحال^(٢).

الوجه الرابع:

إن صوم رمضان فرض على المسافرين، إلا أنه رخص له في الإفطار، وأثر الرخصة في سقوط المأثم، لا في سقوط الوجوب، وكان وجوب الصوم عليه هو الحكم الأصلي وهو معنى العزيمة^(٣) وما ذكر من الدلائل تدل على وجوب الصوم على المسافرين والأخذ بالعزيمة أفضل.

واستدل القائلون بأن الفطر في السفر أفضل من الصوم مطلقاً بالكتاب والسنة والمعقول.

(١) المستدرک ٦١٧/١.

(٢) فتح القدير وعليه العناية للبايرتي ٣٥١/٢.

(٣) البدائع ١٠٢١/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١).

وجه الدلالة من الآية:

أن الله سبحانه شرع الإفطار للمسافر في رمضان والقضاء بعده، ولم يرد العسر، بل أراد اليسر، واليسر هو الفطر لأنه رخصة.

وأما السنة فمنها:

١- ما روى عن جابر -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "ليس من البر الصوم في السفر"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أخبر بأن الصوم في السفر ليس من البر، فدل على أن الإفطار في السفر بر، وأنه أفضل من الصيام.

ونوقش هذا:

بأن نفي البر عن عموم الصوم في السفر ليس هو المراد، وإنما المراد أن الصوم ليس من البر إذا كان يعرض حياة المسافرين للهلاك أو المشقة فلا يكون من البر، ولا شك أن الفطر أفضل منه. وهذا الحديث خرج على شخص معين رآه -صلى الله عليه وسلم- قد ظلل عليه وجهه الصوم فقال: هذا

(١) سورة البقرة: جزء من الآية (١٨٥).

(٢) سبق تخريجه ص ٦٢ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول فانه يجب أن تؤتى رخصة، وما يحبه الله فهو بر، فلم ينحصر البر في الصيام في السفر^(١).

٢- ما روى من حديث جابر أيضاً والذي جاء فيه أنه -عليه السلام- دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب ف قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال -عليه السلام-: "أولئك العصاة، أولئك العصاة"^(٢).

ففطره -عليه السلام- بمرأى من الناس، ثم وصفه بعد ذلك للصائمين بالعصاة يشعر بأفضلية الفطر على الصوم في السفر.

ونوقش هذا:

بأن الحديث محمول على من تضرر بالصوم في السفر كما سبق^(٣).

٣- ما روى عن أنس -رضي الله عنه- قال: كنا مع النبي -عليه السلام- في السفر فمنا الصائم ومنا المفطر قال: فنزلنا منزلاً في يوم حار أكثرنا ظلاً صاحب الكساء، ومنا من يتقى الشمس بيده.

قال: فسقط الصوم وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب فقال رسول الله -عليه السلام-: "ذهب المفطرون بالاجر"^(٤).

(١) فتح الباري ٤/١٨٥، شرح الحافظ على عون المعبود ٧/٤٧.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٤ من هذا البحث.

(٣) راجع ص ٨٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) صحيح مسلم ٣/١٧٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة:

أن الحديث دل دلالة واضحة على أن الفطر للمسافر أفضل من الصوم، لما في الفطر من القوة والاهتمام بالمصلحة العامة.

ونوقش هذا:

بأن الحديث يدل على استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة وكراهة تركها على وجه التشديد.

٤- ما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال: "إن الله يحب أن تؤتى رخصة"^(١).

ومن المعلوم أن الفطر في السفر رخصة، فيكون الأفضل والأحب للمسافر أن يأخذ بالرخصة ويفطر.

واستدلوا من الآثار بما يلي:

١- ما روى أن رجلاً قال لابن عمر إني أقوى على الصوم في السفر، فقال له ابن عمر: من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة^(٢).

٢- ما روى أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر^(٣).

(١) مسند الإمام أحمد ١٠٨/٢ طبعة دار صادر بيروت، سبل السلام ٣٨/٢، نيل الأوطار ٢٥٣/٣.

(٢) فتح الباري ١٨٣/٤.

(٣) الموطأ للإمام مالك ص ٢٦٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣- ما روى عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان يسافر في رمضان،
ونسافر معه، فيصوم عروة، ونفطر نحن، فلا يأمرنا بالصيام^(١).

فهذه الآثار ونحوها تدل على أن الفطر في السفر أفضل من
الصوم.

ونوقش هذا:

بأن هذه الآثار ونحوها محمولة على من خاف على نفسه العجب
والرياء إذا صام في السفر، فقد يكون الفطر أفضل له^(٢).

واستدل القائلون بأن الأفضل منهما "أى الصوم أو الفطر" في
السفر هو: أيسرهما للمسافر بالكتاب والسنة.

أما الكتاب:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣).

فالآية تفيد أن الفطر إذا كان أيسر على المسافر فهو أفضل في
حقه، وإن كان الصوم أيسر كمن يرى أن صومه أسهل عليه حينئذ ويشق
عليه قضاؤه بعد ذلك، فالصوم في حقه أفضل^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) فتح الباري ٤/١٨٣، نيل الأوطار ٤/٢٦٦.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية (١٨٥).

(٤) فتح الباري ٤/١٨٣، نيل الأوطار ٤/٢٦٧، التفسير الكبير للرازي ٣/٦٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن الفقهاء متفقون على الأفضل للمسافر هو الأيسر، وإنما الخلاف إذا تيسر له الصوم والفطر في السفر فأيهما يكون أفضل له؟ فيكون الاستدلال بالآية خارج محل النزاع.

وأما السنة فمنها:

١- ما روى عن أبي سعيد الخدري قال: غزونا مع رسول الله -ﷺ- لست عشرة مضت من رمضان فمنا من صام ومنا من أفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم^(١).

دل الحديث على أن من تيسر له الصوم في السفر ولم يتضرر منه كان الصوم له أفضل، ومن كان يشق عليه الصوم فالفطر له أيسر وأفضل.

٢- ما روى عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: سأل حمزة بن عمرو الأسلمي رسول الله -ﷺ- عن الصيام في السفر فقال له: "صم إن شئت، وأفطر إن شئت"^(٢).

فدل الحديث على أن للمسافر أن يختار من الصوم أو الفطر ما هو أيسر له وأسهل.

(١) سبق تخريجه ص ٨١ من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجه ص ٧٩ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣٠- ما روى عن أبي سعيد الخدري قال: أتى رسول الله -ﷺ- على نهر من ماء السماء والناس صيام في يوم صائف مشاة ونبى الله -ﷺ- على بغلة له فقال: "اشربوا أيها الناس" قال: فأبوا قال: "إني لست مثلكم، إني أيسركم إني راكب" فأبوا، فثنى رسول الله -ﷺ- فخذ فَنَزَلَ فَشَرِبَ وشرب الناس، وما كان يريد أن يشرب^(١).

فالرسول -ﷺ- علل امتناعه عن الفطر أولاً: لكون الصوم كان ميسراً له، كما علل أمره لأصحابه بالفطر بوجود المشقة لديهم - وإنما خالف ما يناسب حاله وأفطر مثلهم لإزالة ترددهم عن الفطر الذي يناسب حالهم وذلك من قبيل رأفته ورحمته بأمتة^(٢).

واستدل القائلون بالتسوية بين الإفطار والصوم في السفر بالسنة

ومنها:

١- ما روى عن حمزة بن عمرو قال: قلت يا رسول الله -ﷺ-، إني صاحب ظهر أعالجه، أسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعنى شهر رمضان وأنا أجد القوة وأنا شاب، وأجد بأن الصوم يا رسول الله أهون على من أن أخره فيكون ديناً، أفأصوم يا رسول الله أعظم لأجرى أو أفطر؟ قال -ﷺ-: "أى ذلك شئت يا حمزة"^(٣).

(١) سبق تخريجه ص ١٠٠ من هذا البحث.

(٢) رخصة الفطر في سفر رمضان ص ٧٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٧٩ ومع بعدها من هذا البحث.



قال الخطابي:

هذا نص في إثبات الخيار للمسافر بين الصوم والإفطار^(١).

٢- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: سافر رسول الله -ﷺ- في رمضان فصام حتى بلغ عسفان^(٢)، ثم دعا بإناء فيه شراب فشربه نهاراً ليراه الناس، ثم أفطر حتى دخل مكة. قال ابن عباس: فصام رسول الله -ﷺ- وأفطر. فمن شاء صام ومن شاء أفطر^(٣).

دل ذلك على أن الفطر والصوم في السفر سواء لتعادل الأحاديث في ذلك. فالمسافر مخير بين الصوم لوجود أدلة تؤيده وبين الفطر لوجود أدلة تؤيده أيضاً.

٣- قوله -ﷺ- لحمزة بن عمرو الأسلمي في رواية أخرى عندما قال يا رسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح، فقال له: "هي رخصة من الله من أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه"^(٤).

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤٠/٧.

(٢) عسفان: هي قرية جلمعة بها منبر على ستة وثلاثين ميلاً من مكة - شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٣/٣.

(٣) صحيح مسلم ١٧٤/٣، وهذا الحديث من مراسلات الصحابة، لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيماً مع أبويه ولم يشاهد هذه القصة، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة - فتح الباري ١٨٢/٤.

(٤) سبق تخريجه ص ٧٩ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فأثبت -ﷺ- للأخذ بالرخصة الحسن، ولا جناح على من أخذ بالعزيمة، فدل ذلك على التسوية بين الإفطار والصوم في السفر.

المختار من هذه الأقوال:

بعد ذكر الآراء وأدلتها في هذه المسألة ومناقشة ما أمكن مناقشته أرى - والله أعلم أن القول بأن أفضل الأمرين أيسرهما هو الأولى بالاختيار لما يلي:

١- لأن هذا القول جمع بين أحاديث الباب - فهو يرى أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر، والفطر لمن شق عليه الصوم أفضل من الصوم، فهو يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من عدم التكليف بما لا يطاق.

٢- أنه يتطابق مع أحوال الناس وظروفهم، فقد يجد المسافر أن الصوم أيسر عليه من الفطر خاصة لو استقل إحدى المواصلات المريحة في السفر، فصومه في هذه الحالة خير من فطره لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وحتى لا يقضى ما أفطره بعد ذلك منفرداً.

أما لو غلب على ظنه المشقة إن صام وأنه لا يقوى على العمل وسيصبح عالة على رفقته، فالفطر له أيسر لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣- أن هذا الرأي يبرز شفقة الرسول بأمنته والتيسير عليها قال -عليه السلام-:
"إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين" (١).

كما يتفق وفعل النبي -عليه السلام- فقد ورد عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: "ما خير رسول الله -عليه السلام- في أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً" (٢).

(١) فتح الباري ٣٢٣/١، وأخرجه الترمذي في سننه حديث رقم ١٤٧ وقال: حسن صحيح.

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه ٦٦٤/٢، حيث رقم ٤٧٨٥.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب السادس

تحديد قدر مسافة السفر المرخص فيه بالفطر عند الفقهاء، وتحديد

بالمقياس المعلوم الآن وهو المقياس بالكيلومتر

اختلف الفقهاء في تحديد قدر مسافة السفر التي يرخص فيها بالفطر باختلافهم في تحديد قدر المسافة التي يرخص فيها بالقصر.

كما اختلفوا في تحديد قدر المسافة المبيحة للفطر بالمقياس المعلوم الآن (الكيلو متر) باختلافهم في تحديد ذلك لقصر الصلاة.

والخلاف هنا كالخلاف هناك وقد قدمت تحقيق ذلك في قصر الصلاة فليرجع إليه من شاء^(١).

(١) راجع: بحثنا برهان الطالب في أحكام قصر الصلاة للمسافر، المنشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثامن عشر، الجزء الثالث، ص ٥٦ وما بعدها و ص ٩٢ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب السابع

أحوال المسافر في رمضان

لا يخلو المسافر من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يدخل عليه شهر رمضان في السفر فيباح له الفطر باتفاق الفقهاء^(١) لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فالفطر يكون له رخصة.

الثاني: أن يسافر الصائم أثناء الشهر ليلاً قبل طلوع الفجر.

فهل يباح له الفطر صبيحة هذه الليلة التي يخرج فيها وما بعدها أم لا؟.

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

ذهب جمهور أهل العلم إلى القول بأن له الفطر صبيحة الليلة التي يخرج فيها وما بعدها^(٢).

(١) الشرح الكبير للمقننى على المغنى ١٤٦/٤.

(٢) بدائع الصنائع ١٠١٨/٢، بداية المجتهد ٣٠٨/١، المجموع ٢٨٩/٦، الشرح الكبير للمقننى على المغنى ١٤٦/٤، الفروع ٣٣/٣، المحلى ٢٤٧/٦، شرح للنيل ٣٥٤/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨٤/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يرى أن من حضر دخول الشهر وكان مقيماً في أوله في بلده وأهله فليكمل صيامه ولا يجوز له الفطر، سافر بعد ذلك في أثناء الشهر أو أقام، بهذا قال: علي بن أبي طالب وسويد ابن غفلة وعائشة من الصحابة. وأبو مجلز^(١) وعبيدة السلماني من التابعين^(٢).

سبب الخلاف:

هو اختلافهم في مفهوم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

وذلك أنه يحتمل أن يفهم منه أن من شهد بعض الشهر فالواجب عليه أن يصومه كله، ويحتمل أن يفهم منه أن من شهد بعض الشهر فالواجب أن يصوم ذلك البعض الذي شهد.

وذلك أنه لما كان المفهوم باتفاق أن من شهد كله فهو يصومه كله، كان من شهد بعضه فهو يصوم بعضه^(٣).

(١) اسمه لاحق بن حميد: الفروع ٣/٣٣.

(٢) البدائع ٢/١٠١٨، الشرح الكبير للمقدسي على المغني ٤/١٤٦، الفروع ٣/٣٣، نيل الأوطار ٤/٢٦٨.

(٣) بداية المجتهد ١/٣٠٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل جمهور أهل العلم على أن من هلَّ عليه رمضان في
الحضر جاز له الفطر بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ
أُخَرَ﴾.

وجه الدلالة من الآية:

أن الله سبحانه جعل مطلق السفر سبب الرخصة، ولأن السفر إنما
كان سبب الرخصة لمكان المشقة وأنها توجد في الحالين فتثبت الرخصة
في الحالين جميعاً^(١) وعليه القضاء.

أما السنة:

فقد روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: خرج
رسول الله -ﷺ- إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطرو^(٢)،
فأفطر الناس.

وجه الاستدلال:

أن الرسول -ﷺ- أنشأ السفر في شهر رمضان^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠١٨/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٦ من هذا البحث.

(٣) بداية المجتهد ٣٠٨/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فقد خرج إلى مكة خلال شهر رمضان بعد أن صام وأصحابه أياماً منه، فقد جاء في بعض الروايات أنه - ﷺ - خرج لعشر مضين من رمضان، ومع ذلك أفطر هو ومن معه، فدل ذلك على جواز الإفطار لمن أنشأ السفر بعد أن دخل عليه شهر رمضان^(١).

وأما المعقول:

فإن الفطر رخصة للمسافر مطلقاً، سواء سافر أثناء الشهر أو دخل عليه الشهر، فهو مسافر، فالله جعل مطلق السفر سبب الرخصة.

واستدل أصحاب القول الثاني:

على أن من سافر بعد دخول الشهر لزمه الصوم ولا يجوز له الفطر بالكتاب والآثار والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢) فالآية أوجبت الصوم على من شهد الشهر، وهو قد شهد فيلزمه صومه ولا يملك إسقاطه عن نفسه^(٣).

(١) فتح الباري ٤/١٨١.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٣) المجموع ٦/٢٨٩، الشرح الكبير على المغني ٤/١٤٦.



ونوقش هذا:

بأن الآية محمولة على من شهد الشهر كله مقيماً، والمسافر لم يشهده كله بل شهد بعضه^(١)، فهو مستثنى من هذا العموم فيباح له الفطر وعليه القضاء.

أما الآثار فمنها:

١- ما روى عن علي -عليه السلام- قال: لا أرى الصوم عليه إلا واجباً^(٢) قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فدل ذلك على أن من استهل عليه الشهر وهو مقيم فصام بعضه وجب عليه صوم الشهر كله.

ونوقش هذا:

بأن ما نقل عن علي -عليه السلام- من القول بوجوب إتمام الشهر صائماً، فلعله كان اجتهداً منه، ومعلوم أن النص الثابت عن النبي -عليه السلام- قولاً أو فعلاً أقوى من اجتهد الصحابي مهما كان قدره.

ومما يقوى أنه كان اجتهداً منه إشارته للآية بعد قوله بالوجوب مما يدل على أن ذلك كان استنباطاً منه للحكم من نص الآية، والآية وإن كان فيها احتمال لكن السنة قد رفعت هذا الاحتمال^(٣).

(١) المرجع السابق، المحلى ٢٥٠/٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢٦٩/٤.

(٣) رخصة الفطر في سفر رمضان ص ١٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٢- ما رواه عمرو بن مرة عن أبي البحتري قال: قال عبيدة: إذا سافر الرجل وقد صام من رمضان شيئاً فليصم ما بقي قال: وقرأ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ».

ونوقش هذا:

بما قاله أبو البحتري قال: قال ابن عباس وكان أفقه منا: من شاء صام ومن شاء أفطر^(١).

وأما المعقول:

فإنه لما استهل في الحضر لزمه صوم الإقامة وهو صوم الشهر حتماً، وهو بالسفر يريد إسقاطه عن نفسه وهو لا يملك ذلك كالיום الذي سافر فيه فإنه لا يجوز له الإفطار فيه كذا هذا^(٢).

ونوقش هذا:

بأنه إذا كان مقيماً لزمه صوم الإقامة لقوله «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» فإن سافر لزمه صوم السفر الذي فيه رخصة الإفطار لقوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» والعمل بالآيتين أولى^(٣).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٦/٤.

(٢) بدائع الصنائع ١٠١٨/٢.

(٣) المرجع السابق.



القول المختار:

وبعد فإني أرى أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو جواز الفطر في السفر لمن استهل عليه الشهر في الحضر ثم سافر ليلاً هو المختار عندى لقوة أدلتهم ولأن رخصة الفطر ثابتة للمسافر مطلقاً سواء حضر بداية الشهر مقيماً أو مسافراً، وله العمل بمقتضاها من بداية تحركه للسفر، وعليه القضاء بعد الإقامة أو الرجوع إلى بلده.

الثالث: أن يسافر الصائم بعد طلوع الفجر بعد أن نوى الصوم.

اتفق الفقهاء على أن حكمه في اليوم الثانى كمن سافر ليلاً فيفطر فيه بلا ريب.

واختلفوا في اليوم الذى سافر فيه، هل له الفطر في ذلك اليوم ام

لا؟ على قولين:

القول الأول:

لا يباح له الفطر في اليوم الذى سافر فيه ويجب عليه الاستمرار في الصوم وهو قول: الحنفية والمشهور عند المالكية والأصح عند الشافعية ورواية للحنابلة وبه قال الإباضية والأوزاعي ومكحول والزهري ويحيى الأنصارى^(١).

(١) المرجع السابق، المنتقى للباجى ٥١/٢، المجموع ٢٨٧/٦، مغنى المحتاج ٤٣٧/٢، الشرح الكبير للمقدسى على المغنى ١٤٧/٤، فتح البارى ١٨١/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يجوز له فطر ذلك اليوم كالיום الثاني والثالث وعليه القضاء وهو قول ابن حبيب من المالكية والإمام أحمد في رواية وإسحاق وبه قال الظاهرية وعمر بن شرحبيل والشعبي وابن المنذر^(١) والمزني^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول على عدم إباحة الفطر للمسافر في اليوم الذي سافر فيه بالكتاب والقياس.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣). فهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب. فشرط سيحانه تمام الصوم من طلوع الفجر حتى يتبين الليل، كما جوز الأكل حتى يتبين النهار^(٤).

(١) المنتقى للباي ٥١/٢، الشرح الكبير للمقننى على المغنى ١٤٧/٤، المحلى ٢٥٩/٦، فتح البارى ١٨١/٤.

(٢) اختلف النقل عن المزنى: فذكر الشوكانى عنه أنه اختار رأى أحمد وإسحاق. وقال بعض الشافعية أنه رجع عن هذا القول المنقول عنه وقال: اضربوا على قولى. نيل الأوطار ٢٦٨/٤، المجموع ٢٨٧/٦.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٧).

(٤) المنتقى للباي ٥١/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨١٢/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن هناك مخصص لإتمام الصوم وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ والسفر أحد الأمرين في إباحة الفطر للمسافر.

وأما القياس فمنه:

١- الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر، فإذا أنشأها في الحضر ثم سافر غلب حكم الحضر كالصلاة لأنه الأصل فوجب إتمامها قياساً على ما لو دخل في الصلاة في الحضر خلف مقيم ثم سافر أثناءها وجب عليه الإتمام^(١).

ونوقش هذا القياس من وجهين:

الوجه الأول:

إن قياس الصوم على الصلاة قياس مع الفارق، لأن الصلاة يلزم إتمامها بنيتها بلا مشقة وهي أكد بخلاف الصوم، فيبطل هذا الاستدلال^(٢).

(١) المنتقى للباقي ٥١/٢، المذهب للشيرازي ٣٢٧/١، العزيز شرح الوجيز ٢١٧/٣ المبدع ١٦/٣.

(٢) الشرح الكبير للمقدسي على المغني ١٤٧/٤، الفروع ٣٢/٣ وما بعدها، المجموع ٢٨٦/٦، المذهب للشيرازي ٣٢٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجه الثاني:

إنه قياس باطل لوجود نصوص صحيحة تبيح الفطر للمسافر مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وكقوله -عليه السلام- لحمزة بن عمرو الأسلمي لما سأله عن الصوم في السفر: "صم إن شئت وأفطر إن شئت"^(١) وإذا وجد النص بطل القياس.

٢- إنه كان مقيماً في أول اليوم فدخل تحت خطاب المقيمين في ذلك اليوم فيلزم إتمام صوم ذلك اليوم حتماً، بخلاف اليوم الثاني والثالث فهو مسافر فلا يدخل تحت خطاب المقيمين^(٢).

ونوقش هذا:

بأن فرض الصوم قد ارتفع بالسفر منذ بدء سفره مطلقاً.

٣- إن الجزء الأول من كل يوم سبب لوجوب صوم ذلك اليوم، وهو كان مقيماً في أول الجزء فوجب عليه صوم الإقامة، بخلاف اليوم الثاني والثالث فهو مسافر، فكان الجزء الأول في حقه سبباً لوجوب صوم السفر فيثبت الوجوب مع رخصة الإفطار^(٣).

ونوقش هذا:

بأن حكم الحضر وهو وجوب الصوم قد زال حينما بدأ في السفر.

(١) سبق تخريجه ص ٧٩ من هذا البحث.

(٢) بدائع الصنائع ١٠١٨/٢.

(٣) المرجع السابق.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل أصحاب القول الثاني:

على إباحة الفطر للمسافر في اليوم الذي سافر فيه وعليه القضاء بالكتاب والسنة والأثر والقياس.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١). فالمولى سبحانه رخص في السفر لكل مسافر بالإفطار وهو مسافر كغيره فجاز له الإفطار في اليوم الذي سافر أثنائه وعليه القضاء.

وأما الآثار:

١- ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال: سافر رسول الله - ﷺ - في رمضان حتى بلغ عسفان، ثم دعا بإناء فيه شراب فشربه نهراً ليراه الناس، ثم أفطر حتى دخل مكة.

قال ابن عباس رضي الله عنهما - فصام رسول الله - ﷺ - وأفطر. فمن شاء صام ومن شاء أفطر^(٢).

٢- ما روى عنه أيضاً قال: خرج رسول الله - ﷺ - في رمضان والناس صائم ومفطر، فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس، وفي رواية أخرى عن ابن عباس، ثم دعا بماء فشرب نهراً ليراه الناس^(٣).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٢) سبق تخريجه راجع ص ١١٠ من هذا البحث.

(٣) فتح الباري ١٨١/٤.



وجه الاستدلال:

أن هذا الحديث بألفاظه المختلفة حجة على جواز الإفطار للمسافر الذي أصبح في حضر ونوى الصوم ثم سافر فيجوز له الإفطار عند السفر يدل على ذلك قوله "قلما استوى على راحلته"^(١).

ونوقش هذا:

بأنه ليس في الحديث دلالة على أنه -عليه السلام- نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطراً ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس.

وأجيب عن ذلك:

بأن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائماً ثم أفطر^(٢).
٣- ما رواه أبو داود بسنده إلى عبيد بن جبير قال: كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله -عليه السلام- في سفينة من الفسطاط في رمضان فرفع، ثم قرب غداؤه، قال جعفر في حديثه: فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة قال: اقترب، قلت: ألسنت ترى البيوت؟ قال: أبو بصرة أترغب عن سنة رسول الله -عليه السلام-؟ قال جعفر في حديثه فأكل^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) فتح الباري ٤/١٨٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٩ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٤- ما رواه ابن المنكدر عن محمد بن كعب أنه قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان، وهو يريد سفراً، وقد رحلت له دابته ولبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له سنة؟ قال: سنة ثم ركب^(١).

وجه الاستدلال من هذين الخبرين:

أن قول الصحابي من السنة فينصرف إلى سنة رسول الله -ﷺ- وقد صرح هذان الصحابيَان بأن الإفطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة.

قال الخطابي:

فيه حجة لمن رأى للمقيم ذى الصيام إذا سافر من يومه أن يفطر^(٢).

وقال الحافظ شمس الدين بن القيم -رحمه الله-:

إنه حجة لمن جوز للمسافر الفطر في يوم سافر في أثنائه^(٣).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

أن قولهما السنة كذا أو من السنة كذا، لا يعتبر صريحاً في الرفع إلى رسول الله -ﷺ- إذ يحتمل أنه رأى للصحابي^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٧٠ من هذا البحث.

(٢) عون المعبود ٥٥/٧، نيل الأوطار ٢٧٠/٤.

(٣) شرح ابن القيم على عون المعبود ٥٣/٧.

(٤) صوم أصحاب الأعدار وفطرهم للأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد خلف خلف



وأجيب عن ذلك:

بأن الحديث المرفوع هو: ما أضيف إلى النبي -ﷺ- من قول أو فعل أو تقرير، صريحاً أو حكماً سواء اتصل بسنده أم لا، وسواء أضافه إليه -ﷺ- صحابي أم تابعي أم غيرهما.

ومن المرفوع تصريحاً من القول: قول الراوي: قال رسول الله -ﷺ-: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"^(١).

ومن المرفوع من التقدير حكماً قول الصحابي كنا نأكل لحوم الأضاحي على عهد رسول الله -ﷺ-، أو رخص لنا في كذا، أو يقول: كنا نؤمر بكذا^(٢)، أو من السنة كذا، فيكون هذان الخبران من المرفوع حكماً، والمرفوع حكماً حجة.

قال الشوكاني:

والحق أن قول الصحابي من السنة ينصرف إلى سنة رسول الله -ﷺ-^(٣).

وقال ابن العربي:

وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر. ثم قال: تعقيباً على حديث أنس: لكن بقي الكلام في قوله إنها سنة، هل

(١) أخرجه: الترمذي في سننه ١١٢/١ حديث رقم (٢٣) وقال: حسن صحيح.

(٢) المذهب في مصطلح الحديث للصف الأول والثاني من المرحلة الثانوية الأزهرية ص ٤٤ وما بعدها، للشيخ منشاوي عثمان عبود، مصطلح الحديث للشيخ عبد الغني محمود ص ٣٨، ٤٠.

(٣) نيل الأوطار ٢٧٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

يقتضى ذلك أنه مقتضى الشرع والدليل أنه حكم الرسول -ﷺ- لاحتماله،
اختلف الناس فيه والصحيح أنه يقضى به لأن قول أنس هي السنة يبعد أن
يراد به رأى اجتهادى وما اقتضاه نظرى فلم يكن بداً من أن يرجع إلى
التوقيف^(١).

وعلى هذا يتضح لنا أن هذين الحديثين وما فى معناهما حجة
ملزمة للمكلفين، وأن ذلك من المرفوع إلى رسول الله -ﷺ- خصوصاً إذا
كان الأمر من الأحكام التى لا مجال للرأى فيها^(٢).

الوجه الثانى:

إن حديث أنس قد انفرد به الترمذى وفى سنده عبد الله بن جعفر
ضعفه على بن المدينى وعمرو بن الفلاس والبخارى. قال أبو حاتم: منكر
الحديث جداً. وقال الجوزجاني: واهى الحديث^(٣).

قال الشوكاتى:

نكره الحافظ وسكت عنه، وفى إسناده عبد الله ابن جعفر والد
على للمدينى وهو ضعيف^(٤).

وبالتالى فلا يصلح الحديث للاحتجاج به.

(١) عارضة الأحوذى ١٥/٤، نيل الأوطار ٢٧٠/٤.

(٢) صوم أصحاب الأعداء وفطرهم ص ١١٩.

(٣) هامش سنن الترمذى (١٠١/٣).

(٤) نيل الأوطار ٢٧٠/٤.



وأجيب عن هذا بما يلي:

أولاً: قال صاحب التحفة: لا بأس بكون عبد الله في الطريق الأول فإنه لم يتفرد به بل تابعه محمد بن جعفر في الطريق الثانية وهو ثقة^(١).

ثانياً: قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث: هذا حديث حسن، ومحمد ابن جعفر هو ابن أبي كثير، وهو مدينى ثقة وهو أخو إسماعيل بن جعفر^(٢).

وذكر المقدسى نقلاً عن الألبانى قوله: حديث أنس حديث صحيح^(٣).

وقال ابن القيم:

إسناده جيد^(٤) فيكون الحديث صالحاً للاحتجاج به.

٥- ما رواه البيهقى بسنده إلى إسحاق عن عمرو بن شرحبيل أنه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه^(٥). فدل الأثر على جواز الفطر للمسافر في اليوم الذى سافر فيه.

(١) تحفه الأحوذى ٣/٤٣٠.

(٢) هامش سنن الترمذى ٣/١٠١.

(٣) الشرح الكبير للمقدسى على المغنى ٤/١٤٨.

(٤) زاد المعاد ٢/٤٩.

(٥) السنن الكبرى للبيهقى ٤/٢٤٧، تلخيص الحبير ٢/٤٤٦، عون المعبود

٥٦/٧.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما القياس:

فقد قاسوا السفر على المرض، لأنه أحد الأمرين المنصوص عليهما في إباحة الفطر، فمن أصبح صائماً ثم مرض في يومه فله أن يفطر من أجل المرض، فكذا من أصبح صائماً ثم سافر، لأن كل واحد من الأمرين سبب للرخصة حدث بعد ما مضى شيء من النهار، فيباح له الفطر كالمريض^(١).

ونوقش هذا:

بأن قياس المسافر على المريض قياس مع الفارق، لأن المسافر يخالف المريض من وجهين:

الوجه الأول:

أن المريض مضطر إلى الإفطار للعجز فإن قدر على الصوم وجب عليه أن يمسك بخلاف المسافر فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر.

الوجه الثاني:

أن المسافر هو الذي ينشئ السفر بفعله واختياره فلا يعذر في السفر الذي هو فعل نفسه. أما المريض فإن المرض يحدث عليه بغير اختياره فيعذر فيه^(٢).

(١) المرجع السابق، الشرح الكبير للمقدسى على المغنى ١٤٧/٤، الفروع ٣٣/٣.

(٢) عون المعبود ٥٦/٧، نيل الأوطار ٢٧٠/٤، المذهب للشيرازى ٢٢٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأجيب عن ذلك:

بأن المريض والمسافر يباح لهما الفطر لورود النصوص بذلك والتفرقة بينها تفرقة بغير دليل.

المختار:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في حالة فطر المسافر بعد طلوع الفجر وكان قد نوى الصوم^(١). فإنه يترجح في نظري قول من يرى إباحة الفطر له وعليه القضاء وذلك لقوة أدلته وردة على من خالفه، كما أنه يتسم باليسر الذي هو مناط الرخصة، ويتفق بذلك مع ما شرعه الله من التخفيف عن عباده ورفع الحرج عنهم.

والله تعالى أعلم.

(١) لا فرق عند المجيزين بالفطر للمسافر بكل فطر من أكل أو جماع لأن من له الأكل له الجماع، وفرق الإمام أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره، فمنعه في الجماع، فإن جامع فعليه الكفارة إلا إذا أفطر قبل الجماع ثم جامع. وظاهر المذهب لا تجب عليه الكفارة ولو بالجماع لأن من يباح له الأكل يباح له الجماع، المبدع ١٥/٣، الفروع ٣٣/٣، فتح الباري ١٨٢/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الثاني

آثار السفر الطارئ على من أفطر قبله متعمداً

في نهار رمضان

من أفطر في نهار رمضان بدون عذر كأن تناول طعاماً أو شرباً أو جامع ثم طرأ عليه السفر فسافر في يومه الذي أفطر فيه. فهل يكون السفر الطارئ رخصة له فلا يجب عليه إلا القضاء فقط، أم لا يكون رخصة له ويجب عليه القضاء والكفارة؟.

ولبيان ذلك فإنني أتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول

من أكل أو شرب متعمداً ثم طرأ عليه السفر

اتفق الفقهاء على أن من أكل أو شرب عمداً وهو مقيم صحيح في نهار رمضان ثم طرأ عليه السفر وجب عليه القضاء^(١)، ثم اختلفوا هل تجب عليه الكفارة أم لا؟ على قولين:

(١) الاختيار لتعليل المختار ص ١٩٨، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزئ ١٢٩، العزيز شرح الوجيز ٢١٧/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٤٦، العدة شرح العمدة ١٥١/١.



القول الأول:

تجب عليه الكفارة أيضاً ولا تسقط بهذا السفر الطارئ وهو قول الحنفية والمالكية والإمامية والثوري وسفيان وابن المبارك وإسحاق^(١).

القول الثاني:

لا تجب عليه الكفارة وهو قول الشافعي وأحمد والظاهرية^(٢).

وسبب الخلاف:

هو اختلافهم في جواز قياس المفطر بالأكل والشرب على المفطر بالجماع. فمن رأى أن شبههما فيه واحد وهو انتهاك حرمة الصوم جعل حكمهما واحداً.

ومن رأى أنه وإن كانت الكفارة عقاباً لانتهاك الحرمة فإنها أشد مناسبة للجماع منها لغيره قال هذه الكفارة المغلظة خاصة بالجماع^(٣).

(١) تحفة الفقهاء ٣٦١/١، الفتاوى الهندية ٢٠٥، قوانين الأحكام الشرعية ص ١٢٩ بداية المجتهد ٣١٣/١، المختصر النافع ص ٩٠، سنن الترمذي ٦٤/٣.

(٢) المذهب للشيرازي ٣٦٦/١ وما بعدها، العدة شرح العدة ١٥١/١، المحلى ١٨٥/٦.

(٣) بداية المجتهد ٣١٣/١.



الأدلة

استدل القائلون بوجوب الكفارة على من أفطر متعمداً بالأكل والشرب ثم طرأ عليه السفر بما يلي:

١- بما روى أبو هريرة -رضي الله عنه- أن رجلاً أفطر في رمضان، فأمره رسول الله -ﷺ- بأن يكفر بعق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيناً^(١).

وجه الاستدلال:

أن لفظ أفطر في الحديث عام يتناول المأكول وغيره^(٢) فمن أفسد صومه متعمداً وجب عليه القضاء والكفارة.

ونوقش هذا:

بأن قول الراوى مجمل، والمجمل ليس له عموم فيؤخذ به، ولم يذكر النوع من الفطر الذي أفطر به. كما أن الكفارة المغلظة خاصة بالجماع دون غيره^(٣).

٢- ما روى عن علي -رضي الله عنه- أنه قال: إنما الكفارة في الأكل والشرب والجماع^(٤).

(١) صحيح مسلم ١٧٠/٣.

(٢) شرح الكنز للعيني ١٠١/١.

(٣) بداية المجتهد ٣١٣/١.

(٤) الاختيار لتعليل المختار ص ١٩٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣- إن الكفارة تجب بمعقول المعنى وهو: تكفير جناية الصوم، من كل وجه وهذا المعنى موجود في الأكل والشرب، لأن الصوم هو: الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، فكان الإفساد بأحدهما نظير الإفساد بالآخر، وإذا استويا في الإفساد استويا في الإثم، فيجب أن يستويا في وجوب الرافع للإثم وهو الكفارة^(١).

ونوقش هذا:

بأن الكفارة لا تجب إلا فيما ورد به الشرع، وقد ورد الشرع بإيجاب الكفارة في الجماع، لما رواه أبو هريرة أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان فاستفتى رسول الله - ﷺ - عن ذلك فقال له النبي - ﷺ -: "هل تجد رقبة؟" قال: لا، قال: "هل تستطيع صيام شهرين؟" قال: لا، قال: "فأطعم ستين مسكيناً"^(٢).

وما عدا ذلك من أكل وشرب ليس معناه، لأن الجماع أغلظ، ولهذا يجب به الحد في ملك الغير، ولا يجب فيما سواه^(٣).

٤- أنه أفطر مستهيناً بما فرضه الله عليه فيعاقب بوجوب الكفارة عليه.

واستدل القائلون على عدم وجوب الكفارة على من أكل أو شرب عمداً ثم طرأ عليه السفر بما يلي:

(١) تحفه الفقهاء للمسرقندي ٣٦١/١، سنن الترمذي ٦٤/٣.

(٢) صحيح مسلم ١٧٠/٣.

(٣) المذهب للشيرازي ٣٣٦/١، سنن الترمذي ٦٥/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

١- أن رسول الله ﷺ - لم يوجب الكفارة إلا على من تعدد الجماع في نهار رمضان، ولم يذكر عنه أنه أوجبها على من تعدد الفطر في نهار رمضان بالأكل والشرب^(١).

٢- أن الجماع عقوبته مغلظة، والكفارة مناسبة له من غيرها. أما الأكل والشرب فلا يشبه الجماع، ومن ثم لا تجب به الكفارة^(٢).

المختار:

هو القول بعدم وجوب الكفارة على من أفطر متعمداً ثم طرأ عليه السفر، لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة، ولأن الكفارة وجبت بالنص في الجماع. ولا قياس مع النص. فمن أوجبها على من أفطر بطعام أو شراب فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله. والله تعالى أعلم.

(١) المحلى ١٨٥/٦.

(٢) بداية المجتهد ٣١٣/٣، سنن الترمذى ٦٥/٣.



المطلب الثاني

جامع متعمداً في نهار رمضان ثم طرأ عليه السفر

لا خلاف بين الفقهاء أيضاً في وجوب القضاء على من تعمّد إفساد صومه بالجماع ثم طرأ عليه السفر.

وإنما اختلفوا أيضاً في وجوب الكفارة عليه وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

تجب عليه الكفارة وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح عندهم، وبه قال الحنابلة والظاهرية والإمامية^(١).

القول الثاني:

لا تجب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عمداً ثم طرأ عليه السفر، وإنما يجب عليه القضاء فقط وهو قول للمالكية والشافعية^(٢).

(١) الفتاوى الهندية ٢٠٥/١، البدائع ١٠٣١/٢، قوانين الأحكام الشرعية ١٣٠، المجموع ٣٨٦/٦، ٣٨٩، روضة الطالبين ٢٤٣/٢، الشرح الكبير للمقدسي على المغني ٢٠٢/٤، المحلى ١٩٧/٦، المختصر النافع ٩٠.

(٢) قوانين الأحكام الشرعية ١٣٠، روضة الطالبين ٢٤٤/٢، المجموع ٣٨٩/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عمداً ثم طراً عليه السفر بالسنة والمعقول.

أما السنة فمنها ما يلي:

١- ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: جاء رجل إلى النبي -ﷺ- فقال: هلكت^(١) يا رسول الله قال: "وما أهلكك؟" قال: وقعت على امرأتى في رمضان قال: "هل تجد ما تعتق رقبة؟" قال: لا قال: "فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟" قال: لا. قال: "هل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟" قال: لا، ثم جلس، فأتى النبي -ﷺ- بعرق فيه تمر، فقال: "تصدق بهذا" قال: أفقر منا بما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا، فضحك النبي -ﷺ- حتى بدت أنيابه ثم قال: "اذهب فأطعمه أهلك"^{(٢)(٣)}.

(١) أى تعمدت ما يوجب هلاكي الأخرى. ويروى بزيادة وأهلكت - يريد إهلاك زوجته بتحصيله لها ذنباً يوجب هلاكها أيضاً. هامش شرح النووي مع صحيح مسلم ١٦٨/٣.

(٢) صحيح مسلم ١٦٨/٣ وما بعدها، وأخرجه الترمذي في سننه ٦٤/٣، حديث رقم (٧٢٤) وأبو داود ٧٢٧/١ حديث رقم (٢٣٩٠)، والدارقطني ١٩٠/٢.

(٣) قوله -ﷺ-: "أطعمه أهلك" إنما كان هذا رخصة لذلك الرجل خاصة، فلو أن رجلاً فعل ذلك اليوم فلا بد من الكفارة ولا تصرف إلى أهله - سنن أبي داود ٧٢٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الاستدلال من هذا الحديث:

أن الكفارة وجبت بالنص على للمجامع في نهار رمضان عمداً، وما وجب بالنص لا يسقط بعد وجوبه إلا بنص، ولا نص في إسقاط الكفارة عن الواطئ عمداً في رمضان نهاراً وإن سافر بعد ذلك^(١).

٢- أن السفر اسم للخروج والانتقال من مكان إلى مكان، وهو مقصور على حال وجوده، فلم يكن المرخص أو المبيح موجوداً وقت الإقطار، بل حدث السفر بعد ذلك وحدثه لا يؤثر في إيجاب الكفارة^(٢).

٣- أن الصوم معناه في الشريعة الإمساك عن الأكل والشرب والجماع. فإذا جامع نهاراً متعمداً فقد وجبت عليه الكفارة وإن سافر في يومه، ولا تسقط عنه نظراً إلى حال ما قبل السفر^(٣).

استدل أصحاب القول الثاني:

القائل بعدم وجوب الكفارة على من جامع نهاراً في رمضان ثم طرأ عليه السفر: بأنه أفطر في يوم حصل فيه السفر، والسفر مبيح للفطر فلا تجب عليه الكفارة بالوطء نظراً إلى المال^(٤).

(١) المحلى ١٩٧/٦.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٣٢/٢.

(٣) الكافي لابن عبد البر ص ١٢٤، قوانين الأحكام الشرعية ص ١٣٠.

(٤) المرجع السابق ص ١٣٠.



ونوقش هذا:

بأن السفر لا يبيح له الفطر في يومه قبل حدوثه، فلا يسقط عنه ما وجب فيه من الكفارة نظراً إلى الحال الذي كان قبل طروء السفر^(١).

المختار:

وبعد فإني أرى أن القول بوجوب القضاء والكفارة على من جامع عمداً في نهار رمضان ثم طرأ عليه السفر هو المختار عندى لقوة دليله، كما أن المجامع كان مقيماً وقد وجب عليه الصوم وقد أفطر بدون عذر.

وهتك حرمة الصوم ولم يكن السفر في نيته ولم يعلم به حين أفطر فلا يحتج به في إسقاط الكفارة وإن طرأ بعد ذلك.

كما أن القول بعدم وجوب الكفارة يؤدي إلى أن كل من جامع في نهار رمضان يمكنه أن يسقط عن نفسه الكفارة بالسفر في يومه وهذا غير جائز.

(١) المرجع السابق، المجموع ٣٨٦/٦ ، ٣٨٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الثالث

صوم المسافر رمضان بنية واجب آخر

إذا صام المسافر في رمضان بنية واجب غيره كالقضاء أو النذر أو التطوع فهل يصح صومه أم لا؟ وإذا صح صومه فهل يجزئـه عن رمضان أو يقع عما نواه؟.

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ليس للمسافر أن يصوم في رمضان عن غيره كالقضاء والنذر، فإن صام فلا يصح صومه لا عن رمضان ولا عما نواه وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء^(١).

القول الثاني:

يصح صوم المسافر ويقع عما نواه وبه قال أبو حنيفة والظاهرية^(٢).

(١) الكافي لابن عبد البر ص ١٢١، الشرح الصغير على أقرب المسالك ٧٢٣/١، المجموع ٢٨٨/٦ وما بعدها، المغنى ١٦٧/٤، كشف القناع ٣١٢/٢، البحر الزخار ٢٣٢/٣، أحكام القرآن للجصاص ٢٧٠/١.

(٢) بدائع الصنائع ٩٤٤/٢، المبسوط ٦١/٣، أحكام القرآن للجصاص ٢٧٠/١، المحلى ٢٤٣/٦، ٢٥٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثالث:

يصح صومه ويجزئه عن رمضان وهو قول أبو يوسف ومحمد
ابن الحسن من الحنفية وبه قال الإمامية^(١).

الأدلة

استدل جمهور الفقهاء على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- إن صوم رمضان فريضة وقربة مضافة إلى وقتها فوجب تعيين الوقت في نيتها كصلاة الظهر والعصر، فإما أن يترخص بالفطر أو يصوم عن رمضان، وليس له أن يصوم رمضان عن فرض أخو أو تطوع^(٢).

٢- إن رمضان تعين الوقت فيه لصوم مخصوص وجاءت الرخصة للمسافر بالفطر فلا يبطل التعيين بالترخيص^(٣).

٣- إنه أبيع له الفطر للعذر تخفيفاً، فإذا لم يرد التخفيف عن نفسه لزمه أن يأتي بالأصل وهو الصوم عن رمضان كالمقيم الصحيح^(٤). فإن نوى صوماً غير رمضان لا يصح صومه عن رمضان ولا عما نواه^(٥).

(١) تحفة الفقهاء ٣٤٨/١، المبسوط ٦١/٣، البدائع ٩٩٤/٢، شرائع الإسلام ٩٨/١.

(٢) العزيز شرح الوجيز ٣٢٥/٣.

(٣) البحر الزخار ٢٣٢/٣.

(٤) كشف القناع ٣١٢/٢.

(٥) المغنى ١٦٧/٤، العزيز شرح الوجيز ٢٢٥/٣.



واستدل أصحاب القول الثاني:

على أن صومه يقع عما نواه بما يلي:

١- قوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» فالمولى سبحانه لم يخص رمضان آخر من غيره، ولم يمنع النص من صيامه إلا لعينه فقط^(١) فهو على سائر ما يصومه من تطوع أو فرض.

٢- إن الشارع رخص للمسافر ليصرفه إلى ما هو الأهم عنده من الصوم أو الفطر، فصار كشعبان في حق غيره، فلما نوى واجباً آخر علمنا أنه الأهم عنده فيقع عنه^(٢).

٣- إن الصوم وإن كان واجباً عليه لكن رخص له في الإفطار فلأن يرخص له في إسقاط ما في نمته من واجب آخر أو نذر وغيره أولى^(٣).

واستدل أصحاب القول الثالث:

على صحة صومه ويجزئه عن رمضان. بأن الصوم واجب على المسافر وهو العزيمة والإفطار له رخصة، فإذا اختار العزيمة وترك الرخصة صار هو والمقيم سواء فيقع صومه عن رمضان كالمقيم^(٤).

(١) المحلى ٢٥٨/٦.

(٢) الاختيار لتعليل المختار ص ١٩٣ وما بعدها، المبسوط ٦١/٣.

(٣) بدائع الصنائع ٩٩٤/٢.

(٤) المرجع السابق، المبسوط ٦١/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المختار:

وبعد فإن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو أن المسافر في رمضان إذا صام ونوى بصومه غير رمضان فلا يصح صومه لا عن رمضان ولا عن غيره - هو الذي تميل إليه النفس وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الإمام أبا حنيفة اتفق مع جمهور الفقهاء في أن الفطر للمسافر في رمضان رخصة وأن الصوم له أفضل متى قوى عليه. فكان من الأولى أن يتفق مع ما ذهب إليه الجمهور من أن المسافر إذا صام لم يجز له أن يصوم عن غير رمضان^(١) قضاءً ولا تطوعاً ولا غيره.

قال صالح:

قيل لأبي: من صام شهر رمضان وهو ينوى به تطوعاً يجزئه؟ قال: أو يفعل ذلك مسلم؟^(٢).

كما أن قول الصالحين:

يصح صومه ويجزئه عن رمضان. غير مسلم به، إذ لا بد من تعيين النية لصوم رمضان - وهو نوى صوم غيره فلا يصح صومه عن رمضان ولا عما نواه.

(١) عوارض الصيام ص ١٠٥.

(٢) المغنى ٤/١٦٧.



ثانياً: أن ما ذهب إليه الظاهرية يوافق مذهبهم وهو أن صوم المسافر في رمضان لا يجزئه عن فرضه الحاضر، لأن فرضه الفطر ويجب عليه القضاء في أيام آخر، بخلاف ما لو صام تطوعاً أو عن واجب آخر صح صومه عندهم مخالفين بذلك جمهور الفقهاء^(١).

ثالثاً: لشهر رمضان من الشرف والتعظيم ما ليس لغيره. وإنما أبيح للمسافر الفطر فيه لأجل مشقة السفر، فإن لم يأخذ المسافر بالرخصة وجب عليه أن يأتي بالأصل وهو صوم رمضان. كالمريض أبيح له الفطر لعذر المرض، فإذا صام لم يجزئه أن يصومه عن غير رمضان.

(١) راجع ص ٧٦ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الرابع

قدوم المسافر إلى دار إقامته قبل الزوال^(١)

إذا وصل المسافر دار إقامته قبل الزوال. فإما أن يكون قد نوى الفطر أو الصوم. وأتناول ذلك في مطلبين:

المطلب الأول

قدوم المسافر إلى دار إقامته قبل الزوال وهو ينوى الفطر

اختلف الفقهاء في قدوم المسافر إلى دار إقامته قبل الزوال وهو ينوى الفطر. فهل يمسك بقية اليوم الذي قدم فيه أو لا يمسك؟ وكان خلافتهم على قولين:

القول الأول:

يلزمه الإمساك بقية اليوم لحرمة بنية ينشئها. بذلك قال الحنفية والشافعية في الصحيح والحنابلة في رواية. وبه قال الثوري والأوزاعي والحسن بن صالح والعنبري^(٢).

(١) الزوال: هو الوقت الذي تكون فيه الشمس في كبد السماء - المعجم الوجيز ص ٢٩٦.

(٢) فتح القدير ٣٦٥/٢، المبسوط ٩٣/٣، تبين الحقائق ٣٤٠/١، مغنى المحتاج ٤٣٧/١، المذهب للشيرازي ٣٢٨/١، المغنى ٢١٣/٤.



القول الثاني:

لا يلزمه الإمساك بقية يومه ويباح له الفطر، بذلك قال: المالكية وهو الأصح عند الشافعية والإمام أحمد في رواية، وروى ذلك عن جابر ابن زيد وابن مسعود^(١).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بما يلي:

١- إن رخصة السفر قد انقطعت لزوال العذر المبيح للفطر وذلك بوصوله إلى دار إقامته. ولا يجوز له الفطر بحدوث إنشائه بل يجب عليه إنشاء نية الصوم ويلزمه وإن لم يحسب له. وذلك لحرمة شهر رمضان^(٢).

٢- أنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصوم، فإذا طرأ بعد الفجر أوجب الإمساك كقيام البينة بالرؤية^(٣).

(١) المدونة ١/١٨١، حاشية العدوى على كفاية الطالب ١/٥٥٨، المجموع ٦/٢٨٧ وما بعدها، مغنى المحتاج ١/٤٣٧، المهذب للشيرازي ١/٢٢٨، المغنى ٤/٢١٣.

(٢) فتح القدير ٢/٣٦٥، الميزان الكبرى للشعراني ٢/١٦٨.

(٣) المغنى ٤/٢١٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل أصحاب القول الثاني:

لما ذهبوا إليه بما يلي:

- ١- ما روى عن ابن مسعود أنه قال: من أكل أول النهار فليأكل آخره^(١).
- ٢- إن الصوم يجب على المقيم، وهو لم يكن مقيماً فلا يلزمه الصوم، ومن لم يلزمه الصوم لم يلزمه الإمساك، كما أن صوم بعض النهار دون بعضه لا يصح^(٢).
- ٣- إنه أبيح له فطر أول النهار ظاهراً وباطناً، فإذا أفطر كان له أن يستديمه إلى آخر النهار كما لو دام فطره بعذر^(٣).

المختار:

هو القول الثاني القائل بأنه لا يلزمه الإمساك ويستحب له الفطر وذلك لعله السفر الذي أباح له الفطر فله استدামته كما لو ظل مسافراً.

كما أنه لم ينو الصيام من الليل قبل الفجر والنية ركن من أركان الصوم ولا يصح إلا بها لما روى عن حفصة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله -ﷺ-: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) الميزان الكبرى للشعراني ١٦٩/٢.

(٣) المغني ٢١٣/٤.

(٤) أخرجه: الترمذي في سننه ٦٨/١ حديث رقم (٧٣٠) وقال: حديث حفصة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وأبو داود ٧٤٤/١ حديث رقم (٢٤٥٤)، والحديث صحيحه الشوكاني. نيل الأوطار ٢٢٨/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فلا يجب عليه إمساك بقية نهاره الذي حضر فيه. لكن يستحب له إن أكل أو شرب أن يستتر خوفاً من التهمة والعقوبة، أو أن يقتدى به من يجهل عذره^(١).

(١) المجموع ٢٨٨/٦، المذهب للشيرازي ٣٢٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثاني

قدوم المسافر إلى دار إقامته قبل الزوال

وهو ينوى الصوم

اختلف الفقهاء فيما لو قدم المسافر إلى دار إقامته قبل الزوال وهو ينوى الصوم هل يجب عليه الإمساك أم يجوز له الفطر؟ على قولين:

القول الأول:

يجب عليه الإمساك إذا لم يفطر وقوى على الصوم وهو قول الحنفية والشافعية في الأصح عندهم وبه قال الحنابلة، وهو قول أبي إسحاق^(١).

القول الثاني:

يجوز له الإقطار وهو قول: بعض الشافعية وبه قال: ابن أبي هريرة ونقله عنه الماوردي^(٢).

(١) تبين الحقائق ١/٣٤٠، المجموع ٦/٢٨٨، مغنى المحتاج ١/٤٣٧، المغنى ٢١٤/٤.

(٢) المجموع ٦/٢٨٨، المذهب للشيرازي ١/٣٢٨.



الأدلة

واستدل أصحاب القول الأول:

على وجوب الإمساك بما يلي:

١- السفر لا ينافي أهلية الصوم وجوباً وأداءً، وإنما هو مرخص فقط،

فإذا زال السفر عن المسافرين التحق بالمقيم لانعدام المرخص.

٢- قياساً على من نوى الصوم وهو مسافر في رمضان فلا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم وهذا أولى^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على جواز الإفطار بأنه أبيح له الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً فكان له استدامته كما لو قدم مفطراً^(٢).

ونوقش هذا:

بأن سبب الرخصة قد زال فلا يجوز له الإفطار. كما لو قدم المسافرين وهو في وقت صلاة لم يؤدها فإنه، لا يجوز له القصر فيها^(٣).

المختار:

هو القول الأول القائل بوجوب الإمساك، لأن المسافر وصل إلى دار إقامته وزال الترخص وتوافرت أركان الصوم وهو الإمساك ونية الصوم، كما أن الصوم في وقته أفضل من تأخيره تعجيلاً لبراءة الذمة، لذا يجب عليه الإمساك. والله تعالى أعلم.

(١) تبين الحقائق ١/٣٤٠.

(٢) المذهب للشيرازي ١/٣٢٨.

(٣) المرجع السابق، المغنى ص ٢١٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الخامس

عزم المسافر ليلاً على الصوم ثم بدا له أن يفطر

أثناء النهار

اختلف الفقهاء في جواز الفطر له من عدمه اختلافاً كثيراً
والمشهور من ذلك قولان:

القول الأول:

ذهب المالكية في قول لهم إلى أنه يجوز له الفطر في سفره ولا
إثم عليه، وعليه القضاء، وهذا القول يقابل المشهور عندهم ونص عليه
الشافعي وبه قال: الإمام أحمد وهو قول للإباضية^(١).

القول الثاني:

لا يجوز له الإفطار ابتداءً ويحرم عليه وبه قال: الحنفية
وهو المشهور عند المالكية وبه قال بعض الشافعية وهو قول
للإباضية^(٢).

(١) المنتقى للباي ٥٠/٢، مواهب الجليل ٤٤٥/٢، المجموع ٢٨٥/٦، العزيز شرح
الوجيز ٢١٨/٣، المغنى ١٦٦/٤، شرح النيل ٣٥٨/٣.

(٢) فتح القدير ٣٦٥/٢، المنتقى للباي ٥٠/٢، مواهب الجليل ٤٤٥/٢، الكافي لابن
عبد البر ص ١٢٢، المجموع ٢٨٥/٦، شرح النيل ٣٥٨/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل القائلون بجواز إفطار المسافر نهائياً بعد أن نوى الصوم ليلاً بالمنقول والمعقول:

أما المنقول فمنه:

١- ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما - قال: سافر رسول الله - ﷺ - في رمضان فصام حتى بلغ عسفان. ثم دعا بإناء فيه شراب فشربه نهائياً ليراه الناس، ثم أفطر حتى دخل مكة قال ابن عباس رضي الله عنهما - فصام رسول الله - ﷺ - وأفطر. فمن شاء صام ومن شاء أفطر^(١).

وجه الاستدلال:

أن النبي - ﷺ - كان نوايياً للصوم من الليل ثم أفطر في السفر نهائياً، فدل فعله - ﷺ - على جواز الإفطار للمسافر نهائياً وإن كان قد نوى للصوم من الليل.

ونوقش هذا:

بأن فطره - ﷺ - في اليوم الذي خرج فيه لما علم من نفسه الجهد المبيح لفطر المقيم ونحوه ممن تعين عليه الصوم وخشى الهلاك^(٢).

(١) سبق تخريجه راجع ص ١١٠ من هذا البحث.

(٢) فتح القدير ٣٦٦/٢.



وأجيب عن هذا:

بأن هذا تأويل بعيد^(١) لأن النبي -ﷺ- طلب منهم الفطر على أن يستمر هو على صومه فأبوا فقال: "إني لست مثلكم، إني أيسركم، إني راكب" فأبوا فثنى رسول الله -ﷺ- فخذ فزل فشرب وشرب الناس، وما كان يريد أن يشرب^(٢).

٢- ما رواه ابن عباس أيضاً أن النبي -ﷺ- خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد أفطر فأفطر الناس^(٣).

وجه الاستدلال:

أن النبي -ﷺ- أفطر وكذلك أصحابه وكانوا قد نواوا الصوم من الليل غير مبينين الإفطار من الليل^(٤) ونحن مأمورون بأخذ ما جاء به الرسول والعمل به قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(٥).

ونوقش هذا:

بأن هذا مخصوص بإرادة التقوية على العدو. فالفطر حينئذ من باب التيسير على صحابته إذ كان لا يؤمن عليهم الضعف والوهن في

(١) التأويل البعيد: هو ما لم يوجد سببه أو هو ما استند إلى أمر موهوم غير محقق - الفواكه الدواني ٤٨٢/١.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٦ من هذا البحث.

(٤) شرح النيل ٣٥٩/٦.

(٥) سورة الحشر: جزء من الآية رقم (٧).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

حربهم حين لقاء عدوهم^(١) وقد قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٢) والفطر عند اللقاء من أعظم أسباب القوة^(٣).

وأما المعقول:

فإن السبب المبيح للفطر قائم وهو: السفر، فجاز له أن يفطر كما لو صام المريض ثم أراد أن يفطر^(٤).

واستدل القائلون بعدم جواز الفطر للمسافر أثناء النهار بعد أن عزم ليلاً على الصوم بالمنقول والمعقول.

أما المنقول فمنه:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٥).

وجه الدلالة من الآية:

أن الله سبحانه نهى عن إبطال العمل الصالح بعد الشروع فيه. والفطر بعد أن نوى الصوم إبطال للعمل الصالح. فيكون منهياً عنه.

(١) عمدة القارئ شرح صحيح البخارى ٥١/١١.

(٢) سورة الأنفال: جزء من الآية رقم (٦٠).

(٣) زاد العباد ٤٦/٢.

(٤) المجموع ٢٨٥/٦.

(٥) سورة محمد - -: جزء من الآية (٣٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش ذلك:

بما نقله الشوكاني عن ابن عبد البر قال: من احتج في هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ فهو جاهل بأقوال أهل العلم.

فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء، كأنه قال: لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل أخلصوها لله.

وقال آخرون: لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر^(١).

وأجيب عن هذا:

بأن الآية عامة ولم توجد قرينة تفيد التخصيص بإبطال العمل بالرياء أو الكبائر، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).

٢- ما روى عن عبيدة قال: إذا سافر الرجل وقد صام من رمضان شيئاً فليصم ما بقي^(٣).

ونوقش هذا:

بأن المسافر لو أصبح صائماً ثم بدا له أن يفطر جاز ذلك عملاً بحديث صحيح متفق عليه وهو فطره -ﷺ- عام الفتح وهذا نص صريح في جواز ذلك^(٤).

(١) نيل الأوطار ٣٠٦/٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٦/٤.

(٤) المغنى ١٦٦/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما المعقول فمنه:

١- أنه دخل في فرض المقيم بالنية، فلا يجوز له أن يترخص رخصة المسافر قياساً على ما لو دخل في الصلاة بنية الإتمام ثم أراد أن يقصر^(١).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

إن النبي -ﷺ- نوى الصوم في السفر حتى بلغ كراع الغميم ثم أفطر. وهذا نص في جواز الفطر للمسافر نهائياً بعد أن كان قد نوى الصوم من الليل، ولا قياس مع النص.

الوجه الثاني:

إن القياس على الصلاة قياس مع الفارق فلا يصلح للاستدلال به، لأن من دخل في الصلاة بنية الإتمام فعليه الالتزام لئلا يذهب ما التزمه لا إلى بدل.

بخلاف المسافر إذا نوى الصوم ثم أفطر فلا يترك الصوم إلا إلى بدل وهو القضاء فجاز له ذلك مع دوام عذره فافترفا^(٢).

٢- إن السفر لا يبيح فطراً ولا قصراً إلا بالنية. وهو قد نوى الصوم في السفر والتزم به. ومن ثم لا يجوز له الإفطار.

(١) المجموع ٢٨٥/٦.

(٢) المرجع السابق ٢٨٧/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣- إن المسافر كان مخيراً في الصوم والفطر. فلما اختار الصوم وبيّنه لزمه ولم يكن له الفطر^(١).

المختار:

هو القول الأول القائل بجواز فطر المسافر أثناء النهار بعد أن نوى الصوم من الليل وعليه القضاء وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ سواء كان قد نوى الصوم من الليل أو لم ينوه، أفطر لعذر أو لغير عذر وذلك أخذاً بالرخصة وعملاً بالتيسير.

لكن ما الذي يجب عليه إذا أفطر؟

إذا أفطر المسافر نهائياً بطعام أو شرب بعد أن نوى الصوم من الليل.

فيرى الحنفية ورواية عن الإمام مالك وأكثر أصحابه والشافعية أنه يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه لأن السبب المبيح للفطر من حيث الصورة وهو السفر قائم فأورث شبهة تندفع بها الكفارة.

ولأن الأصل في السفر الإباحة والتخيير وهو على أصله وهو متأول في فطره، كما أن الله أمر بالقضاء بدل الأداء^(٢).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٥/١.

(٢) فتح القدير ٣٦٥/٢، بدائع الصنائع ١٠٢٠/٢، المنتقى للباجي ٥٠/٢، الكافي لابن عبد البر ١٢٢، مغنى المحتاج ٤٣٧/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٥/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وروى عن الإمام مالك وبعض أصحابه أنه يجب عليه القضاء والكفارة. لأنه كان مخيراً في الصيام والفطر، فلما نوى الصوم وصام فقد أخذ بالعزيمة ولزمه الصوم ولم يكن له الفطر، فلما أفطر وجبت عليه الكفارة كالمقيم^(١).

أما إذا أفطر بجماع:

فيرى الحنابلة في رواية صحيحة لهم أنه لا يجب عليه إلا القضاء ولا كفارة عليه. لأن الإفطار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة. فأبيح له الفطر بالجماع^(٢).

وذهب بعض المالكية والحنابلة في رواية إلى أنه يجب عليه القضاء والكفارة لأنه أفطر بجماع فلزمته كفارة الحاضر. وأن الفطر أبيح للمسافر ليقوى به على السفر. أما الجماع فلا يقوى به على السفر^(٣).

ونوقش هذا:

بأن صوم المسافر لا يجب المضي فيه فلم تجب الكفارة بالجماع فيه كصوم التطوع. ويفارق الحاضر الصحيح فإنه يجب عليه المضي في الصوم، فإن أفطر فعليه الكفارة^(٤).

(١) الزرقاني على مختصر خليل ٢١٤/٢ ط: دار الفكر، المنتقى للباجي ٥٠/٢، الكافي لابن عبد البر ١٢٢، أحكام القرآن للقرطبي ٧٦٥/١.

(٢) المغني ١٦٦/٤، المبدع ١٥/٣، الفروع ٣٢/٣، فتح الباري ١٨٢/٤.

(٣) الكافي لابن عبد البر ١٢٢، المغني ١٦٦/٤ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المختار:

وبعد فإنني أرى أن القول بعدم وجوب الكفارة على المسافر إذا
نوى الصوم ليلاً ثم جامع أثناء النهار هو الأولى بالقبول.

لأن الشرع أباح الفطر للمسافر، ومتى أخذ المسافر بالرخصة فلا
يجب عليه إلا القضاء، ولا فرق في الفطر بكل مفطر من أكل وشوب أو
جماع، لأن المسافر يجوز له فعل كل ذلك في السفر. أما الكفارة فلا وجه
لها هنا.



المبحث السادس

مدة الإقامة القاطعة لرخصة الفطر في السفر

إذا عزم المسافر على الإقامة بموضع إقامة دائمة انقطع عنه حكم السفر ولا يأخذ بالرخصة باتفاق الفقهاء. أما لو نوى الإقامة ببلد مدة معلومة أثناء السفر فقد وقع خلاف بين الفقهاء في تقدير مدة الإقامة التي تقطع حكم السفر بلغ أحد عشر قولاً^(١).

كذلك إذا أقام ببلد بقصد قضاء مصلحة ويرحل بعدها فقد اختلف الفقهاء في تقدير المدة التي يأخذ المسافر فيها برخصة الفطر متى كان متردداً على أربعة أقوال:

ولما كان الخلاف بين الفقهاء هنا كالخلاف في تقدير مدة الإقامة المعلومة أثناء السفر إذا نواها المسافر وتقطع بها رخصة القصر.

وكذلك لما كان الخلاف في تقدير المدة التي يأخذ فيها المسافر برخصة الفطر متى كان متردداً ولا نية له في الإقامة مدة معلومة كالخلاف في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر متى كان متردداً ولا نية له في الإقامة مدة معلومة وكان قد سبق ذكر ذلك الخلاف في قصر الصلاة^(٢) فرأيت أنه لا حاجة لذكره هنا، فالخلاف هنا كالخلاف هناك.

(١) بداية المجتهد ١/١٧٣.

(٢) يراجع بحثنا برهان الطالب في أحكام قصر الصلاة للمسافر، المنشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، العدد الثامن عشر، الجزء الثالث، ص ١٢٣ وما بعدها، وص ١٤٤ وما بعدها.



رخصة الطهر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الفصل الثالث

الأعذار الخاصة بالمرأة وأثرها على الصوم

للمرأة أعذار خالصة بها، منها ما يمنع من وجوب الصوم عليها كالحيض^(١) النفاس^(٢) ومنها ما يبيح لها الإططار كالحمل^(٣) والإرضاع^(٤).

(١) الحيض لغة: مصدر حاض، وأصل الكلمة من الميلان والانفجار، يقال حاضت الشجرة أي سال صمغها والمحيض اسم مصدر ومنه الحوض لأن الماء يسيل إليه.

والحيض شرعاً: هو دم ينفضه رحم بالغة لا داء بها ولا حبل، ولم تبلغ سن اليأس. وقيل هو ميلان دم مخصوص من موضع مخصوص في وقت معيّن. لسان العرب ١٠٧٠/٢، ط دار المعرف، المصباح المنير ١٠٥/١، مرقى الفلاح على حاشية الطحطاوي ص ٢٣، الاختيار لتعليل المختار ص ٤١، نيل الأوطار ٣٣٣/١.

(٢) النفاس لغة: الولادة، ونفت المرأة نفاساً ولدت.

والنفاس شرعاً: هو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل، وسمى بذلك لأنه مشتق من تنفس الرحم بالدم أو من خروج النفس وهو الولد أو الدم - مختار الصحاح ص ٦٧٣، المعجم الوجيز ص ٢٢٧، الاختيار لتعليل المختار ص ٤١، منتهى المحتاج ١٠٨/١.

(٣) المقصود به مطلق الحمل ولو من زنا.

(٤) المقصود به مطلق الإرضاع فيقتول الأم نسباً ورضاعة مستأجره أو متبرعة، ولا فرق أن يكون الرضيع لبنياً أو حيواناً محرماً - شرح الكنز للعين ص ١٠٣، رد المحتار على الدر المختار ١١٩/٢، ط دار إحياء التراث العربي، الإقناع ٤٨٧/١، حاشي الشروقي ٤٤١/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وثم أحكام أخرى للمستحاضة والحامل التي ترى الدم أثناء الحمل،
والحائض التي تستعمل العقاقير الطبية لمنع نزول الحيض في رمضان
وغير ذلك من الأحكام.

وأتناول هذا الفصل في ثمانية مباحث وذلك على النحو التالي:



المبحث الأول

الحيض والنفاس مانعان من وجوب الصوم على المرأة

أجمع الفقهاء^(١) على أن الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصوم بل يحرم عليهما سواء حاضت المرأة أو نفست في جزء من النهار في أوله أو آخره ولو قبل المغرب أو قبل الشروع في الصوم بلحظة، فلو صامت المرأة مع علمها بالحرمة لم يجزئها الصوم وتأنم بمخالفتها فيجب عليها الفطر ثم القضاء بعد ذلك.

واستدلوا على ذلك بالسنة والإجماع:

أما السنة:

فقد روى أبو سعيد الخدري أن النبي -ﷺ- قال: "أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم"^(٢).

فدل الحديث على أن المرأة لا يجب عليها الصوم ولا الصلاة وقت الحيض.

وما روى أن معاذة قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض

(١) بدائع الصنائع ٢/١٠٠٥، الهداية على فتح القدير ٢/٣٧١، مواهب الجليل

٤٢١/٢، المهذب للشيرازي ١/٣٢٦، المجموع ٦/٢٨٠، المغنى ١/٤١٧، المحلى

٢٦٠/٦، شرح النيل ٣/٣٩٦، شرائع الإسلام ١/١٠٢، السيل الجرار ٢/٥٣.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ١/٥٦، فتح الباري ٤/١٩١.



تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة؟ فقالت: أحرورية^(١) أنت؟!..

قلت: لست بحرورية ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة^(٢) والأمر هو رسول الله ﷺ وهو صاحب الأمر عند الإطلاق^(٣).

فل قول السيدة عائشة على أن الحائض لا تصوم ولا تصلى إبان حيضها ثم تقضى الصوم الصلاة بعد الطهر.

وأما الإجماع:

فإن الصحابة علموا بفتوى السيدة عائشة هذه ولم ينقل أنه أنكر عليها منكر منهم فيكون إجماعاً^(٤) منهم على أن الحائض يحرم عليها الصوم والصلاة زمن الحيض ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة بعد زوال العذر وأما النفساء فكما أجمع أهل العلم على أنه لا يحل للحائض الصوم فكانت النفساء قياساً على الحائض، لأن حكمها حكم الحائض في جميع ما يباح لها وما يحرم عليها، لأن دم النفاس هو دم حيض مجتمع، وإنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف إلى غذاء الحمل، فإذا

(١) نسبة إلى حروراء وهي قرية بقرب الكوفة عقد الخوارج أول اجتماع بها، وكانت طائفة منهم يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض وهو خلاف إجماع المسلمين، واستفهام السيدة عائشة استفهام إنكارى أى هذه طريقة الحرورية وبُنِست الطريقة - شرح النووى على صحيح مسلم ٦٣٨/١ وما بعدها.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ٦٣٩/١، المغنى ٤١٧/١.

(٣) المجموع ٢٨٠/٦.

(٤) بدائع الصنائع ١٠٠٥/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وضع الحمل وانقطع العرق الذي كان مجرى الدم خرج من الفرج فيثبت حكمه كما لو خرج من الحائض.

والحيض والنفاس يتفقان في أمور منها:

١- ما يباح مع الحيض كالمباشرة فيما دون الفرج وسائر أعمال الحج إلا الطواف وذكر الله يباح مع النفاس. كما يحل مؤكلة الحائض والنفساء ومشاربتهما.

٢- يحرم عليهما الصلاة والصوم والوطء ودخول المسجد والاعتكاف ومس المصحف.

٣- الحائض والنفساء تغتسلان وتحرمان وتقضيان المناسك كلها إلا الطواف بالبيت لقوله -ﷺ-: "إن الحائض والنفساء إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان وتقضيان المناسك كلها إلا الطواف بالبيت"^(١).

٤- كلاهما يقضيان الصوم دون الصلاة.

٥- كلا من الحيض والنفاس مختلف في أقل أيامهما وأكثرها لعسر الوقوف على ذلك بالتجربة لاختلاف أحوال النساء.

ويتغايران من عدة نواح منها:

١- دم الحيض يخرج في أوقات معلومة من غير مرض ولا إصابة. أما دم النفاس فهو دم عارض يخرج من الرحم بعد فراغه من الحمل ولو سقط استبان خلقه.

(١) سنن أبي داود ٥٤٤/١ حديث رقم (١٧٤٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٢- الحيض يوجب البلوغ. والنفاس لا يوجبه لثبوته قبله بالإنزال الذي حبلت منه.

٣- الحيض تتعلق به العدة والاستبراء. ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة.

٤- الحائض تخفى الأكل لئلا تنتهم، أما النفساء فلا تخفيه لشهرة النفاس^(١).

الحكمة من تحريم الصوم على الحائض والنفساء ووجوب قضاء الصوم دون الصلاة:

إن الحائض قد أجهدها دم الحيض وأضعف صحتها، والضعف يبيح الفطر للمريض ويوجب القضاء بعد البرء فكذاك الحائض لكن هذا القول فيه نظر، فإن المريض لو تحامل فصام صح صومه ويجزئه بخلاف الحائض فافترقا.

كما أن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أبيع لها الصوم^(٢) لكن يمكن أن يقال إن سبب إباحة الفطر لهما هو خروج الدم منهما فإنه يضعف صحتها ويحتاجان للغذاء لتعويض ذلك.

كما أن النفساء قد أثقلت بالحمل وأرهقت أثناء الولادة وما هي تقوم بحضانة وإرضاع وليدها مما يتمثله جسمها من الغذاء مع ما هي

(١) الاختيار لتعليل المختار ص ٣٧، ٤١، بداية المجتهد ٥١/١، ٥٣ وما بعدها، مغنى المحتاج ١٠٨/١ وما بعدها ص ١٢٠، المغنى ٤٢٤/١، ٤٧١، ٤٧٦، شرح النيل ٣٩٧/٣، منهاج المسلم ص ١٨٩ وما بعدها، أحكام القرآن لابن العربي ٢٢٤/١ ط دار الكتب العلمية.

(٢) فتح الباري (١٩٢/٤)، عمدة القارى (٥٧/١١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

عليه من نفاس، فلا تقل حالتها عن الحائض بل هي أكثر منها ضعفاً وأشد حاجة إلى الفطر^(١).

كما أن الطهارة شرط لأداء العبادات، والصوم الشرعي لا يتحقق من الحائض والنفساء فتعذر القول بوجوبه عليهما وقت الحيض والنفاس لما للصوم من مكانة عظيمة تستدعي نظافة الصائم وطهارته ليتمكن من أداء الصوم، ومع الحيض والنفاس يحرم الصوم ويجب عليهما القضاء في أيام آخر يكونان أشد إمكانية وتحملًا للصوم فيها من غير حرج^(٢).

لكن ما الحكمة في وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء دون الصلاة؟

تكلم كثير من الفقهاء عن الحكمة في ذلك واعتمد كثير منهم أن الحكمة في ذلك أن الصلاة تتكرر في اليوم خمس مرات فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة إلا مرة واحدة فلا يشق قضاؤه^(٣).

واختار إمام الحرمين أن المتبع في ذلك هو النص^(٤) وما ذكر غير ذلك من الفروق فهو ضعيف^(٥).

(١) الطب النبوي والعلم الحديث ٣٠٦/١.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٠٥/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ومنه قول السيدة عائشة حينما سألتها امرأة أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت فقالت لها: كنا نحيض مع النبي ﷺ - فلا يأمرنا به أو قالت: فلا نفعله - صحيح البخاري ٥٩/١.

(٥) فتح الباري ١٩٢/٤، عمدة القارئ ٥٧/١١.



المبحث الثاني

حكم صوم المستحاضة^(١)

والفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة

وفى ذلك مطلبان:

المطلب الأول

حكم صوم المستحاضة

المستحاضة في حكم الطاهرات في معظم الأحكام^(٢) فتقعد عن الصلاة والصوم أيام عادتها من كل شهر وبعد انقضائها تغتسل وتصلّى وتصوم وتوطأ، هذا إن عرفت أيام حياضها من كل شهر، فإن نسيت زمن أو عدد هذه الأيام فإنها تستطيع أن تميز بيم دم الحيض والاستحاضة، فإن لم تميز دمها فإنها تجلس من كل شهر أغلب أيام الحيض ثم تغتسل وتصلّى وتصوم ولو كان الدم يصب صباً^(٣) لما روت عائشة؛ قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حيش إلى النبي ﷺ - فقالت: يا رسول الله إنى امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: "لا. إنما ذلك عرق وليس بالحيض اجتنبي الصلاة أيام محيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير"^(٤).

(١) الاستحاضة: هي جريان الدم في غير أوانه، وهو دم علة يسيل من عرق أدنى الرحم يقال له: العاذل سواء خرج هذا الدم أثر حيض أو لا، سبل السلام ٦٣/١.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٣٠/١.

(٣) منهاج المسلم ص ١٨٨.

(٤) سنن ابن ماجه ٢٠٤/١ حديث رقم (٦٢٤).



المطلب الثاني

الفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة

يفترق دم الحيض عن دم الإستحاضة في أمور منها:

١- دم الحيض أسود ثخين له رائحة لقوله -ﷺ- لفاطمة بنت أبي حبيش: "إن دم الحيض أسود يعرف^(١) وإن له رائحة، فإذا كان ذلك فدعى الصلاة، وإن كان الآخر^(٢) فاغتسلى وصلى"^(٣) وفي رواية أبي داود والدارقطني "فتوضئ وصلى فإنما هو عرق"^(٤).

٢- دم الحيض دم فاسد عبيط^(٥) ورد في صفته أنه محتدم^(٦) بحراني^(٧) ذو دفتات^(٨) ويخرج على عادة الحيض هو: "شئ كتبه الله على بنات آدم"^(٩) وجعله الله حفظاً للأنساب وعلماً لبراءة الرحم^(١٠).

(١) أى تعرفه النساء.

(٢) أى إذا لم يكن على تلك الصفات فهو استحاضة.

(٣) تلخيص الحبير ٤٣٥/١، سنن أبي داود ١٣٤/١ حديث رقم (٣٠٤).

(٤) المرجع السابق ١٢٥/١ وما بعدها حديث رقم (٢٨٦)، سنن الدارقطني ٢٠٧/١.

(٥) هو: الدم الطرى الخالص.

(٦) يقال: احتدم الدم اشتدت حرته حتى يسود. المصباح المنير ٨٤/١.

(٧) هو الدم الخالص شديد الحمرة. المصباح المنير ٢٦/١.

(٨) تلخيص الحبير ٤٣٦/١.

(٩) جزء من حديث أخرجه البخارى فى صحيحه ٥٥/١.

(١٠) مقدمات ابن رشد على المدونة ٤٩/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ويمنع المرأة من الصلاة والصوم والطواف بالبيت.

أما دم الاستحاضة:

فهو دم طبيعي أحمر رقيق تعلوه صفرة رقيقة ولا نتن له^(١)
ويخرج في غير أيام عادتها وهو لا يمنع صلاة ولا صوماً ولا وطئاً.
بخلاف ما لو كان أيام عادتها فهو حيض فنقطر وتقضى الصوم دون
الصلاة.

(١) المرجع السابق ٥٧/١، تلخيص الحبير ٤٣٦/١، سنن الدارقطني ٢١٨/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الثالث

طهور المرأة من دم الحيض أو النفاس بعد الفجر أو قبله

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

طهور المرأة من دم الحيض أو النفاس بعد الفجر وكذا من زال عذره أثناء النهار

لا خلاف بين الفقهاء^(١) في أن المرأة إذا طهرت من دم الحيض أو النفاس بعد الفجر وصامت، فسد صوم ذلك اليوم ولم يجزئها لا عن فرض ولا نفل لعدم وجوب الصوم عليها، وعليها قضاء ذلك اليوم مع الأيام الآخر.

وإنما وقع الخلاف في حكم إمساك بقية اليوم الذي طهرت فيه الحائض والنفساء وكل من زال عذره أثناء النهار ولم يكن كذلك في أوله كما لو برئ المريض أو قدم المسافر أو بلغ الصبي أو عقل المجنون أثناء النهار فهل إمساك بقية اليوم واجب أو مستحب؟.

اختلف الفقهاء في ذلك على رأيين:

(١) بدائع الصنائع ١٠٠٥/٢ وما بعدها، المنتقى للباقر ١٦/٢، المجموع ٢٨٠/٦، الكافي للمقدسي ٣٤٥/١، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٩/١.



الرأى الأول:

يرى أن إمساك بقية اليوم عن كل ما يمسك عنه الصائم واجب وهو قول الحنفية ووجه شاذ عند الشافعية وبه قال الحنابلة في المذهب، وهو قول الثوري والأوزاعي وعبيد الله ابن الحسن والحسن بن صالح والعنبري^(١).

الرأى الثانى:

يرى أن إمساك بقية اليوم مستحب وليس واجباً وهو قول المالكية ومذهب الشافعية وأحمد في رواية وبه قال الظاهرية والإباضية وروى ذلك عن جابر بن زيد ونقل إمام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه^(٢).

الأدلة

استدل القائلون بوجوب إمساك بقية اليوم بالسنة والمعقول:

أما السنة:

فمنها ما روى عن النبى - ﷺ - قال يوم عاشوراء: "أمنكم أحد أكل اليوم؟" فقالوا: منا من صام ومنا لم يصم. قال: "فأتموا بقية يومكم"^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠٣٦/٢، الهداية على فتح القدير ٣٧١/٢، المجموع ٢٨١/٦، المغنى ٢١٣/٤، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٩/١.

(٢) المدونة ١٨٤/١، الكافي لابن عبد البر ص ١٢٣، روضة الطالبين ٢٣٨/٢، المجموع ٢٨١/٦، المغنى ٢١٣/٤، المحلى ٢٤١/٦، شرح النيل ٣٩٧/٣.

(٣) سنن النسائي ١٩٢/٤، وابن ماجه ٥٥٢/١ حديث رقم (١٧٣٥).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة:

أن صوم عاشوراء كان فرضاً يومئذ^(١). وأمروا بالإمساك
نهاراً فأمسكوا، والأمر يقتضى الوجوب ويقاس على ذلك صوم
رمضان.

ونوقش هذا:

بأنه قياس مع الفارق لأن من أمروا بالإمساك بقية يوم عاشوراء
لم يعملوا بفرضيته عليهم فى أول النهار ولما علموا أنه فرض عليهم
أمسكوا تشبيهاً بالصائمين.

وأما المعقول: فمن وجهين:

الوجه الأول:

لأنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام، فإذا طرأ بعد الفجر
أوجب الإمساك كقيام البينة بالرؤية^(٢).

ونوقش هذا:

بأن من رأى الهلال كان مأموراً بصوم ذلك اليوم لو علم أنه من
رمضان بخلاف من زال عذره أثناء النهار فهو يعلم أنه غير ملزم بصوم
ذلك اليوم.

(١) بدائع الصنائع ٢/١٠٣٦.

(٢) المغنى ٤/٢١٣.



السوجه الثاني:

إن زمن رمضان وقت شريف يجب تعظيمه بالقدر الممكن. فإذا عجز عن تعظيمه بتحقيق الصوم فيه، يجب تعظيمه بالتشبيه بالصائمين قضاء لحقه بالقدر الممكن إن كان أهلاً للتشبه ونفياً لتعريض نفسه للتهمة^(١). لأن التحرز عن مواطن التهم واجب.

ونوقش هذا:

بأنه يكفي في عدم تعريض نفسه للتهمة أن يخفى إقطاره عن الناس وهذا لا يوجب الإمساك.

واستدل القائلون بأن إمساك بقية اليوم مستحب وليس بواجب بالآثار والمعقول.

لما الآثار فمنها:

- ١- ما روى عن ابن مسعود أنه قال: من أكل أول النهار فليأكل آخره^(٢).
- ٢- ما روى عن جابر بن يزيد أنه قدم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حيض فأصابها^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠٣٦/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٨ من هذا البحث.

(٣) المغنى لابن قدامة (٢١٤/٤)، أحكام القرآن للجصاص ٢٣٩/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما المعقول:

فإن الحائض والنفساء ونحوهم أفطروا لعذر فأشبهوا المريض والمسافر فيستحب لهم الإمساك بقية يومهم. فإن أفطروا جاز لهم الإفطار إلا أنه يستحب لهم إخفاء الفطر حتى لا يتعرضوا للتهمة والعقوبة^(١).

كما أن هؤلاء أبيح لهم الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً فكان لهما استدامة الفطر إلى آخر النهار كما لو دام العذر^(٢).

القول المختار:

هو ما ذهب إليه القائلون بأن من زال عذره أثناء النهار يستحب له الإمساك ولا يجب عليه.

لأن الأمر بالترخيص مبني على التخفيف والمسامحة. وزوال العذر أثناء النهار لا يؤثر كما لو أقام المسافر بعد فطره، وكفى لنفى التهمة أن يستتر حتى لا يراه الناس.

(١) أسنى المطالب ١/٢٢٤.

(٢) المغنى ٤/٢١٣.



المطلب الثاني

طهور المرأة من دم الحيض أو النفاس قبل الفجر

لا خلاف بين جمهور الفقهاء فيما لو طهرت المرأة من الحيض والنفاس قبل الفجر واغتسلت ونوت الصوم فإن صومها صحيح. وإنما الخلاف فيما لو طهرت قبل الفجر ونوت الصوم إلا أنها أخرت الغسل حتى طلع الفجر.

فقال الحنفية:

ينظر إن كان الحيض عشرة أيام والنفاس أربعين يوماً أجزأهما الصوم من الغد عن رمضان إذا نوتا الصوم قبل طلوع الفجر لخروجهما عن الحيض والنفاس بمجرد انقطاع الدم فتقع الحاجة إلى النية لا غير.

وإن كان الحيض أقل من عشرة أيام والنفاس أقل من أربعين يوماً.

فإن بقي من الليل ما يسع النية والغسل صح صوم ذلك اليوم. وإن اغتسلت بعد الفجر وإن بقي من الليل دون ذلك لا يصح صومهما من الغد وعليهما قضاء ذلك اليوم كما لو طهرتا بعد الفجر^(١) وبمثل هذا قال ابن الماجشون من المالكية^(٢).

(١) بدائع الصنائع ١٠٠٦/٢.

(٢) مواهب الجليل ٤٢١/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقال ابن حزم:

إذا طهرت الحائض والنفساء قبل الفجر فأخرتا الغسل عمداً إلى طلوع الفجر ثم اغتسلتا وأدركتا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس صح صومهما، لأنهما فعلتا ما هو مباح لهما، فإن تعمدتا ترك الغسل حتى فاتتهما الصلاة بطل صومهما لأنهما عاصيتان بترك الصلاة عمداً، بخلاف ما لو نسيتا ذلك أو جهلتا فصومهما تام لأنهما لم يتعمدا معصية^(١).

وقال الأوزاعي:

والحسن بن حي والعنبري^(٢) عليها القضاء فرطت في الاغتسال أم لم تفرط، لأن حدث الحيض يمنع الصوم بخلاف الجنابة.

ونوقش هذا:

بأن الحيض حدث يوجب الغسل، وتأخير الغسل منه إلى أن تصبح لا يمنع صحة الصوم، وما نكروه لا يصح فإن من طهرت من الحيض ليست حائضاً وإنما عليها حدث موجب للغسل وتأخيرها لا يمنع صحة الصوم كالجنابة^(٣).

(١) المحلى ٢٦٠/٦.

(٢) المغنى ٢١٩/٤.

(٣) المرجع السابق.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى صحة صوم المرأة إذا انقطع الدم عنها قبل طلوع الفجر وإن لم تغتسل إلا بعد طلوعه وذلك بشرطين:
الشرط الأول:

أن ينقطع الدم قبل طلوع الفجر ولو بلحظة انقطاعاً تاماً فإذا وجد جزءاً منه بعد الفجر فإنه يفسد الصوم.

الشرط الثاني:

أن تتوى الصوم قبل الفجر أيضاً وبعد انقطاع الدم، فإن لم تتوى الصوم قبل الفجر فلا يصح صومها، لما روى عن حفصة رضى الله عنها - قال: قال رسول الله - ﷺ -: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"^(٢).

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٣).

(١) الكافي لابن عبد البر ص ١٢٢ وما بعدها، سراج السالك ١/١٩٤، التاج والإكليل على مواهب الجليل ٢/٤٢١، المغنى ٤/٢١٩.

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٨ من هذا البحث.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٧).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة من الآية الكريمة:

أن الله تعالى لما أباح المباشرة إلى تبين الفجر علم أن الغسل إنما يكون بعده^(١).

٢- أن الطهارة ليست شرطاً في الصوم فيصح الصوم بدونها، بخلاف الصلاة فإن الطهارة شرط في صحتها لذا لا تصح الصلاة بدونها.

القول المختار:

قول جمهور أهل العلم وهو صحة صوم المرأة إذا انقطع الدم عنها قبل الفجر ونوت الصوم وإن اغتسلت بعد الفجر لما استدلوا به، ولما ذكروه في الرد على من خالفهم، ولما ورد عن النبي -ﷺ- أنه كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويتم صومه، فقد روت أم سلمة: كان رسول الله -ﷺ-: "يصبح جنباً من جماع لا من حلم ثم لا يفطر ولا يقضى"^(٢).

وتأخير الغسل من الحيض والنفاس حتى الصباح في معناه، فلا يبطل الصوم.

(١) المغنى ٢١٩/٤.

(٢) صحيح مسلم ١٦٧/٣.



المبحث الرابع

الشك في وقت الطهر ورؤية الدم في غير أوان الحيض

وفيهِ مطلبان:

المطلب الأول

الشك في وقت الطهر

إذا استيقظت المرأة بعد طلوع الفجر فشكت أطهرت من الدم قبل الفجر أو بعده؟ فإنه يجب عليها الإمساك والقضاء، إذ لا يزول فرض بغير يقين.

أما الإمساك:

لاحتمال طهرها قبل الفجر.

وأما القضاء:

لاحتمال طهرها بعد الفجر فتصبح حائضاً، ولا كفارة عليها إن لم تصم ولا يلزمها قضاء الصلاة، وعليها قضاء الصوم.

فإن قيل: إن الحيض مانع من وجوب الأداء في كل من الصلاة والصوم والشك موجود في كل منهما، فلم وجب الأداء في الصوم دون الصلاة؟.



أجيب عن ذلك:

بأن سلطان الصلاة قد ذهب بخروج وقتها فلذا لم تؤد، بخلاف الصوم فإنه يستغرق النهار، فللزم فيه حرمة فوجب عليها الإمساك^(١).

أما إذا رأت في ثوبها دم الحيض في رمضان وهي لا تدري متى أصابها فلتتطهر وتقضى يوماً واحداً من الصوم^(٢) مكانه.

المطلب الثاني

رؤية الدم في غير أوان الحيض

إذا أصبحت المرأة صائمة في رمضان، فدفعت دفعة من دم عبيط قبل أوان حيضها ثم ينقطع بقية اليوم، ثم تدفع دفعة أخرى في يوم آخر أقل من الأولى ثم ينقطع ذلك عنها قبل حيضها بأيام.

قال الإمام مالك:

ذلك الدم من الحيض، فإن رآته فلتقطر وعليها قضاء ما أفطرت، فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصلّى وتصوم^(٣).

أما إذا رأت دمًا ليس هو دم الحيض المعتاد، ولم تجزم أنه حيض فصومها صحيح، لأن الأصل عدم الحيض حتى يتبين أنه حيض.

(١) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٨٧/١، التاج والإكليل على مختصر خليل ٤٢١/٢، الفواكة الدواني ٤٧٨/١، الكافي لابن عبد البر ص ١٢٣.

(٢) عوارض الصيام ص ١١٥.

(٣) المنتقى للباجي ٦٦/٢.



المبحث الخامس

حكم الدم الذي تراه الحامل

قد ترى الحامل الدم أثناء الحمل، وقد تراه قرب ولادتها فقط، ونوضح أحكام ذلك في مطلبين:

المطلب الأول

حكم الدم الذي تراه الحامل أثناء حملها

العادة الغالبة في الحامل عدم نزول الدم منها إبان الحمل، ومن غير الغالب أن يعتريها الدم أثناء الحمل. ومن ثم اختلف الفقهاء قديماً وحديثاً في حكم الدم الذي تراه الحامل بعيداً عن ولادتها أهو دم حيض أو استحاضة؟ على رأيين:

الرأى الأول:

يرى أنه دم حيض يمنع الصوم والصلاة والوطء وكل ما يحرم على الحائض وهذا قول المالكية والراجح عند الشافعية، وبه قال شيخ الإسلام ابن تيمية والليث بن سعد وروى ذلك عن الزهري وقتادة وإسحاق^(١).

(١) بداية المجتهد ٥٤/١، مقدمات ابن رشد على المدونة ٥٨/١، مغنى المحتاج ١١٨/١، الميزان الكبرى للشعراني ٩٤/١، المغنى ٤٨٧/١، مجموعة فتاوى ابن تيمية ٢٣٩/١٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الرأى الثانى:

يرى أنه دم استحاضة، فهو دم فساد وعلة لا يمنع صوماً ولا صلاة ولا وطئاً وهو قول الحنفية وقول للشافعية وبه قال الحنابلة وجمهور التابعين. كما روى ذلك عن السيدة عائشة رضى الله عنها^(١).

وسبب الخلاف:

هو عسر الوقوف على ذلك بالتجربة واختلاط الأمرين: فمرة يكون الدم الذى تراه الحامل دم حيض إذا كانت قوة المرأة وافرة والجنين صغيراً، وبذلك أمكن أن يكون حمل على حمل على ما حكاه بقراط وجالينوس وسائر الأطباء. ومرة يكون الدم الذى تراه الحامل لضعف الجنين ومرضه التابع لضعفها ومرضها فى الأكثر فيكون دم علة ومرض. وهو فى الأكثر دم علة^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب الرأى الأول:

على أن ما تراه الحامل هو دم حيض يمنع الصلاة والصوم
استدلوا بالسنة والمعقول:

أما السنة:

فقد روى عن السيدة عائشة أنا سئلت عن الحامل ترى الدم
أتصلى؟ قالت: لا تصلى حتى يذهب عنها الدم^(٣).

(١) الاختيار لتعليل المختار ص ٣٧، معنى المحتاج ١/١١٩، المعنى ١/٤٨٧.

(٢) بداية المجتهد (١/٥٤).

(٣) المدونة ١/٥٩.



فدل قول السيدة عائشة على أن ما تراه الحامل هو دم حيض يمنع من الصلاة، فلا تصح الصلاة حتى تطهر من هذا الدم ومعلوم أنه متى جازت الصلاة جاز الصوم.

ونوقش هذا:

بأن قول السيدة عائشة يحمل على الحبلَى التي قاربت الوضع لأنها إذا رأت الدم قريباً من ولادتها فهو دم نفاس تدع له الصلاة^(١).
وأما المعقول:

فإنه دم متردد بين دمي الحبلَى والعلّة^(٢) والأصل أن المرأة سليمة من العلّة فيكون دم حيض. كما أنه اتصف بصفات دم الحيض وصادف زمن إمكانه فكان حيضاً كغير الحامل^(٣).
واستدل أصحاب الرأي الثاني:

على أن ما تراه الحامل من دم أثناء الحمل هو: دم فساد وعلّة وليس حيضاً ولا يأخذ حكم الحيض. بالسنة والمعقول.
أما السنة فمنها:

١- ما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي -ﷺ- قال:
في سبأيا أوطاس: "لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة"^(٤).

(١) المغنى ٤٨٨/١.

(٢) مغنى المحتاج ١١٨/١.

(٣) المغنى ٤٨٧/١.

(٤) سنن أبي داود ٦٥٤/١ حديث رقم (٢١٥٧).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة من هذا:

أنه جعل وجود الحيض علماً على براءة الرحم، فدل ذلك على أنه لا يجتمع معه^(١).

٢- ما روى عن سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي -ﷺ- قال: "مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أنه جعل الحمل علماً على عدم الحيض، كما جعل الطهر علماً عليه^(٣).

أما المعقول فمنه:

١- المرأة وقت الحمل لا يعتادها الحيض فيه غالباً. فلم يكن ما تراه فيه حيضاً كالآيسة. قال: الإمام أحمد: إنما تعرف النساء الحمل بانقطاع الدم^(٤).

٢- إن الحمل يسد فم الرحم ويصير دم الحيض غذاء للجنين، فما تراه الحامل إنما هو دم استحاضة لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء^(٥).

(١) الاختيار لتعليل المختار ص ٣٧.

(٢) صحيح مسلم ٦٦٣/٣.

(٣) المغنى لابن قدامة ٤٨٧/١.

(٤) المرجع السابق ٤٨٨/١.

(٥) الاختيار لتعليل المختار ص ٣٧، مغنى المحتاج ١١٩/١.



٣- إنه حدث دائم كسلس البول. وقد جعل الحمل دليلاً على براءة الرحم. فدل ذلك على أن الحامل لا تحيض^(١).

القول المختار:

أقول: "والله تعالى أعلم" إن الحامل إذا رأت دمًا ينزل منها في رمضان نهاراً فإن كان نزوله في زمن حيضها المعتاد فهو دم حيض لأنه استمر بها ولم يتأثر بالحمل فيمنع ما يمنعه الحيض من صلاة وصوم وغير ذلك.

أما إذا لم يوافق عادتها فيعرض الأمر على الطبيبات^(٢) المختصات، فإن تبين أنه دم حيض فيحرم عليها ما يحرم على الحائض. وعليها قضاء الصوم في أيام آخر.

وإن تبين أنه دم علة وفساد صحت صلاتها وصومها ووطنها.

(١) المرجع السابق.

(٢) أو الأطباء عند عدم وجود الطبيبات المتخصصات.



المطلب الثاني

حكم الدم الذي تراه الحامل قرب ولادتها

إذا رأت الحامل الدم قرب الولادة فإما أن يكون بطلق^(١) أو بغير طلق. فإن كان بدون طلق فهو دم فساد لا عبرة به ولا يعد حيضاً ولا نفاساً ولا يمنع الصلاة ولا الصوم. فإن تبين كونه قريباً من الوضع، كأن وضعت بعده بيوم أو بيومين أعادت الصوم المفروض إن صامته فيه.

وإن كان بطلق فهو دم نفاس بلا خلاف وحكمه حكم الحيض في المنع من الصلاة والصوم والوطء إن كان قريباً من الوضع وكان علامة عليه.

فإن تبين بُعْده عن الوضع أعادت ما تركته من العبادات الواجبة لأنها تركتها من غير حيض ولا نفاس^(٢).

(١) الطلق: هو وجع الولادة - مختار الصحاح ٣٦٩.

(٢) بداية المجتهد ٥٤/١، المغنى ٤٨٨/١.



المبحث السادس

تعاطي الحبوب والأدوية لمنع نزول الحيض في شهر رمضان

تحرص بعض النساء على الطهارة من دم الحيض في أماكن العبادة كالحرمين، وأوقاتها كالطواف حول البيت وصيام شهر رمضان كاملاً فيتعاطين علاجاً يمنع من نزول الحيض في هذه الأماكن وفي هذه الأوقات فما رأى الفقهاء في ذلك؟.

يقول الأستاذ الدكتور/ مصباح حماد: لم يتعرض أحد من الفقهاء لبيان حكم وسائل تقديم أو تأخير زمن الحيض إلا السادة المالكية، فقد تعرضوا لها عند بيان حكم تعاطي العلاج لرفع الدم أو إنزاله قبل وقته المعتاد^(١). ومجالنا هو الشق الأول وهو تعاطي العلاج لرفع الدم.

فيقول الصاوي (مسألة) من سماع ابن القاسم: من استعملت الدواء لرفعه عن وقته المعتاد، فارتفع فيحكم لها بالطهر. وعن ابن كنانة:

من عادت ثمانية أيام مثلاً، فاستعملت الدواء بعد ثلاثة أيام مثلاً لرفعه بقية المدة، فيحكم لها بالطهر خلافاً لابن فرحون. وقال بعض المالكية:

هذا العلاج مكروه مظنة الضرر^(٢).

من النص السابق يتضح أن لفقهاء المالكية قولان في هذا الشق.

(١) مقال لفضيلته بجريدة صوت الأزهر عدد رمضان عام ١٤٢٣هـ ص ٧.

(٢) الصاوي على الشرح الصغير ٢٠٨/١، بلغة السالك ٧٣/١.



القول الأول:

مشروعية المعالجة مع الكراهة، وتأتى الكراهة من ناحية مظنة الضرر بالمرأة. وعلى كل حال فيحكم لها بالطهر من دم الحيض، ويثبت لها حكم الطاهرات فتصلى وتصوم ويطؤها زوجها وبالجمله يجوز لها كل ما كان محرماً على الحائض، وهذا القول كما هو ظاهر النص لجمهور المالكية.

القول الثانى:

عدم مشروعية المعالجة، ولا يحكم لها بالطهر وإنما هى حائض، وانفرد به ابن فرحون.

وأرى بناءً على من قال بمشروعية المعالجة من المالكية مع الكراهة. أنه يجوز للمرأة أن تتناول من الأدوية ما يرفع عنها دم الحيض فى شهر رمضان، وإذا امتنع الدم فيحكم لها بالطهر من الحيض قياساً على تناول الأدوية التى تؤخر نزول دم الحيض إلى ما بعد الحج فقد كان الصحابة رضى الله عنهم - يسقون نساءهم منقوع شجر الأراك^(١) فى الحج لمنع نزول دم الحيض فى ميعاده حتى لا يحرم من أداء الشعائر فى الحرم بسبب الحيض.

وقياساً عليه يجوز للمرأة أن تتعاطى الأدوية المانعة لنزول الحيض فى شهر رمضان لتصومه كله ويسقط عنها القضاء.

(١) الأراك: شجر من الحمض يستاك بقضبانته وهو نبات شجرى كثير الفروع والأوراق، خوار العود، وله ثمار حمراء داكنة تؤكل، وتنبث فى البلاد الحارة، ويوجد فى صحراء مصر الشرقية. المعجم الوجيز ١٣، المصباح المنير ١٠/١.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فإن قيل: إن النبي -ﷺ- قال لعائشة: «سئ كتبه الله على بنات آدم»^(١) وقول عائشة -رضي الله عنها- كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء للصلاة^(٢).

حيث دل الحديث الأول على أنه -ﷺ- لم يأمر عائشة بأن تتناول شيئاً لإيقاف نزول دم الحيض. ومن ثم فلا يجوز تناول أى علاج لتأخير نزوله بل يبقى على طبيعته التى جعلها الله وفطر عليها بنات آدم.

كما دل الحديث الثانى على حرمة الصوم على الحائض وعليها قضاؤه دون الصلاة. فالقول بتناول ما يمنع نزول الحيض زيادة على النص وهو لا يجوز.

وأجيب عن هذا:

بأنه ليس كل يطلب من النبي -ﷺ- أن ينص عليه بل يكفى أنه لم ينه عن ذلك ومهمة النبي -ﷺ- كانت لبيان الحكم الشرعى وقد بينه وهو أن الحائض لا تطوف وعليها قضاء الصوم دون الصلاة. ولم يحرم تناول ما يمنع من نزول الحيض فى شهر رمضان.

كما أن تناول الأدوية لرفع الحيض أمر دنيوى، فهى مسألة طبية، وليست من الأحكام الشرعية حتى يلزم بيانها.

ثم إن أحوال النساء تختلف بالنسبة لذلك. فقد يضر مثل ذلك الدواء بعضهن دون بعض، وقد يضر إحداهن فى حال دون حال. والمراجع فى ذلك التجربة أو الطبيبات المتخصصات فى طب النساء.

(١) سبق تخريجه ص ١٧٠ من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجه ص ١٦٥ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وإن قيل: إن عدم خروج الحيض قد يسبب أمراضاً للمرأة وقد يمنع الحمل، كما أن بقاءة مخالف لسنة الله الكونية في المرأة فكأننا ننازع القدر.

أجيب عن هذا:

بأن الفیصل فی إصابتها بالمرض من جراء ذلك أو عدمه هو: التجربة أو الرجوع إلى أهل الطب فإن رأوا ضرراً يترتب على تناول الأدوية المانعة من نزل الحيض فيحرم تناولها، لأن من المعلوم أن حفظ النفس واجب فهو مقصد من مقاصد الشريعة قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

وإن رأوا عدم الضرر فلا مانع من استعمال وسائل منع نزول الحيض في شهر رمضان لتصوم المرأة كل أيامه.

كما أن القول بأننا ننازع القدر غير مسلم به إذ ليس في تناول الدواء منازعة للقدر، إذ لا شيء يغلب القدر، فما قدر يكون ولا بد لقوله -ﷺ-: "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"^(٣).

كما أن النبي -ﷺ- أمر بالتداوى فقال: "تداؤوا فإن الله تعالى لم يضع داءً إلا وضع له دواء غير داء واحد: الهرم"^(٤).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٥).

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٢٩).

(٣) جزء من حديث رواه أبو داود في سننه ٧٤٠/٢، حديث رقم (٥٠٧٥).

(٤) المرجع السابق ٣٩٦/٢ حديث رقم (٣٨٥٥).



كما روى أنه قال: "إن الله تعالى أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء، فتداوا ولا تدأوا بحرام^(١)."

ولو كان في هذا منازعة للقدر فإن الفقير إذا طلب الكسب، والمظلوم إذا طلب النصر، والمصاب إذا طلب رفع مصيبتـه يكونون منازعين للقدر^(٢) وهذا لم يقل به أحد.

لذا أرى أنه يجوز للمرأة أن تتناول من الدواء ما يؤدي إلى منع نزول دم الحيض في شهر رمضان بشرط أن يقرر أهل الاختصاص بالطب أو بالتجربة بأن ذلك لا يضر بصحتها عاجلاً أو آجلاً أو بطفلها إن كانت مرضعة. لأنه لم يرد ما يحرم ذلك من كتاب أو سنة. بل جاء في مآثور الصحابة كما سبق أنهم كانوا يجيزون لنساءهم شرب ما يمنع نزول الحيض في موسم الحج، فيجوز ذلك في رمضان قياساً على الحج لإدراك فضيلة شهر رمضان. أما إذا ثبت طبيّاً أو بالتجربة أن دواء منع الحيض سيلحق بها ضرراً فيحرم تناوله لأن الضرر منهي عنه. كما أنها ليست في حالة ضرورة فالله سبحانه وتعالى جعل لها وقتاً آخر للقضاء فيه. قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣) والله تعالى أعلم.

(١) المرجع السابق ٢/٤٠٠ حديث رقم (٢٨٧٤).

(٢) راجع: في ذلك منبر الإسلام عدد رمضان ١٤٠٣ ص ٢٥٥ من فتاوى فضيلة الشيخ/ عطية صقر، ومنبر الإسلام عدد رمضان ١٤٢١ ص ١٣٢ وما بعدها، ومجلة الوعي الإسلامي العدد رقم ٤٤٥، عدد رمضان عام ١٤٢٣ ص ٩٦ إصدار إدارة الإفتاء والبحوث الشرعية في دولة الكويت.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث السابع

أثر الحيض أو النفاس الطارئ على من أفطرت

في نهار رمضان متعمدة قبل طروهما

إذا أفطرت المرأة في نهار رمضان متعمدة ثم طرأ عليها الحيض أو النفاس في ذلك اليوم. فلا خلاف بين الفقهاء في أن القضاء واجب عليها.

واختلفوا في وجوب الكفارة عليها وكان خلافهم على قولين:

للقول الأول:

لا كفارة عليها بسبب هذا العذر الطارئ وهو قول الحنفية وقول للمالكية والأصح عند الشافعية^(١).

للقول الثاني:

تجب عليها للكفارة وهو قول الحنابلة والمشهور عند المالكية وقول الشافعية^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٢/١٠٣٢، بلغة السالك ١/٢٣٢، المجموع ٦/٣٨٩، روضة الطالبين ٢/٢٤٤.

(٢) الفواكه الدواني ١/٤٨٣، المجموع ٦/٣٨٩، المغنى ٤/٢٠١.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول لما ذهبوا إليه:

بأن الحيض دم مجتمع في الرحم لا يخرج مرة واحدة. بل يخرج، شيئاً فشيئاً، فكان الدم موجوداً وقت إفطارها، لكنه لم يخرج وهذا يمنع من وجوب الكفارة عليها^(١)، كما أن النفاس مرض والنفساء إذا أفطرت فلا كفارة عليها أصلاً لجواز الفطر للمريض^(٢) وعليه القضاء فقط فكذاك النفساء.

واستدل أصحاب القول الثاني لما ذهبوا إليه:

بأنها أفطرت متعمدة عالمة بحرمة الفطر فيجب عليها الكفارة لأنها استهانت بحرمة الصوم، وأفسدت صوماً واجباً. كما أن الحيض والنفاس طراً بعد وجوب الكفارة عليها. فلا تسقط الكفارة كما لو يطرأ عذر أصلاً^(٣).

المختار:

أن المرأة إذا أفطرت متعمدة دون أن تدري بوجود العذر وكان موجوداً، فلا كفارة عليها لوجود شبهة وهي وجود الدم في الرحم وهو لا يخرج مرة واحدة والكفارة لا تجب مع الشبهة. وتأثم بفطرها قبل التحقق من العذر والأعمال بالنيات.

أما إذا أفطرت متعمدة ثم طرأ العذر فالراجح عندي هو القول بأن عليها الكفارة لأنها انتهكت حرمة الصوم قبل طروء العذر.

(١) بدائع الصنائع ١٠٣٢/٢.

(٢) عوارض الصيام ١٩٢.

(٣) المرجع السابق، الفواكة الدواني ٤٨٣/١.



المبحث الثامن

حكم فطر الحامل والمرضع في رمضان

إذا لم تخف الحامل والمرضع على أنفسهما أو ولديهما ضرراً من الصوم فصامتا صح صومهما ويجزئهما.

أما إذا أفطرتا، فإما أن تفطرا خوفاً^(١) على أنفسهما من الضرر بسبب الصوم، أو خوفاً على أنفسهما ولديهما، أو خوفاً على الولد فقط، أو بسبب المرض أو السفر.

وأ تناول هذا المبحث بعون الله في ثلاثة مطالب.

(١) الخوف المعتبر بالنسبة للحامل: هو حدوث علة أو مرض يترتب عليه سقوط الجنين أو إصابتها بمرض يؤثر على صحتها الجسدية نتيجة الصوم ويعرضها والجنين للخطر فيباح لها الفطر - ومن الأمراض التي تصيب الحامل إقياء الحمل العنيدة والتشنج النفاسي أو الارتجاج النفاسي والتهاب الحويضة والكلبي الحملي.

والخوف المعتبر بالنسبة للمرضع يكمن في المشقة الشديدة لعدم وجود اللبن في الأم أو قلته، وإنها بحاجة إلى المزيد من التغذية وأن صيامها يعرضها ورضيعها للخطر - الطب النبوي والعلم الحديث ٣٠٣/١، وما بعدها.



المطلب الأول

فطر الحامل والمرضع خوفاً على أنفسهما فقط

أو على أنفسهما وولديهما

إذا خافت الحامل والمرضع على أنفسهما ضرراً من الصوم، أو على أنفسهما وولديهما بأن خافتا من إسقاط الجنين أو قلة اللبن للطفل فيهلك إذا صامتا، فلا خلاف بين الفقهاء^(١) في إباحة الفطر لهما وعليهما القضاء فقط.

والأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢).

فليس المراد بالمرض في الآية عين المرض، لأن المريض الذي لا يضره الصوم ليس له أن يفطر، فكان ذكر المرض كناية عن أمر يضر معه الصوم، والحمل والإرضاع في حكمه فيدخلان تحت رخصة الإفطار كالمريض^(٣).

(١) المبسوط ٩٩/٣، سراج السالك ١٩٨/١، أسنى المطالب ٤٢٨/١، حواشي الشرواني ٤٤١/٣، مغنى المحتاج ٤٤٠/١، المغنى ٢١٩/٤، وما بعدها.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٣) بدائع الصنائع ١٠٢٢/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما السنة:

فقد روى عن النبي -ﷺ- قال: "إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل أو المرضع الصوم أو الصيام"^(١).

فقد أخبر -ﷺ- بأن الله سبحانه وضع أى أسقط الصوم وشطر الصلاة عن المسافر زمن السفر وأباح له الفطر، فكذلك الحامل والمرضع يسقط عنهما الصوم لعطفهما على المسافر في الحديث ويباح لهما الفطر وعليهما القضاء ولا كفارة عليهما كالمسافر^(٢).

أما القصر في الحديث فهو حكم خاص بالمسافر فقط فإنه يقصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين.

وأما الإجماع:

فقد انعقد الإجماع على إباحة الفطر للحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما فقط أو على أنفسهما وولدهما الهلاك، والعمل على هذا عند أهل العلم^(٣).

وأما القياس:

فقالوا بقياس الحامل والمرضع على المريض الذي يرجى برؤه^(٤) فكما جاز له الفطر وعليه القضاء فكذلك الحامل والمرضع، سواء كان

(١) سبق تخريجه ص ٦٥ من هذا البحث.

(٢) المبسوط ٩٩/٣.

(٣) سنن الترمذي ٥٩/٣، نيل الأوطار ٢٧٢/٤.

(٤) المجموع ٢٩٣/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الفطر لغرض نفسه أو لغرض غيره، فإذا كانت الشدة تبيح الفطر للمريض فالحامل والمرضع أولى بذلك^(١).

فإن قيل: إن أفطرتا خوفاً على أنفسهما مع ولديهما فهو فطر ارتفع - انتفع - به شخصان فكان ينبغي الفدية قياساً على ما لو خافتا على ولديهما فقط.

أجيب عن هذا:

بأن الآية وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وردت بعدم الفدية فيما إذا أفطرتا خوفاً على أنفسهما فلا فرق بين أن يكون الخوف مع غيرهما أو لا^(٢). وهذا إذا لحقتهما مشقة.

أما إذا لم تلحقهما مشقة، فهل يجوز لهما الإفطار أم لا؟.

الحامل:

إذا لم يشق عليها الصوم وكانت قوية البنية وافرة الصحة ولا تخشى ضرراً فيجب عليها الصوم، وإن خيف عليها من الضرر فتمنع. وإن كان الصوم يجهدا أو يشق عليها قليلاً لكن لا يخشى عليها من ذلك إن صامت كان لها الخيار بين الصوم والفطر.

(١) شرح منح الجليل ٤١١/١، المجموع ٢٩٤/٦.

(٢) مغنى المحتاج ٤٤٠/١، حواشى الشروانى ٤٤١/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما المرضع:

فإن كان الرضاع غير مضر بها ولا بولدها، أو كان مضرّاً بها ولكن كان هناك مال للابن أو للأب أو للأُم تستأجر منه من يرضعه والولد يقبل غيرها فإنه يلزمها الصوم. وإن كان الصوم يضر بها وتخاف على نفسها أو على ولدها، والولد لا يقبل غيرها، أو يقبل غيرها ولا يوجد مال تستأجر منه، أو يوجد مال ولا يوجد من تستأجره لإرضاعه فإنه يلزمها الإفطار وعليها القضاء.

وإن كان الصوم يجهدا لكن لا تخاف على نفسها ولا على ولدها والولد لا يقبل غيرها، كان لها الخيار بين الصوم والإفطار^(١).

(١) التاج والإكلیل علی مواهب الجلیل ٤٤٧/٢، الخرشی ٢٦١/٢، منح الجلیل



المطلب الثاني

فطر الحامل والمرضع خوفاً على الولد فقط

إذا أفطرت الحامل والمرضع خوفاً على الولد فقط، فلا خلاف بين الفقهاء^(١) في الترخيص لهما بالفطر، وإنما اختلفوا فيما يجب عليهما من حيث القضاء والإطعام، وكان خلافتهم على خمسة أقوال:

القول الأول:

يجب عليهما القضاء فقط - وبه قال الحنفية وهو قول للمالكية واختيار المزني من الشافعية وقول للإباضية وهو مروي عن ابن عباس وبه قال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير والضحاك والنخعي والزهرى وربيعه والأوزاعي وعكرمة وأبو عبيدة وأبو ثور^(٢).

(١) بدائع الصنائع ١٠٢٢/٢، الخرشى ٢٦١/٢، المجموع ٢٩٣/٦، ٢٩٥، مغنى المحتاج ٤٤٠/١، كشف القناع ٣١٢/٢ وما بعدها، شرح النيل ٣٩٠/٣، تحفة الأحوذى ٣٣٠/٣.

(٢) تبين الحقائق ٣٣٦/١، بدائع الصنائع ١٠٢٢/٢ وما بعدها، المبسوط ٩٩/٣، الناج والإكليل ٤٤٧/٢، مغنى المحتاج ٤٤٠/١، المجموع ٣٩٥/٦، المغنى ٢٢٠/٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٧٤/١، أحكام القرآن للجصاص ٢٢٣/١، عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤٣٢/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يجب عليهما القضاء والفدية، وبه قال الشافعية في الصحيح عندهم وهو مذهب الحنابلة وقول للإباضية وبه قال الإمامية، ويروى ذلك عن مجاهد وسفيان وابن عمر وابن عباس^(١).

القول الثالث:

لا يجب عليهما قضاء ولا فدية، وبه قال الظاهرية^(٢).

القول الرابع:

لا قضاء عليهما وعليهما الفدية، وهذا القول يروى عن عبد الله ابن عمر وابن عباس وقتادة وسعيد بن جبير وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب^(٣).

القول الخامس:

فرق بين الحامل والمرضع.

فالحامل يجب عليها القضاء فقط ولا فدية عليها.

(١) مغنى المحتاج ١/٤٤٠، المجموع ٦/٣٩٥، المغنى ٤/٢٢٠، شرح النيل ٣/٣٩٠، المختصر النافع ص ٩٦، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٧٧٤، أحكام القرآن للجصاص ١/٢٢٣، تحفة الأحوذى ٣/٣٣٠.

(٢) المحلى لابن حزم ٦/٢٦٢.

(٣) بداية المجتهد ١/٣١٠، المغنى ٤/٢٢١، المحلى ٦/٢٦٣، شرح النيل ٣/٣٩٠.



أما المرضع فعليها القضاء والفدية وهذا ما ذهب إليه المالكية^(١) والشافعية في وجه لهم وهو قول عند الحنابلة وبه قال: الليث بن سعد^(٢).
وسبب الخلاف:

هو تردد شبههما بين الذي بجهد الصوم وبين المريض. فمن شبههما بالمريض قال: عليهما القضاء فقط. ومن شبههما بالذي بجهد الصوم قال: عليهما الإطعام فقط بدليل قراءة من قرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

أما من جمع عليهما الأمرين فيشبهه أن يكون رأى فيهما من كل واحد شياً فقال: عليهما القضاء من جهة ما فيهما من شبه المريض، وعليهما الفدية من جهة ما فيهما من شبه الذين بجهدهم الصيام، ويشبه أن يكون شبههما بالمفطر الصحيح لكن يضعف هذا، فإن الصحيح لا يباح الفطر.

ومن فرق بين الحامل والمرضع الحق الحامل بالمريض وأبقى حكم الرضع مجموعاً من حكم المريض وحكم الذي بجهد الصوم^(٣).

(١) ويرى بعض المالكية أنه لا إطعام عليها كالحامل. وهو أحسن قياساً على المريض والمسافر، والحامل والمرضع كلاهما أعز، التاج والأكليل على مواهب الجليل ٤٤٧/٢ وما بعدها.

(٢) بداية المجتهد ٣١٠/١، المدونة الكبرى ١٨٦/١، التاج والأكليل ٤٤٧/٢، المجموع ٦٩٣/٦، العزيز شرح الوجيز ٢٤٠/٣ وما بعدها، المغنى ٢٢٠/٤، أحكام القرآن للجصاص ٢٢٣/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٧٤/١، عون المعبود بشرح سنن أبي داود ٤٣٢/٦.

(٣) بداية المجتهد ٣١٠/١ وما بعدها.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على وجوب القضاء فقط على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد فقط بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

فقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

وجه الدلالة من الآية:

أنها أوجبت القضاء على المريض الذي يرجى برؤه بقدر ما فاتته من الصيام، ولا أثر للفدية فيه والحامل والمرضع في حكم المريض والجامع هو: دفع الحرج والضرر، فيجب عليهما ما يجب على المريض وهو القضاء فقط، ولا فدية عليهما لأنه فطر أبيح لعذر، ومن ضم إليه الفدية فقد زاد على النص وهذا لا يجوز^(٢).

ونوقش هذا:

بأن المريض أخف حالاً من الحامل والمرضع لأنه يفطر بسبب نفسه بخلاف الحامل والمرضع فإنما أبيح لهما الإفطار لمعنى في غيرهما فتجب عليهما الفدية^(٣).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) بدائع الصنائع ٢/١٠٢٣، الاختيار لتعليل المختار ص ٢٠٣، المغنى ٤/٢٢٠.

(٣) المغنى ٤/٢٢١.



وأجيب عن هذا:

بأن المراد من المرض المذكور في الآية ليس صورته، بل معناه وقد وجد في الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما فيدخلان في الرخصة، فكان تقدير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾^(١) فمن كان منكم به معنى يضره الصوم فعليه القضاء، والفقهاء متفقون على الفطر والقضاء للحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على أنفسهما، وخوفهما على والدهما كخوفهما على أنفسهما فوجب عليهما القضاء فقط^(٢).
أما السنة فمنها:

١- ما رواه أنس بن مالك عن النبي -ﷺ- قال: إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل أو المرضع الصوم أو الصيام^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

أن النبي -ﷺ- أخبر بأن الله سبحانه وتعالى وضع أي سقط الصوم عن الحامل والمرضع كوضعه عن المسافر لأنه عطفهما عليه من غير استئناف ذكر شيء غيره - ومعلوم أن وضع الصوم عن المسافر إنما هو على وجه إيجاب قضائه بالإفطار من غير فدية، فوجب أن يكون ذلك حكم الحامل والمرضع.

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) بدائع الصنائع ١٠٢٣/٢، التاج والإكليل ٤٤٧/٢، مغنى المحتاج ٤٤٠/١.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٥ من هذا البحث.



كما أن الحديث فيه دلالة على أنه لا فرق بين الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما، لأنه -عليه السلام- لم يفصل بينهما. ولما كانت الحامل والمرضع يرجى لهما القضاء وإنما أبيح لهما الإفطار للخوف على النفس أو الولد مع إمكان القضاء وجب أن تكونا كالمريض الذي يرجى شفاؤه والمسافر^(١) وهذان لا يجب عليهما إلا القضاء فذلك الحامل والمرضع.

ونوقش هذا:

بأن سند هذا الحديث مضطرب وكذلك متنه فلا يصلح للاستدلال به. وعلى تقدير سلامته من الاضطراب فليس هو بمطابق لهذا الباب، إذ حقيقة وضع الصيام عنهما. أن لا قضاء عليهما ولا كفارة^(٢).

وأجيب عن هذا:

بأن الحديث رواة الخمسة وحسنه الترمذي وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم^(٣)، كما أن الحديث صريح في عدم وجوب الفدية على الحامل والمرضع، وأن وجوب القضاء على المريض والمسافر مستفاد من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٤/١.

(٢) الجواهر النقى هامش السنن الكبرى للبيهقي ٢٣١/٤.

(٣) سنن الترمذي ٥٩/٣، نيل الأوطار ٢٧١/٤ وما بعدها.

(٤) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فمن ضم إليه الفدية فقد زاد على النص وهذا لا يجوز إلا بدليل^(١). والحامل والمرضع في معنى المريض والمسافر فلا يجب عليهما إلا القضاء فقط.

٢- ما روى عن قتادة عن الحسن قال: تقضيان صياماً بمنزلة المريض يفطر ويقضى والمرضع كذلك^(٢).

٣- وما روى عن ابن عباس قال: تفطر الحامل والمرضع في رمضان، وتقضيان صياماً ولا تطعمان^(٣).

٤- سئل الحسن البصري عن الحامل والمرضع إذا خافتا على نفسيهما وعلى ولديهما فقال: فأى مرض أشد من الحمل؟ تفطر وتقضى^(٤).

فدلت هذه الآثار على أن الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على أنفسهما أو ولديهما وجب عليهما القضاء فقط كالمرضى الذى يرجى شفاؤه.

وأما المعقول:

فإن الفدية تجب على المريض الميئوس من برؤه، والشيخ للفانى لأنهما لا يستطيعان الصوم، بخلاف الحامل والمرضع فإنهما يستطيعان الصوم بعد زوال عثرهما.

(١) بدائع الصنائع ١٠٢٣/٢.

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٢١٨/٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) التفسير الكبير للرازي ٦٩/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما أن الحامل والمرضع مأمورة كل منهما بصيانة الولد وحفظه إبان الحمل والإرضاع، وهذا لا يأتي بدون الإفطار عند الخوف فكانت مأمورة بالإفطار، والأمر بالإفطار مع الكفارة التي بناؤها على الوجوب عن الإفطار لا يجتمعان^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على وجوب الفدية مع القضاء على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد بالكتاب والأثر والقياس والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٢).

وجه الاستدلال:

أن الآية أوجبت الفدية على الشيخ الفاني^(٣) والحامل والمرضع داخلتان في عموم الآية فتجب عليهما الفدية^(٤) كما تجب على الشيخ الفاني. قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً، والحبلى والمرضع إذا خافتا. قال أبو داود: يعني على أولادهما أفطرتا وأطعمتا^(٥).

(١) العناية على فتح القدير ٣٥٥/٢.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٣) سمي فانياً إما لقربه من الفناء أو لأنه فنيت قواه. العناية على فتح القدير ٣٥٦/٢.

(٤) المغنى ٢٢٠/٤.

(٥) سنن أبي داود ٨٠٩/١ حديث رقم (٢٣١٨).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

قيل في بعض وجوه التأويل: إن (لا) مضمرة في الآية، معناه وعلى الذين لا يطيقونه، وهذا جائز في اللغة قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(١) أى لا تضلوا، وفي بعض القراءات وعلى الذين يطوقونه ولا يطيقونه.

كما أنه لا حجة لهم في الآية لأن فيها شرع الفداء مع الصوم على سبيل التخيير دون الجمع بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٢) وقد نسخ ذلك بوجوب صوم شهر رمضان حتماً بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) وعندهم يجب الصوم والفداء جميعاً فدل على أنه لا حجة لهم فيها^(٤).

الوجه الثاني:

أن الفدية لو وجبت، إنما تجب جبراً للفائت، ومعنى الجبر يحصل بالقضاء ولهذا لم تجب الفدية على المريض الذي يرجى برؤه والمسافر فكذا الحامل والمرضع^(٥).

(١) سورة النساء: جزء من الآية رقم (١٧٦).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٤) بدائع الصنائع ١٠٢٣/٢.

(٥) المرجع السابق، الإقناع ٤٨٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجه الثالث:

إن هذه الآية نسخت بقوله تعالى: «وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ»^(١) ولم يبق حكمها إلا في حق الكبير والمريض الميئوس من برؤه، بهذا قال جمهور الفقهاء^(٢).

وأجيب عن هذا:

بأن الآية وإن نسخت إلا أن الرخصة باقية للشيخ الكبير والعجوز والحامل والمرضع، فإذا خافتا على ولديهما أفطرتا وأطعمتا مكان كل يوم مسكيناً^(٣).

ودفع بأن الحامل والمرضع يلحقهما الحرج في نفسيهما وولدهما بسبب الصوم، والحرج عذر في الفطر كالمرض والسفر فعليهما القضاء ولا كفارة عليهما لأنهما ليستا بجانبتين في الفطر^(٤).

وأما استدلالهم بالآثر:

فقد استدلوا بما روى عن ابن عمر أنه سئل عن امرأة صامت حاملاً فاستعطشت في رمضان. فأمرها أن تفطر وتطعم كل يوم مسكيناً مداً ثم لا يجزيها فإذا صحت قضته^(٥).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) أسنى المطالب ٢٢٨/١، سبل السلام ١٦٢/٢، نيل الأوطار ٢٧٣/٤، المحلى ٢٦٥/٦.

(٣) المذهب للشيرازي ٣٢٨/١، المجموع ٢٩٣/٦.

(٤) المبسوط ٩٩/٣.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٠/٤.



ونوقش هذا:

بأنه قد ورد عن ابن عمر خلافة. فقد روى عنه أن امرأة من قريش سألته وهي حبلى فقال: أفطري وأطعمي كل يوم مسكيناً ولا تقضي^(١).

وإذا تعارض القولان سقط بهما الاستدلال.

وأما استدلالهم بالقياس:

فقالوا: إن فطر الحمل والمرضع بسبب نفس عاجزة عن طريق الخلقة (الجنين والرضيع) فتجب عليهما الفدية قياساً على الشيخ الفاني، لأن الفدية تلزمه لعجزه عن الصوم فكذلك الحامل والمرضع^(٢).

ونوقش هذا القياس من وجهين:

السوجه الأول:

إنه قياس مع الفارق فلا يصلح للاستدلال به. فالشيخ الفاني لا يمكنه قضاء الصوم إذ لا يرجى زوال عجزه فوجب عليه الفدية. بخلاف الحامل والمرضع فعذرهما طارئ يرجى زواله فيجب عليهما القضاء فافترقا. فلو أوجبنا الفدية عليهما مع القضاء لكان جمعاً بين البدلين وهو غير جائز^(٣).

(١) المصنف لعبد الرزاق ٢١٨/٤، المحلى ٢٦٣/٦.

(٢) المغنى ٢٢٠/٤ وما بعدها، كشف القناع ٣١٣/٢.

(٣) التفسير الكبير للرازي ٦٩/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجه الثاني:

إن الفدية على الشيخ الفاني ثبتت بالنص على خلاف القياس فلا يصح القياس عليه^(١)، لأنه لا يجب عليه الصوم بالعمومات. ثم انتقل إلى الفدية لعجزه عن الصيام فأقيمت الفدية مقام الصيام في حقه لعجزه^(٢) بخلاف الحامل والمرضع لقدرتهما على الصوم بعد زوال العذر فلا يجب عليهما إلا القضاء.

وأما استدلالهم من المعقول:

فإن الحامل والمرضع يجب عليهما القضاء باعتبار منفعتيهما بالفطر، وتجب عليهما الفدية باعتبار منفعة الولد لشفتيتهما عليه وحرصاً على الإبقاء عليه^(٣).

ونوقش هذا:

بأن فطرهما يرجى له القضاء فلا يلزمهما الإطعام كالمرريض الذي يرجى برؤه والمسافر.

ولا يجب الإطعام أيضاً باعتبار الولد، لأنه لا صوم على الولد فكيف يجب ما هو خلف عنه!

كما لا يجب في ما له شيء، ولو كان باعتباره لوجب في ماله كنفقته ولتضاعف بتعدد الولد^(٤).

(١) العناية على فتح القدير ٣٥٥/٢.

(٢) فتح القدير ٣٥٦/٢.

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود ٤٣٢/٦.

(٤) المبسوط ٩٩/٣ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل أصحاب القول الثالث:

على عدم وجوب القضاء والفدية على الحامل والمرضع إن أفطرتا من أجل الولد بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(١).

وأما السنة:

١- قوله -ﷺ-: "من لا يرحم لا يرحم"^(٢).

وجه الاستدلال:

يتضح مما سبق أن رحمة الجنين والرضيع فرض، ولا وصول إليها إلا بالفطر، فالفطر فرض؛ وإذا كان الفطر فرضاً فقد سقط عنهما الصوم، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على المريض، والمسافر، والحائض، والنفساء، ومتعمد القى فقط: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٣) وأما تكليف الحامل والمرضع إطعاماً فهذا لا يجوز لقوله -ﷺ-: "إن

(١) سورة الأنعام: جزء من الآية رقم (١٤٠).

(٢) أخرجه: البخارى فى صحيحه ٤٥/٤، وأبو داود فى سننه ٧٧٧/٢ حديث رقم (٥٢١٨).

(٣) سورة الطلاق: جزء من الآية رقم (١).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

دماءكم وأموالكم عليكم حرام ..^(١)، فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع^(٢).

٢- ما روى عن ابن عباس أنه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر. قال علي: ولم يذكر قضاء ولا طعاماً^(٣).

وأما استدلالهم من المعقول:

فقالوا: إن الفقهاء لم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا إيجاب الإطعام فلا يجب شيء من ذلك إذ لا نص في وجوبه ولا إجماع^(٤).

فالحامل والمرضع إن أفطرتا خوفاً على الولد فلا قضاء عليهما ولا إطعام^(٥).

ونوقش هذا الرأي من أربعة أوجه:

(١) جزء من حديث أخرجه ابن ماجه ٢/٢٤، حديث رقم (٣٧٤) وأخرجه الترمذى بلفظ "فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام .. ٤/٤١١ حديث رقم (٢١٥٩) وقال: حسن صحيح.

(٢) المحلى ٦/٢٦٣.

(٣) المرجع السابق ٦/٢٦٤.

(٤) المرجع السابق ٦/٢٦٤.

(٥) المرجع السابق ٦/٢٦٢.



الوجه الأول:

أن ابن حزم جعل الفطر فرضاً على المسافر وأوجب عليه القضاء بعد زوال عذره^(١). والحبلى والمرضع يشبهان المسافر بجامع الحرج في كل فيجب عليهما القضاء إذا زال عذرهما كالمسافر.

الوجه الثاني:

أن ما روى عن ابن عباس قد روى عنه خلافه - فقد روى عنه أنه قال: تَطْرَحُ الحامل والمرضع في رمضان، وتقضيان صياماً ولا تطعمان^(٢)، كما روى عنه أيضاً أنه كان يأمر وليدة له حبلى أن تَطْرَحَ له في شهر رمضان، وقال: أنت بمنزلة الكبير لا يطبق الصيام، فأطرى وأطعمى عن كل يوم نصف صاع من حنطة^(٣) وفي رواية أفطرى وأطعمى كل يوم مسكيناً ولا تقضى^(٤).

الوجه الثالث:

القول بأن الفقهاء لم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا إيجاب الإطعام وهذا يؤدي إلى سقوطهما عن الحامل والمرضع غير مسلم به، لأن الفقهاء اختلفوا في مسائل شتى ولم يسقط باختلافهم شئ.

(١) المرجع السابق ٢٤٣/٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٧ من هذا البحث.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٢١٩/٤.

(٤) المحلى ٢٦٣/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجه الرابع:

أن قوله: لا نص ولا إجماع في وجوب القضاء أو الفدية على الحبلَى والمرضع غير مسلم به أيضاً.

فالقضاء منصوص عليه بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ والحبلَى والمرضع من قبيل المرضى حكماً ومعنى، فيجب عليهما القضاء بعد زوال العذر كالمريض والمسافر.

أما الفدية فمنصوص عليها بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ فقد أوجب سبحانه على الشيخ الكبير والشيخة الكبيرة الفدية، والحبلَى والمرضع تشبهان ذلك فالقول بسقوط القضاء والفدية عن الحامل والمرضع لم يقل به أحد غيره.

واستدل أصحاب القول الرابع:

على أن الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد فلا قضاء عليهما، وعليهما الفدية بالكتاب والسنة.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(١).

وجه الدلالة من الآية:

أنها أوجبت الفدية على الشيخ الفانى ولم توجب عليه القضاء، لأنه لا يطبق الصوم، ويلحق به الحامل والمرضع فتجب عليهما الفدية قال ابن

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

عمر وابن عباس: لا قضاء عليهما والآية تتناولتهما وليس فيها إلا الإطعام^(١).

ونوقش هذا:

بأن الآية وإن أوجبت الإطعام ولم تتعرض للقضاء إلا أننا أخذناه من دليل آخر وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢) والحامل والمرضع يشبهان المسافر والمريض فيجب عليهما القضاء.

كما أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٣). فلا تصلح للاحتجاج بها، وعلى فرض أنها ليست منسوخة فهي للشيخ الكبير والمرأة الهرمة. والحامل والمرضع لا يشبهان ذلك، لأنه لا يمكن إيجاب القضاء على الشيخ الكبير لشيخوخته وزمانته، أما الحامل والمرضع فهما من أصحاب الأعذار الطارئة المنتظرة الزوال فيجب عليهما القضاء كالحائض والنفساء.

كما يرى أهل العلم أن الحمل والإرضاع مرض من الأمراض، فالإطعام لازم في حق لم يطق الصوم لكبره، والفدية تجب جبراً للفائت ومعنى الجبر يحصل بالقضاء في حق الحامل والمرضع كالمريض الذي يرجى شفاؤه والمسافر^(٤).

(١) المغني ٢٢١/٤.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٤) المغني ٢٢١/٤، بدائع الصنائع ١٠٢٣/٢، الموطأ للإمام مالك ص ٢٧٤، سبل

السلام ١٦٢/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما السنة فمنها:

١- ما روى عنه -عليه السلام- أنه قال في الحامل والمرضع "إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وافتدتا"^(١).

٢- ما روى عن ابن عباس قال لأم ولد له حبلى أو ترضع: أنت من الذين لا يطيقون الصيام، عليك الجزاء - أى الفدية - وليس عليك القضاء^(٢).

٣- ما روى عن عبد الله بن عمر قال: الحامل إذا خشيت على نفسها في رمضان تفطر وتطعم ولا قضاء عليها^(٣).

فدللت هذه الأحاديث على وجوب الفدية فقط على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد ولم توجب عليهما القضاء.

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

أن حديث الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وافتدتا لا يصلح للاحتجاج به، فقد قال ابن حجر: هذا الحديث لا أعرفه بهذا اللفظ^(٤).

(١) تلخيص الحبير ٤٥٤/٢.

(٢) رواه الدارقطني في سننه ٢٠٦/٢، وصححه إسناده، تلخيص الحبير ٤٥٥/٢، المحلى ٢٦٣/٦.

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٢١٨/٤.

(٤) تلخيص الحبير ٤٥٤/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجه الثاني:

إذا كان قد روى عن ابن عباس وابن عمر سقوط القضاء عنهما فقد روى عنهما عدم سقوطه.

فقد روى عن ابن عباس قوله: تفطر الحامل والمرضع في رمضان وتقضيان صياماً ولا تطعمان^(١).

وسئل ابن عمر عن امرأة صامت حاملاً فاستعطشت في رمضان، فأمرها أن تفطر وتطعم كل يوم مسكيناً مداً ثم لا يجزيها فإذا صحت قضته^(٢).

وإذا تعارضت الأقوال فلا تكون حجة على إيجاب الإطعام فقط ولا إيجاب القضاء فقط.

واستدل أصحاب القول الخامس:

والذي فرق بين الحامل والمرضع فأوجب على الحامل القضاء فقط، أما المرضع فأوجب عليها القضاء والفدية.

استدلوا بأن الحامل تفطر خوفاً على الجنين فوجب عليها القضاء لأنها أفطرت بعذر لمعنى فيها فهي بمنزلة المريض الذي يرجى برؤه.

أما المرضع ليست بمريضة وإنها أفطرت لمعنى منفصل عنها وهو الرضيع، فوجب عليها القضاء عن نفسها والإطعام عن الولد، ولأنه

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٧.

(٢) سبق تخريجه ص ٢١٠.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

يمكنها أن تسترضع لولدها بخلاف الحامل، فإن الحمل متصل بها والخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها^(١).

ونسوق هذا:

بأن القول بالتفرقة بين الحامل والمرضع في الحكم معارض بما رواه أنس بن مالك عن النبي -ﷺ- أنه قال: "إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل أو المرضع الصوم أو الصيام"^(٢) فلم يفرق الحديث بين الحامل والمرضع.

كما أن المحافظة على الولد واجبة فتأخذ المرضع حكم الحامل فلا يجب عليها إلا القضاء.

وقال ابن حزم:

ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من الصحابة والتابعين^(٣).

القول المختار:

وبعد بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشة ما أمكن مناقشته من الأدلة في هذه المسألة. وأرى أن المختار هو ما ذهب إليه الحنفية ومن وافقهم بوجوب القضاء فقط على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد، وذلك لقوة ما استدلوا به والإجابة عما ورد على أدلتهم من مناقشات ورد أدلة المخالفين لهم، مما أدى إلى عدم التعويل عليها.

(١) المدونة ١/١٨٦، بداية المجتهد ١/٣١٠، المجموع ٦/٢٩٣، العزيز شرح الوجيز ٣/٢٤٠ وما بعدها، المغنى ٤/٢٢٠.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٥ من هذا البحث.

(٣) المحلى ٦/٢٦٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما أن قولهم بالقضاء فقط يتسم بطابع اليسر الذي أمرت به الشريعة الإسلامية.

ولأن عذرهما طارئ متيقن الزوال كالمسافر والمريض الذي يرجى برؤه، كما أن قولهم بعدم وجوب الفدية عليهما فيه دفع الحرج والمشقة عنهما.

لكن إذا كانت المرأة ولوداً لا تنتهي من الإرضاع حتى تحمل، أو تحمل وهي ترضع ولدها ولم تستطع الصوم حتى بلغت سن اليأس^(١) ولم تستطع القضاء ففي هذه الحالة تكون كالمريض الميئوس من برؤه أو كالشيخ الهرم فتجب عليها الفدية.

(١) وهو: السن الذي لا تلد المرأة بعده وقدره بعضهم بخمسين سنة لقول عائشة - رضي الله عنها - إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قرّة عين. أي لا تلد وقدره بعضهم بخمس وخمسين سنة، وقيل: ستون، وقيل: خمسة وسبعون، وقيل: سبعون، وقيل: غير مقدر بمدة - راجع: لسان الحكام ص ٣٣١، فتح القدير ٣١٨/٤، البحر الرائق ١٥١/٤.



المطلب الثالث

فطر الحامل والمرضع لعذر آخر كالمرض أو السفر

إذا كانت الحامل أو المرضع مريضتين أو مسافرتين فأفطرنا بنية الترخص بالمرض أو السفر. فإن كان المرض مزمناً لا يرجى الشفاء منه فتجب الفدية عليهما كالشيخ الفاني.

وإن كان المرض غير مزمّن ويرجى الشفاء منه فعليهما القضاء كالمسافر ولا فدية عليهما بلا خلاف لأن الإقطار للسفر أو المرض مباح لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١).

أما إذا أفطرت الحامل أو المرضع خوفاً على الولد لا بنية الترخص بالسفر أو المرض.

ففي وجوب الفدية وجهان عند الشافعية^(٢).

الوجه الأول:

عليهما القضاء والفدية كما لو لم تكن مسافرة أو مريضة.

الوجه الثاني:

لا فدية عليهما وهو الأصح عندهم لأنها مسافرة أو مريضة والسفر والمرض شبهة في درء الفدية، ولا يوجبان إلا القضاء فقط.

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) المجموع ٢٩٤/٦، الإقناع ٤٨٨/١، مغنى المحتاج ٤٤٠/١.



الفصل الرابع

أعذار أخرى غير ما تقدم تمنع من الصوم وتبيح الفطر للرجل والمرأة على حد سواء

من وجوه اليسر والتخفيف في الشريعة الإسلامية أنها أجازت الفطر لمن لا يقدر على الصوم وذلك لكبر سنه أو من يقوم بأعمال شاقة في نهار رمضان، أو من اشتد به الجوع والعطش والشيق، والمجاهد في سبيل الله، وفرق الإنقاذ، أو من يكره على الإفطار، والصبي والمجنون والمغمى عليه، والنائم في نهار رمضان، ويتضمن هذا الفصل ثمانية مباحث أتناولها بالتفصيل على النحو التالي:



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الأول

رخصة الفطر للشيخ الفاني والمرأة الفانية ونحوهما^(١)

وما يجب على من أفطر بسبب ذلك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

رخصة الفطر للشيخ الفاني والمرأة الفانية

من مظاهر التخفيف في الشريعة الإسلامية أن الله يسر على عباده فيما أوجبه عليهم من فرائض، فلم يكلفهم بما ليس في وسعهم فقال سبحانه ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢) ومن هذا اليسر إباحة الفطر لمن لم يقدر على الصوم كالشيخ^(٣) الهرم والمرأة العجوز في شهر رمضان وعليهما الفدية.

(١) كالمريض الذي لا يرجى برؤه.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٦).

(٣) الشيخوخة مصدر شاخ يشيخ. والشيخ من أدرك الشيخوخة وهي غالباً عند الخمسين وهو فوق الكهل ودون الهرم، والكل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب، وقيل: هو من بلغ الأربعين والهرم هو من يبلغ أقصى الكبر ويطعن في السن جداً ولا يستطيع الصوم في أى فصل من فصول السنة - المعجم الوجيز ص ٣٥٦، المصباح المنير ١/١٢٥، ٢/١٨٨، سراج السالك ١/١٩٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فإن قدر كبير السن ونحوه على الصوم في زمن آخر وجب عليه الصوم ولا قضاء عليه ولا فدية^(١).

فإن أفطر مع القدرة على الصوم أثم وعليه القضاء والكفارة^(٢)، لأن من شرط الفدية استمرار العجز عن الصوم.

فإن قيل: إن القدرة على الصوم بعد حصول الفدية لا تبطل الفدية كما لو قدر على الماء بعد ما صلى بالتيمة، وهنا قد حصل المقصود وبرأت الذمة عما وجب عليه.

أجيب عن هذا:

بأن الفدية هنا على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف، لأن دوام العجز إلى الموت شرط صحة هذا الخلف، فإن الشيخ الفاني هو الذي يزداد ضعفه كل وقت إلى موته^(٣).

وقد اختلف الفقهاء في النص الذي أباح الفطر للشيخ الهرم ولم يوجب عليه القضاء.

فيرى الحنفية^(٤) أن الأصل في ذلك قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينَ».

(١) البحر الرائق ٣٠٨/٢، سراج السالك ١٩٩/١، المجموع ٢٨٢/٦، المغنى لابن قدامة ٢٢١/٤.

(٢) سراج السالك ١٩٩/١، الفواكه الدواني ٤٧٥/١.

(٣) العناية على شرح فتح القدير ٣٥٦/٢ وما بعدها، البحر الرائق ٢٠٨/٢.

(٤) المبسوط ١٠٠/٣، تبیین الحقائق ٣٣٧/١، العناية على شرح فتح القدير ٢٥٦/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فَقِيلَ فِي بَعْضِ وُجُوهِ التَّأْوِيلِ: إِنَّ حَرْفَ (لَا) مُضْمَرٌ فِي الْآيَةِ: مَعْنَاهُ وَعَلَى الَّذِينَ لَا يَطِيقُونَهُ، وَالْعَرَبُ تَحْذِفُ (لَا) إِذَا كَانَ مَوْضِعُهَا ظَاهِرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾^(١) أَيْ لَا تَفْتَأْ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٢) أَيْ لئَلَّا تَضِلُّوا.

وَيَرَى الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ^(٣) أَنَّ عَدَمَ وَجوب الصَّوْمِ عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَنَحْوِهِ مُسْتَفَادٌ مِنْ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: قَوْلُهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤) وَتَكْلِيفُ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالشَّيْخَةِ الْكَبِيرَةِ بِالصَّوْمِ فِيهِ حَرَجٌ وَتَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ فَكَانَ مَرْفُوعًا.

(١) سورة يوسف: جزء من الآية (٨٥).

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (١٧٦).

(٣) أسهل المدارك ٤٢٨/١، المذهب للشيرازي ٣٢٦/١، أسنى المطالب ٢٢٨/١.

(٤) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).



المطلب الثاني

ما يجب على من أفطر بسبب كبر السن ونحوه

الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ومن في حكمها^(١) إذا عجز عن الصوم في جميع السنة فأفطرا.

فلا خلاف بين الفقهاء في سقوط الصوم عنهما ولا قضاء عليهما. كما أنه لا خلاف بينهم في أنه لو قدرا على الصوم وصاما أجزأهما الصوم ولا قضاء عليهما ولا فدية. وإنما اختلفوا في وجوب الفدية عليهما، ومقدارها، والقدر الواجب إطعامه، وهل يجزئ إخراج القيمة وهل تسقط الفدية بالإعسار أم لا تسقط؟.

وأبين ذلك بالتفصيل في أربع مسائل أذكرها على النحو التالي:
المسألة الأولى:

خلاف الفقهاء في وجوب الفدية على من أفطر بسبب كبر السن ونحوه.

اختلف العلماء في وجوب الفدية وعدمها على من أفطر لكبر السن والمريض الذي لا يرجى شفاؤه. وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

ذهب الحنفية والحنابلة والشافعية في الصحيح عندهم إلى القول بوجوب الفدية، وهو قول على وابن عباس، وأبو هريرة وأنس وسعيد بن

(١) كالمريض الذي لا يرجى برؤه.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

جبير وطاوس وإسحاق وقيس بن السائب والثوري والأوزاعي وبه قال الزيدية، وهو قول للإمامية في الأظهر وقول عند الإباضية^(١).

القول الثاني:

وذهب المالكية والظاهرية إلى القول بعدم وجوب الفدية وهو قول ربيعة ومكحول وأبو ثور واختاره الطحاوي من الحنفية وزيد بن أسلم وهو قول للشافعية والإمامية والإباضية واختاره ابن المنذر^(٢). إلا أن الإمام مالك قال: يستحب له الإطعام^(٣).

وسبب الخلاف:

يرجع إلى قراءة من قرأ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ».

فمن أوجب العمل بالقراءة التي لم تثبت في المصحف إذ وردت من طريق الأحاد العدول قال: الشيخ منهم.
ومن لم يوجب بها عملاً جعل حكمه حكم المريض الذي يتمادى به المرض حتى يموت^(٤).

-
- (١) بدائع الصنائع ١٠٢٤/٢، فتح القدير ٣٥٦/٢، البحر الرائق ٣٠٨/٢، المجموع ٢٨٢/٦، الإقناع ٤٨٧/١، المغنى لابن قدامة ٢٢١/٤ وما بعدها، شرائع الإسلام ١٠٨/١، الدراري المضية ٢٤/٢، شرح النيل ٣٨٨/٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧٧/١، أحكام القرآن للجصاص ٢١٩/١، عون المعبود ٤٣٤/٦.
- (٢) الموطأ ص ٢٧٣، أسهل المدارك ٤٢٨/١، المحلى ٢٦٢/٦، المجموع ٢٨٢/٦، شرح الكنز للعيني ١٠٤/١، تبیین الحقائق ٣٣٧/١، شرائع الإسلام ١٠٨/١، شرح النيل ٣٨٨/٣، تفسير القرآن للقرطبي ٧٧٤/١.
- (٣) بداية المجتهد ٣١١/١، أسهل المدارك ٤٢٨/١، سبل السلام ١٦٣/٢.
- (٤) بداية المجتهد ٣١١/١.



رخصة لفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

وهم جمهور الفقهاء على وجوب الفدية على من عجز عن الصوم لكبر السن ونحوه كالمريض الذي لا يرجى برؤه بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

وجه الاستدلال:

أن المراد من الآية الشيخ الفاني إما على إضمار حرف (لا) في الآية كما بينا^(١) وإما على الإضمار (كانوا) أي وعلى الذين لا يطيقونه أي الصوم ثم عجزوا عنه فدية طعام مسكين^(٢). فدلّت الآية على وجوب الفدية على الشيخ الكبير ونحوه إذا عجز عن الصوم.

ونوقش هذا:

بأن هذه الآية منسوخة - كما وري عن سلمة بن الأكوع قال: لما نزلت هذه الآية كان من أراد أن يفطر ويفدى فعل، حتى أنزلت الآية التي بعدها فنسختها^(٣).

(١) راجع: ص ٢٠٩ من هذا البحث.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٢٤/٢.

(٣) صحيح البخارى ٩١/٣، فتح القدير ٣٥٦/٢، تبیین الحقائق ٣٣٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأجيب عن ذلك:

بما روى عن عطاء أنه سمع ابن عباس -رضي الله عنه- يقرأ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطُوقُونَهُ فَدَنِيَّةً طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾.

قال ابن عباس:

ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً^(١).

كما روى أن ابن عباس قرأ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطُوقُونَهُ﴾ يعنى يكلفونه فلا يقدرون على صيامه إلا بجهد ومشقة فجاز لهم الفطر وعليهم الفدية.

كما ورد أن الآية عامة فنخست في الصحيح المقيم بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾. وبقيت الآية محكمة في الكبير والمريض الذي لا يقدر على الصوم، أو يقدر بجهد ومشقة^(٢).

ورواية ابن عباس تقدم على رواية سلمة، لأن قول ابن عباس مما لا يقال فيه بالرأى بل عن سماع، فيقدم قول ابن عباس لأنه الأظهر وأن فهمه من الآية أقرب، ولأنه أفقه من غيره^(٣).

(١) صحيح البخارى ٩١/٣.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢١١/٤، مقدمات ابن رشد على المدونة ١٨٢/١.

(٣) تبیین الحقائق ٣٣٧/١، شرح فتح القدير ٢٥٦/٢، سبل السلام ١٦٣/٢.



وأما السنة فمنها:

١- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه^(١).

٢- ما روى عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: إذا ضعف عن الصوم أطعم عن كل يوم مداً^(٢).

٣- ما روى عن ابن المسيب قال: إذا لم يطق الصيام، افتدى مكان كل يوم إطعام مسكين مداً من حنطة^(٣).

فهذه النصوص دلت على وجوب الفدية على الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم ولا القضاء ومن في حكمه، وعليهم إطعام مسكين عن كل يوم.

وأما الإجماع:

فإن الصحابة -رضي الله عنهم- أجمعوا على وجوب الفدية على الشيخ الكبير والمرأة العجوز ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك فكان إجماعاً^(٤).

وأما المعقول:

فإن الصوم لزم الشيخ الكبير ومن في حكمه لشهود الشهر، وإنما أبيع الفطر لهم لعدم إطاقه الصيام. وعذر الشيخوخة والمرض ليس

(١) أخرجه: الدارقطني في سننه ٢/٢٠٥ وصحح إسناده، سبل السلام ٢/١٦٢.

(٢) المذهب للشيرازي ١/٣٢٦.

(٣) المصنف ٤/٢٢٤.

(٤) تبين الحقائق ١/٣٧٧، فتح القدير ٢/٣٥٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

بعرض زائل حتى يستطيع القضاء بعد ذلك فوجبت الفدية عليهم كمن مات وعليه الصوم^(١)، كما أن الصوم لما فات هؤلاء مست الحاجة إلى الجابر، وتعذر جبره بالصوم فيجبر بالفدية، وتجعل مثلاً للصوم شرعاً في هذه الحالة للضرورة كالقيمة في ضمان المتلفات^(٢).

واستدل القائلون بعدم وجوب الفدية على الشيخ الكبير ومن في حكمه بالكتاب والسنة والقياس.

أما الكتاب:

فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وأما السنة:

فقد استدلوا بقوله -عليه السلام-: "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام"^(٣).

وجه الاستدلال:

أن الآية تفيد بأنه لا يكلف أحد إلا بما في وسعه، والصوم ليس في وسع الشيخ الكبير والمرأة العجوز ومن في حكمهما فيسقط عنهم، وإذا سقط للصوم سقط بدله وهو الإطعام، وأما القول بإيجاب الإطعام عليهم بعد سقوط الصوم لا دليل عليه. كما أن الحديث يفيد بأن الأموال محرمة

(١) المبسوط ١٠٠/٣، البحر الرائق ٣٠٨/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٢٤/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٢١٣ وما بعدها من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فلا تحل إلا بنص أو إجماع، ولا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص أو إجماع^(١).

ونوقش هذا:

بأن الفدية على الشيخ الكبير والمرأة العجوز إذا لم يستطيعا الصوم ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول^(٢).

وليس في الفدية غرامة أو أكل أموال الناس بالباطل، بل في إخراجها امتثالاً لأمر الشارع وبراءة للذمة.

أما القياس:

فإن الشيخ الكبير ونحوهما أفطرا بعذر فكانا كالمريض إذا مات قبل أن يصح، والمسافر إذا مات حال السفر، وكالصبي والمجنون، وقد سقط عن كل هؤلاء فرض الصوم ولم تجب عليهم الفدية فكذلك لا تجب على الشيخ الكبير ونحوه^(٣).

ونوقش هذا:

بأنه قياس مع الفارق فلا يصلح للاستدلال به لأمرين:

(١) المعلى ٢٦٣/٦.

(٢) راجع: أدلة الجمهور ص ٢٢٩ - ٢٣٢ من هذا البحث.

(٣) المنتقى للباقي ٧٠/٢، المهذب ٣٢٦/١، شرح فتح القدير ٣٥٦/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٧٤/١.



الأمر الأول:

أن السفر والمرض كلاهما عذر موجب للقضاء بالنص وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١). فإذا قام المسافر وشفى المريض وجب عليهما القضاء وسقطت الفدية.

أما إذا مات المسافر حال السفر والمريض قبل الشفاء فلا يلزمهما شيء^(٢) بخلاف الكبر فإنه عذر لا يتوقع زواله فهو مسقط للأداء والقضاء فوجببت الفدية خلفاً عن الصوم.

الأمر الثاني:

إن الصبي والمجنون لا يجب عليهما شيء بالنص، وهو ما رواه عليُّ عن النبي ﷺ أنه قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"^(٣).

أما الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة فقد وجبت عليهم الفدية بالنص وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٤).

(٢) مغنى المحتاج ١/٤٤٠، المغنى ٤/٢٢٢.

(٣) أخرجه: أبو داود في سننه ٥٤٦/٢ حديث رقم (٤٤٠٣) ورواه البخاري في صحيحه تعليقاً قال عليُّ: ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ - صحيح البخاري ٣/٣٣٨ ورواه الترمذي في سننه ٤٥٣/٣ بلفظ رفع القلم عن ثلاثة. عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل. حديث رقم (١٤٢٣) قال: حسن غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم.



القول المختار:

بعد بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم في حكم وجوب الفدية وعدم وجوبها على الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ونحوهما إذا عجزوا عن الصوم في حينه أو في أى فصل من فصول السنة وبيان أدلتهم.

فإنى أرى أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائل بوجوب الفدية على الشيخ الكبير ونحوه إذا عجزوا عن الصوم هو المختار عندى لظهور أدلتهم ودفع ما ورد عليها من اعتراض، وضعف ما تمسك به من خالفهم. ولأن المسنين إذا شق عليهم الصوم سقط عنهم ولا يطالبون بالقضاء. وكذلك المرضى الميئوس من شفائهم.

وسقوط الصوم إلى بدل وهو الفدية أولى من سقوطه لا إلى بدل.

كما أن الآية التى أوجبت القضاء على المريض والمسافر، هى التى أوجبت الفدية على العاجز عن الصوم لكبر ونحوه، إذ لا يتوقع زوال هذا العذر عنهم فتجب عليهم الفدية - والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية:

خلاف الفقهاء في مقدار الفدية.

اختلف القائلون بوجوب الفدية أو باستحبابها على الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ونحوهما في مقدار الإطعام. والمشهور من ذلك قولان:



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الأول:

يرى أن مقدار الفدية نصف صاع^(١) من حنطة أو صاع من غيره عن كل يوم أفطره من رمضان، ويجوز في الفدية طعام الإباحة أكلتان مشبعتان، وهذا قول الحنفية وهو قول للإباضية والمؤيد بالله^(٢).

القول الثاني:

يرى أن مقدار الفدية مد^(٣) من الطعام بمد النبي ﷺ - من البر والشعير وغيرهما من أقوات البلد وهو قول المالكية والشافعية، وبه قال طاوس وسعيد بن جبير والأوزاعي وهو قول للإباضية^(٤). والمشهور عند الإمامية^(٥).

(١) الصاع أربعة أمداد - ومقداره بالكيل المصرى قد حان - الصيام أركانه وشروطه للدكتور/ محمد عبد المنعم خميس ص ٧٩.

(٢) المبسوط ١٠٠/٣، الهداية على فتح القدير ٣٥٧/٢، شرح الكنز للعيني ١٠٣/١، شرح النيل ٣٨٣/٣، نيل الأوطار ٢٧٤/٤.

(٣) المد: ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين، ويقدر بالكيل المصرى بثلاث قدح وبالوزن رطل وثلاث عند أهل الحجاز: ورطلان عند أهل العراق المصباح المنير ١٤٠/٢، مختار الصحاح ص ٦١٨، الصيام أركانه وشروطه ص ٧٩.

(٤) المنتقى للباي ٧٠/٢، روضة الطالبين ٢٤٦/٢، المجموع ٢٨٤/٦، شرح النيل ٣٨٣/٣.

(٥) وقيل: مدان جواهر الكلام ٣٣/١٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وروى عن أحمد^(١) مد من بر أو نصف صاع من تمر أو شعير
أو أقط^(٢).

وسبب الخلاف:

هو معارضة القياس للأثر.

أما القياس:

فتشبيه هذه الفدية بفدية الأذى المنصوص عليها.

أما الأثر:

فما روى في بعض طرق حديث الكفارة أن العرق كان فيه خمسة
عشر صاعاً، لكن ليس يدل كونه فيه خمسة عشر صاعاً على الواجب من
ذلك لكل مسكين إلا دلالة ضعيفة، وإنما يدل على أن بدل الصيام في هذه
الكفارة هو هذا القدر^(٣).

(١) المغنى لابن قدامة ٢٠٧/٤، كشاف القناع ٢٠٩/٢.

(٢) الأقط: بضم الهمزة وكسر القاف وبإسكانها مع تثنية الهمزة لبن محمض يابس
غير منزوع الزيد يطبخ أو يطبخ به - المعجم الوجيز ص ٢١، مغنى المحتاج
٤٠٦/١.

(٣) بداية المجتهد ٣١٦/١.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على أن مقدار الفدية نصف صاع من بر أو صاع من غيره بما يلي:

أولاً: أن الوجه في إيجاب الفدية نصف صاع من بر:

١- ما روى عن ابن عباس وقيس بن السائب وعائشة وأبي هريرة وسعيد ابن المسيب في الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم نصف صاع بر^(١).

٢- بالقياس على فدية الأذى، وقد أوجب النبي -ﷺ- على كعب بن عجرة في فدية الأذى إطعام ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين^(٢).

ثانياً: وأما الوجه في إيجاب الصاع من غير البر، قوله -ﷺ- لسلمة بن صخر "فأطعم وسقا من تمر بين ستين مسكيناً"^(٣) والوسق ستون صاعاً فيكون نصيب كل مسكين صاعاً.

ونوقش هذا:

بأن هذا الحديث مختلف فيه فلا يصلح للاستدلال به^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٢/١، السنن الكبرى للبيهقي ٢٧١/٤.

(٢) صحيح مسلم ٢٨٩/٣، أحكام القرآن للجصاص ٢٢٢/١.

(٣) أخرجه: أبو داود في سننه ٦٧٣/١ وما بعدها حديث رقم (٢٢١٣).

(٤) المغنى ٢٠٨/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل أصحاب القول الثاني:

على أن الفدية مد من الطعام بأدلة كثيرة منها:

١- ما روى عن ابن عباس قوله: إذا عجز الشيخ الكبير عن الصيام أطعم عن كل سوم مداً مداً^(١).

٢- ما روى عن ابن عمر قوله: إذا ضعف عن الصوم أطعم عن كل يوم مداً^(٢).

فدل على أن الإجزاء بمد هو قول ابن عباس وابن عمر ولا مخالف لهما من الصحابة^(٣).

ونوقش هذا:

بأنه قد ورد عن ابن عباس وعن الصحابة خلاف ذلك.

فقد روى عن ابن عباس وقيس بن المسائب وعائشة وأبي هريرة وسعيد بن المسيب أن الفدية نصف صاع بر.

وهذا قول عضده الأكثر من الصحابة والتابعين^(٤) فالقول بأنه لا مخالف لابن عباس وابن عمر قول غير مسلم به.

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٧١/٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٣١.

(٣) المنتقى للباقر ٧٠/٢.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٢/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

هو أن الفدية إطعام مسكين عن كل يوم سواء كان ذلك مداً أو صاعاً أو نصف صاع، لأن الآية ذكرت فدية طعام مسكين من غير فوق أو تحديد في ذلك^(١).

كما روى أن أنس لما ضعف عن الصوم عاماً صنع جفنة^(٢) من ثريد^(٣) ودعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم^(٤) من غير أن يحدد ذلك بصاع أو نصف أو مد، كما أنه لم يأت في المرفوع ما يدل على التقدير، فيكفي في الفدية إطعام المسكين وإشباعه من غالب قوت البلد أو من قوت المفدى وقوت أهله، فإن أخرج المفدى أجود من قوت بلده أجزأه، وإن كان أنقص من قوته لم يجزئه، والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: العدد الواجب إطعامه في الفدية وهل يجزئ إخراج قيمة الفدية نقداً؟:

من أفطر لعذر كالمرض أو الكبر ولم يستطع القضاء في أى فصل من فصول السنة وجبت عليه الفدية وهى إطعام مسكين عن كل يوم أفطره، وهذا مما لا خلاف فيه عند جمهور الفقهاء.

(١) عوارض الصيام ص ١٣٦.

(٢) جفنة: أى قصعة - المعجم الوجيز ص ١٠٩.

(٣) الثريد: هو ما يفت من الخبز ثم يبل بمرق - المعجم الوجيز ص ٨٣.

(٤) سنن الدارقطني ٢/٢٠٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وإنما وقع الخلاف بينهم فيما لو كرر المكفر الإطعام لمسكين واحد عن عدة أيام أفطرها، فهل يجزئه ذلك أم لابد من إطعام عدد من المساكين بقدر عدد الأيام التي أفطرها؟.

وكان خلافهم على قولين - والخلاف هنا كالخلاف فيما لو كرر المظاهر إطعام مسكين واحد لمدة شهرين في كفارة الظهر. وقد سبق بيان ذلك الخلاف في الظهر^(١) فلا داعي لتكراره.

وأما إخراج قيمة الفدية نقداً فقد اختلف الفقهاء في إخراجها نقداً كاختلافهم أيضاً في إخراج قيمة الإطعام نقداً في كفارة الظهر، والخلاف هنا كالخلاف هناك وقد قدمت تحقيق ذلك في الظهر^(٢) فليرجع إليه من شاء.

المسألة الرابعة: الإعسار بالفدية:

إذا وجدت الفدية على الشيخ الكبير والمريض الميئوس من شفائه وكان معسراً فهل تلزمه إذا أيسر أم تسقط عنه؟.

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

(١) راجع: بحثنا الظهر وكفارته في الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة ص ٢٢٣.

(٢) البحث السابق ص ٢٤٩.



القول الأول:

ذهب إلى أن من لم يقدر على الفدية لعسرته يستغفر الله ويستقبله^(١) وتسقط عنه ولا يلزمه أداؤها ولو أيسر بعد ذلك وهذا قول الحنفية وقول للشافعية ورواية للحنابلة^(٢).

القول الثاني:

تلزمه الفدية وتكون ديناً في ذمته إلى اليسار ولا تسقط عنه وهو قول الشافعية وظاهر كلام الإمام أحمد^(٣).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على سقوط الفدية بالإعسار بالمنقول والمعقول.

أما المنقول:

فقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤).

(١) أي يطلب من الله أن يقبله عثرته ويصفح عنه - المعجم الوجيز ص ٥٢٣.

(٢) فتح القدير ٢/٢٥٧، كنز البيان ص ٤٨، رد المحتار على الدر المختار ١١٩/٢ ط إحياء التراث العربى، المجموع ٢٨٣/٦، المبدع ١٧/٣.

(٣) المجموع ٢٨٣/٦، أسنى المطالب ٤٢٨/١، المبدع ١٧/٣.

(٤) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٦).



برخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة من الآية:

أن الله سبحانه لم يكلف عباده بما فوق طاقتهم وبما لا تسعه قدرتهم، والشيخ الكبير والمريض الميئوس من شفاؤه ونحوهم قد عجزوا عن أداء الفدية حال وجوبها فتسقط عنهم ولا يجب عليهم شيء.

وأما المعقول:

فإن من وجبت عليه الفدية وعجز عنها تسقط عنه كما في زكاة الفطر إذا عجز عنها. ونوقش هذا:

بأن هذه الفدية تخالف زكاة الفطر، لأن زكاة الفطر لها أمد تنتهي إليه، أما هذه لا أمد لها تنتهي إليه^(١) فتثبت في ذمته إلى اليسار. واستدل أصحاب القول الثاني:

على عدم سقوط الفدية بالإعسار بالمنقول والمعقول.

أما المنقول:

فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

إنها أوجبت أن ينظر المعسر عامة لضيق من جهة عدم المال إلى وقت اليسار، فيدخل فيه الشيخ الفاني والمريض الميئوس من برؤه إذا أعسر. فالفدية لا تسقط كال كفارة وكالقضاء في حق المريض والمسافر.

(١) فتح الباري ٤/١٤٩.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٠).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما المعقول:

فإن حق الله تعالى المالى إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب يثبت في نمته، وإن لم يكن على جهة البذل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك إذ سببه فطره^(١).

كما أن الفدية بدل عن الصوم الواجب الذى لا يسقط بالعجز فكذا بدله.

القول المختار:

هو القول الثانى القائل بثبوت الفدية فى نمته إذا كان معسراً، فإن أيسر لزمته، فإن لم يفد حتى مات لزم إخراجها من تركته إن كان له تركة، وإن لم يحدث له يسار ومات معسراً فتسقط عنه لأنه لم يكن بوسعه الأداء.

(١) أسنى المطالب ١/٤٢٨.



المبحث الثاني

في إباحة الفطر في نهار رمضان لشدة الجوع أو العطش أو الشبق والاستنكار
والامتحان ولأصحاب الأعمال والمهن الشاقة والمجاهد
في سبيل الله وفرق الإنقاذ البحري والدفاع
المدني ونحوهم وما يجب عليهم

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول

إباحة الفطر في نهار رمضان لشدة الجوع والعطش

وما يجب على من أفطر بسبب ذلك

لا خلاف بين الفقهاء فيمن اشتد به الجوع أو العطش في نهار
رمضان وفاق حد طاقته واحتماله وخشى على نفسه الهلاك أو نقصان
بعض الحواس إذا صام وذلك عن طريق تجربة أو إخبار طبيب مسلم ثقة
عدل أنه يباح^(١) له الفطر ولو كان مقيماً صحيح البدن ويحرم عليه
الصوم^(٢)، فإن لم يفطر حتى هلك أو حلت آفة بجسده، فقد خالف ما أمر

(١) التعبير بإباحة الصوم لا ينافي وجوبه كما صرح بذلك الغزالي ونحوه - أسنى
المطالب ٤٢٢/١.

(٢) مجمع الأنهر ٢٤٩/١، الفواكه الدواني ٤٧٥/١، أسنى المطالب ٤٢٢/١، روضة
الطالبين ٢٣٤/٢، الكافي للمقدسي ٣٤٥/١، المحلى ٢٢٩/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

به الشرع وهو المحافظة على النفس وعدم إلقاءها في التهلكة، قال سبحانه: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١).

وأنه ترك ما يسر الله به على عباده فيما كلفهم به ورفع الحرج عنهم قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢).

وقال -ﷺ-: "فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم"^(٣).

وقال أيضاً: "إن الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحداً إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا"^(٤).

ما يجب على من أرقه الجوع والعطش فأفطر في نهار رمضان:

ذهب ابن حزم إلى أن الجوع والعطش إن خرج به إلى حد المرض فعليّه القضاء، وإن لم يخرج به إلى حد المرض فصومه صحيح ولا قضاء عليه لأنه مغلوب مكره مضطر^(٥).

وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾^(٦) ولم يأت من القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره أو مغلوب، بل أسقط الله القضاء عن زرعه القئ وأوجبه على من تعمد^(٧).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٥).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٣) سبق تخريجه ص ٣٧ من هذا البحث.

(٤) سبق تخريجه ص ١١ من هذا البحث.

(٥) المحلى ٢٢٩/٦.

(٦) سورة الأنعام: جزء من الآية (١١٩).

(٧) المحلى ٢٢٩/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى أنه يجب عليه القضاء مطلقاً بلغ حد المرض أو لم يبلغ، ويقضى ولو في فصل الشتاء فإن قدر على الصوم ولم يصم كان آثماً وعليه القضاء والكفارة.

أما إذا لم يقدر على الصوم كأن استمر به هذا العذر فهو كالشيخ الفاني أو المريض الذي لا يرجى برؤه فيسقط عنه الصوم وعليه الفدية^(٢).

وإن أتعب نفسه في شيء أو عمل حتى أجهده العطش فأفطر لزمته الكفارة في قول للحنفية وقيل: لا تلزمه^(٣).

ولكن هل يمسك من أرهقه الجوع والعطش بقية اليوم الذي أفطرو فيه أم يستديم الفطر؟.

للمالكية في ذلك قولان:

القول الأول:

استدامة الفطر في بقية يومه بالأكل والشرب والجماع وهو قول سحنون، لأنه لما جاز له الفطر في يومه مع العلم بأن اليوم رمضان فجاز له أن يستديم الفطر كالمريض والمسافر.

(١) رد المختار على الدر المختار ١١٥/٢، ط إحياء التراث العربي، سراج السالك ١٩٩/١، المجموع ٢٨٣/٦، الكافي للمقدس ٣٤٥/١.

(٢) رد المختار على الدر المختار ١١٥/٢، د إحياء التراث العربي، الفواكه الدوانسي ٤٧٥/١، الخرشي ٢٤٢/٢.

(٣) مجمع الأنهر ٢٤٩/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

ليس له استدامة الفطر بعد زوال عذره وهو قول ابن حبيب لأن الفطر جاز للضرورة، فإذا زالت رجع إلى أصل التحريم.

قال الخمي:

والقول الأول أقيس لأنه فطر لوجه مباح كالمستعطش إذا كان يعلم أنه لا يقدر على الصوم إلا أن يشرب في نهاره مرة واحدة فله أن يبيت الفطر ويأكل ويصيب أهله^(١).

ولو كان برجل مرض ويحتاج في نهار رمضان إلى الشيء اليسير من الدواء ليشربه لم يؤمر بالصيام ولا بالكف عما يضطر إليه^(٢).

وأما الإباضية فمنهم من قال: إن كان محتاجاً إلى الماء وخاف من الضرر إن شرب الماء وحده ولم يسبقه أكل فله أن يخلطه بعسل أو دقيق وعليه القضاء.

وإن لم يخف ضرراً من شرب الماء وحده لم يجز به إلا الماء وإن كان محتاجاً للطعام وحده لم يجز له إلا الشرب، إلا إذا تعذر الأكل بدون الشرب معه أو قبله أو بعده، ولا يأكل إلا بقدر ما يحفظ به نفسه ومنهم من قال: لا يعرف حد لمضطر بالعطش دون الشبع.

ونذكر بعضهم أن من اضطر إلى الشرب فشرب ثم أكل عالماً بوجوب القضاء عليه، أو اضطر إلى الطعام فأكل ثم شرب، أو أكل أو

(١) المنتقى للباقي ٥٢/٢، مواهب الجليل والتاج والإكليل ٣٩٥/٢.

(٢) التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ٣٩٢/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

شرب ضرورة ثم زاد على ذلك تأمينا على نفسه انهدم صومه ووجب
عليه الكفارة المغلظة، قياساً على ما لو صح المريض ولم يخف ضرراً
فأكل أو شرب^(١).

وأما المستعطش مبالغة في العطش وهو من لا يصبر عن شرب
الماء لعة أو خلقة، والعطاش داء يصيب الإنسان وغيره فيشرب الماء فلا
يروى ولا يتمكن من ترك شرب الماء طول النهار^(٢) فله أن يفطر إذا بلغ
منه الجهد، ولا يعد الشرب إلى غيره، فإن برئ قضى وإن لم يقدر فلا
شيء عليه عند المالكية^(٣).

وقال الإمامية:

إن برئ قضى وإن لم يبرأ يتصدق عن كل يوم بمد^(٤) يؤيد هذا
القول ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عكرمة بن عمار قال: سألت
طاوساً عن أمي وكان بها عطاش فلم تستطع أن تصوم رمضان، فقال:
تطعم كل يوم مسكيناً مدبر^(٥).

(١) شرح النيل ٣/٣٣٦ وما بعدها.

(٢) المعجم الوجيز ص ٤٢٣، سراج السالك ١/١٩٩.

(٣) مواهب الجليل وبهامشه التاج والإكليل ٢/٤١٤.

(٤) المختصر النافع ص ٩٦.

(٥) المصنف ٤/٢٢٣.



المطلب الثاني

إباحة الفطر لشدة الشبق^(١) في نهار رمضان

من اشتد به الشبق وخاف أن ينشق ذكره أو أنثياه^(٢) ومثانته^(٣) إن لم يجامع في نهار رمضان فيباح له الجماع لأنه كالمرضى الخائف على نفسه، فله أن يطأ زوجته^(٤) لأن هذا مما تدعوا إليه الضرورة وعليه القضاء ولا كفارة عليه، فإن تعذر القضاء لدوام شبقه فعليه الفدية كالشيخ الفاني^(٥) فإن أمكن دفع شهوته بغير جماع كالمباشرة دون الفرج ونحو ذلك لم يجز له الجماع حتى لا يفسد صوم زوجته لعدم الضرورة.

لأن الضرورة تقدر بقدرها، ولا يجوز الزيادة على ما تندفع به الضرورة كأكل الميتة أبيع عند الضرورة لسد الرمق^(٦) فلم يبيح ما ورائها كالشبع من الميتة، أو كالمصائل^(١) إذا اندفع بالأسهل لا ينتقل إلى

(١) الشبق: هو ذروة النشاط الجنسي ويصحبه قذف المنى بما يحويه من الحيوانات المنوية من قضيب الرجل في مهبل المرأة - الموسوعة الطبية الحديثة (١١٦٦/٨).

(٢) هما: الغدتان اللتان تنتجان الهرمون التناسلي الذكري الهام - المعجم الوجيز ص ٢٦، الموسوعة الطبية الحديثة ٨/٨٣٤.

(٣) وهي العضو الذي يختزن فيه البول قبل إخراجة وهو كيس أجوف ذو جدر عضلية ويوجد أسفل البطن يوصله بالكليتين أنبوتان يعرفان بالحالب - المرجع السابق ١١/١٦٦٣.

(٤) حاشية العدوى على الخرشي ٢/٢٣٩، المبدع ٣/١٥، كشاف القناع ٢/٣١١.

(٥) الفروع ٣/٢٩.

(٦) الرمق: أي ما يمسك قوة الشخص ويحفظها - المصباح المنير ١/١٥٥.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كالشبع من الميتة، أو كالصائت^(١) إذا اندفع بالأسهل لا ينتقل إلى غيره.
فإن جامع بعد دفع شهوته وجبت عليه الكفارة.

فإن كان له امرأة أخرى أمة أو كتابية أو مجنونة أو طهرت من
الحيض نهاراً فله أن يطأها، ولا يفسد صوم المسلمة بالوطء لعدم
الضرورة إليه.

وإن كانت له امرأتان إحداهما مفطرة بسبب الحيض والأخرى
صائمة فأيهما يطأ؟.

للحائض في ذلك وجهان:

الوجه الأول:

وطء الصائمة أولى لأن الله تعالى نص على النهي عن وطء
الحائض في كتابه قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى
فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ
فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٢).

ولأن وطأها فيه أذى لا يزول بالحاجة إليه.

(١) الصائت: هو الذي يثب ويسطو على غيره ليقهره - المعجم الوجي ص ٣٧٤،

المعجم الوسيط ٥٢٩/١، مختار الصحاح ص ٣٧٣.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٢٢).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يتخير لأن وطء الصائمة يفسد صيامها فتتعارض المفسدتان
فيتساويان^(١).

وأما المريض الذي ينتفع بالجماع في مرضه فحكمه حكم من
خاف تشقق فرجه، وعليه القضاء فإن تعذر القضاء لدوام شبقه فعليه
الفدية كالكبير الذي عجز عن الصوم^(٢).

(١) المغنى لابن قدامة ٢٣١/٤، الشرح الكبير للمقننى على المغنى ١٤٤/٤.

(٢) كشاف القناع ٣١١/٢، المبدع ١٥/٣.



المطلب الثالث

إباحة الفطر للاستذكار وأداء الامتحان في نهار رمضان

ترد أسئلة كثيرة إلى لجان الفتوى من بعض الطلاب المدارس والجامعات تتضمن أنهم سيؤدون الامتحان في بعض أيام من رمضان، ولا بد لهم فيها من بذل الجهد في المذاكرة والتحصيل استعداداً للامتحان فهل يعد ذلك عذراً يبيح لهم الفطر شرعاً في هذه الأيام لأجل الامتحان والاستذكار وعليهم القضاء بعد ذلك أم لا؟.

وللإجابة عن هذا السؤال:

أولاً: بالنسبة للامتحان:

فإنه لا يعد في ذاته عذراً يبيح الفطر، وكم أداه أناس وهم صيلم، ولكن إذا غلب عن ظن أحد هؤلاء الطلاب وهو صحيح مقيم خوف المرض إذا صام مع أداء الامتحان إما بإمارة ظهرت أو بتجربة وقعت، وإما بإخبار طبيب حاذق لا مجرد التوهم والتخيل فإنه يباح له الفطر شرعاً حفاظاً على مستقبله^(١) وعدم أخذ الغير مكانه، والشرع الحنيف فيه من اليسر والتخفيف ما لا يخفى.

فالطالب الذي لا يستطيع أداء الامتحان مع الصوم لبلوغه حداً من الإعياء يضر به وهو مضطر لأداء الامتحان اضطرار الفقير إلى عيشه،

(١) فتاوى شرعية وبحوث إسلامية لفضيلة الشيخ/ حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية سابقاً ٣٤٢/١ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ولابد منه في وقته المحدد له وفي تركه فيه مضرة له فيباح له الفطر
وعليه القضاء في أيام آخر ليس فيها هذه الضرورة.

أما إذا استطاع أداء الامتحان مع الصوم بدون أن يلحقه مرض أو
إعياء ضار فإنه يجب عليه الصوم ويحرم عليه الفطر^(١).

ثانياً: أما بالنسبة للاستذكار:

فإن استطاع الطالب أن يرتب أوقاتاً للمذاكرة ليلاً دون أن يؤثر
ذلك على أدائه في الامتحانات، وجب عليه أن يفعل ذلك ويحرم عليه
الفطر.

وأما إذا كان لا يمكنه الاستذكار إلا نهاراً وكان الصيام يضعفه
جداً عن التحصيل حل له الفطر وعليه القضاء^(٢).

(١) المرجع السابق.

(٢) فقه الصيام دراسة فقهية مقارنة للإستاذ الدكتور/ حسين عبد المجيد حسين
ص ٢٨٣ وما بعدها.



المطلب الرابع

إباحة الفطر لأصحاب الأعمال والمهن الشاقة في نهار رمضان

قد يكون المسلم صحيحاً مقيماً لكنه يقوم بعمل شاق في نهار رمضان لكسب نفقته ونفقة من يعولهم، ولا يجد للرزق سبيلاً غير هذا العمل الشاق، كالخباز والحداد والحصاد وعمال المناجم والمحاجر وصهر الحديد ونحوهم ممن يقومون بأعمال شاقة يشق معها الصوم^(١) بسبب ما يتعرض له الجسم من فقد كميات ضخمة من السوائل والأملاح والتي يفقدها تؤثر على أجهزة الجسم.

فهؤلاء وأمثالهم إن استطاعوا الصوم مع قيامهم بهذه الأعمال وجب عليهم الصوم وإن أفطروا أثموا.

وإن خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو، أو خافوا ضياع أسرهم إن تركوا هذه الأعمال، فإنه يباح لهم الفطر وعليهم القضاء، وذلك للضرورة سواء كانوا يعملون لأنفسهم أو بالأجر أو تبرعاً^(٢).

ودليل إباحة الفطر لهؤلاء وأمثالهم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣).

(١) ويدخل في ذلك المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة إذا شق عليهم الصوم.

(٢) رد المختار على الدر المختار ١١٥/٢، ط دار إحياء التراث العربي، الفواكه الدواني ٤٧٥/١، حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ١٨٥/٣، كشاف القناع ٣١٠/٢.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٥).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما أنه لو ترك عمله هذا والذي لا يجد أو لا يجيد غيره، فإنه قد يسأل الناس وسؤال الناس حرام^(١)، فكان الفطر له أولى وعليه القضاء ولا يجوز الفطر لمن يقوم بالأعمال الشاقة في نهار رمضان إلا بتوافر سبب شرطي.

الشرط الأول:

إذا خاف الإنسان على نفسه ضرراً أو مشقة شديدة من الصوم مع هذا العمل. ويثبت الضرر بالتجربة أو بإخبار طبيب مسلم ثقة متخصص فإذا ثبت ذلك فيجوز له الفطر، كذلك إن خاف هلاك زرع أو ماشيته، أو يخشى سرقة ماله ولم يجد من يعمل له بأجرة المثل وهو يقدر عليها فجاز له الفطر قياساً على جواز قطع الصلاة وهي أقل من الصوم.

كذلك يجوز الفطر لمن أجر نفسه في عمل شاق مدة معلومة فجاء رمضان، وإن كان عنده ما يكفيه خلال شهر رمضان إذا لم يرض المستأجر يفسخ الإجارة^(٢).

الشرط الثاني:

ألا يوجد عنده ما يكفيه وعياله خلال شهر رمضان، ولم يجد عملاً لا يؤدي به إلى الفطر ويضره ترك هذا العمل الشاق فيباح له الفطر، أما من كان عنده ما يكفيه وعياله طوال شهر رمضان ولا يضوه

(١) رد المحتار على الدر المختار ١١٥/٢، ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) منحة الخالق على البحر الرائق ٢/٢٠٤، الفتاوى الهندية ١/٢٠٨، الفواكه الدواني

١/١٧٥، كشف القناع ٢/٣١٠.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ترك هذا العمل، أو وجد عملاً لا يضعفه عن الصوم فلا يجوز له أن يتركه ويقوم بالعمل الشاق إذ لا ينبغي للناس أن يتكلفوا من العمل ما يمنعهم من أداء فرائض الله^(١).

الشرط الثالث:

أن يتعذر عليه العمل ليلاً أو نصف النهار، لأن من أمكنه العمل ليلاً لا يجوز له الفطر، إلا إذا لم يكفه حاجته فيجوز له العمل نهاراً ويفطر.

ومن أمكنه العمل نصف النهار فلا يجوز له الفطر، قياساً على أقصر يوم من أيام الشتاء، لكن يقال: إن طول النهار وقصره لا دخل له في الكفاية، لأن الحاجة تختلف صيفاً وشتاءً وغلاء ورخصة وكثرة العيال وقتلهم، فيرجع ذلك إلى نية العامل ويفوض إليه حملاً على الصلاح^(٢).

الشرط الرابع:

ألا يمكنه تأخير هذا العمل إلى ما بعد رمضان. فإن أمكن تأخيرها لم يجز له الفطر.

(١) منحة الخالق ٢/٢٠٤، التاج والإكليل ٢/٣٩٥، كشف القناع ٢/٣١٠، الفروع ٢٨/٣.

(٢) منحة الخالق ٢/٢٠٤، رد المحتار على الدر المختار ٢/١١٥، ط دار إحياء التراث العربي، الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٧٤.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الشرط الخامس:

ألا يقصد بهذا العمل وما يترتب عليه من مشقة لمحض الفطر
فمن قصد ذلك يعامل بنقيض مقصوده فلا يباح له الفطر. كالمسافر إذا
قصد بسفره محض الرخصة ليفطر^(١). أو ليجامع.

الشرط السادس:

أن ينوى الصوم ليلاً ولا يفطر إلا عند حصول المشقة كشدة
الجوع والعطش^(٢)، فيفطر وينوى بفطره الرخصة فإذا تحققت هذه
الشروط جاز له الفطر وإلا فلا.

ما يجب على من يقوم بعمل شاق في رمضان ولم يجد غيره
وأفطر لعذر المشقة.

العمل الشاق إما أن يكون دائماً إلى آخر العمر أو غير دائم.
فإذا كان العمل الشاق دائماً إلى آخر العمل ولم يجد العامل كفايته
وعياله إلا باحتراف هذا العمل فيجب عليه أن يبيت نية الصوم من الليل.
فإن لحقته مشقة شديدة لا تحتمل عادة وخشى الهلاك أو التلف
سقط عنه الصوم ويباح له الفطر وعليه الفدية^(٣) قياساً على الشيخ الفاني
والمريض الذي لا يرجى برؤه.

(١) بلغة السالك ١/١٣٩، الروض المربع ١/١٣٩.

(٢) الفواكه الدواني ١/٤٧٥.

(٣) رد المحتار ٢/١١٥، طبعة دار إحياء التراث العربي.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ولا يجب عليه الإيصاء بالفدية، لأن وجوب الإيصاء بالفدية فرع وجوب القضاء، ولم يجب علة القضاء.

أما إذا لم تلحقه مشقة ولم يخف ضرراً فلا يجوز له الفطر، فإن أفطر أثم.

وأما إذا كان العمل الشاق غير دائم ولم يحتمل الصوم أفطر وعليه القضاء في أيام آخر، قياساً على المسافر والمريض الذي يرجى برؤه إذا زال عذرهما بالإقامة والشفاء.

المطلب الخامس

إباحة الفطر للمجاهد في سبيل الله في نهار رمضان

أجاز الفقهاء^(١) الفطر للمجاهد في سبيل الله في نهار رمضان إذا كان الصوم يضعفه عن القتال. لأن القتال يحتاج إلى الإفطار ليتقوى به المجاهد، سواء كان المجاهد مسافراً للقاء العدو أو مقيماً^(٢). وكذلك يباح له الإفطار إذا حاصر العدو بلدة من بلدان المسلمين^(٣).

فإذا كان الفطر أبيح للمسافر لمجرد السفر، فإباحة الفطر للمجاهد أولى، لأن القوة في السفر تختص بالمسافر، والقوة هنا للمجاهد

(١) البحر الرائق ٣٠٣/٢، مجمع الأنهر ٢٤٩/١، كشف القناع ٣١٠/٢ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) زاد المعاد ٤٦/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

والمسلمين. كما أن مشقة الجهاد أعظم من مشقة السفر، والمصلحة
الحاصلة بالفطر للمجاهد أعظم من المصلحة بفطر المسافرين^(١).

والمجاهد يباح له الفطر في حالتي الحرب والسلام.

فأما في حالة الحرب:

فيباح له الفطر في أي مرحلة من مراحل الحرب. دفاعاً أو
هجوماً أو دعماً أو معاونة أو احتياطاً وفي أي سلاح من الأسلحة. ويجب
عليه القضاء متى تمكن من ذلك.

وأما في حالة السلم:

فإن كان النظام العسكري يحتم على المقاتل تلقى التدريبات الشاقة
والإعداد والمناورات أو التمرکز أو الاستعداد للمواجهة والاشتباك مع
العدو لدى صدور الأوامر إليه بذلك. فله أن ينوى الصوم عن رمضان في
كل ليلة كأصحاب الأعمال الشاقة^(٢).

فإن لحقته مشقة أفطر ولا أثم عليه، لأن وجود الزاد مع المقاتل
يرفع من معنوياته القتالية ويكون أكثر اطمئناناً واستقراراً وأقوى رغبة
في القتال حتى النصر. ثم يقضى بعد ذلك ما أفطره من رمضان.

وإن لم يخف من الضعف ولم تلحقه مشقة من الصوم أتم صومه
وكذلك المدنيون الذي يتطوعون في الحرب والمقاومة. والأدلة على إباحة
الفطر للمجاهد ثابتة بالكتاب والسنة.

(١) الفواكه الدواني ٢٧٥/١، نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسي ١٨٥/٣.

(٢) الطب النبوي ٣١٠/١ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فمن الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(١)، وقد فسر النبي -ﷺ- القوة بالرمي^(٢)، والرمي لا يتم ولا يحصل به مقصوده إلا بما يقوى ويعين عليه من الفطر والغذاء^(٣).

ومن السنة:

وردت أحاديث كثيرة تدل على جواز الفطر للمقاتل ومنها:

١- ما روى عن أبي سعيد الخدري قال: لما بلغ النبي -ﷺ- مر الظهران فأذننا بقاء العدو، فأمرنا بالفطر فأفطرنا أجمعون^(٤).

٢- ما روى عنه أيضاً أنه قال: سافرنا مع رسول الله -ﷺ- إلى مكة ونحن صيام قال: فنزلنا منزلاً فقال رسول الله -ﷺ-: "إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم" فكانت رخصة. فمنا من صام ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: "إنكم مصبحوا عدوكم، والفطر أقوى لكم فأفطروا" وكانت عزمة فأفطرنا^(٥).

(١) سورة الأنفال: جزء من الآية رقم (٦٠).

(٢) سنن أبي داود ١٧/٢ حديث رقم (٢٥١٤) وابن ماجه ٩٤٠/٢ حديث (٢٨١٣).

(٣) زاد المعاد ٤٧/٢.

(٤) سنن الترمذى ٥٩٤/٣، حديث رقم (١٦٨٤) وقال: حسن صحيح.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٨/٣ وما بعدها، عون المعبود ٤٢/٧ وما بعدها، شرح معاني الآثار للطحاوى ٦٥/٢ وما بعدها.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن من وصل في سفره إلى موضع قريب من العدو فالفطر له أولى. وإذا كان لقاء العدو متحتماً فالإفطار عزيمة لأن الصائم يضعف عن القتال إذا لم يفطر لذا قال -ﷺ- في عام الفتح لأصحابه: "تقووا لعدوكم"^(١).

فرخص بالفطر للمجاهد عند لقاء العدو وعند الإعداد للمواجهة وعليه القضاء في أيام آخر.

(١) موطأ الإمام مالك ص ٢٦٢.



المطلب السادس

إباحة الفطر لفرق الإنقاذ البحري والدفاع المدني ونحوهم إذا لم يتمكنوا من القيام بأعمالهم إلا بالفطر في نهار رمضان

إذا شاهد أحد أفراد الدفاع المدني سواء كان من فرق الإنقاذ البحري أو النجدة أو الإغاثة أو الإطفاء ونحوهم أدمياً معصوماً أو حيواناً محترماً مشرفاً على الغرق أو الحرق أو معرضاً للموت أو لتلف عضو من أعضائه تحت الانقراض أو ما مائل ذلك وجب عليه الإنقاذ^(١). فإن أمكن الإنقاذ مع المحافظة على صومه لم يجز له الفطر، وإذا لم يتمكن من الإنقاذ إلا بالفطر ليتقوى به وجب له الفطر، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وعليه القضاء بعد ذلك، لأن فطره ارتفق به شخصان وهو حصول الفطر للمضطر والخلص لغيره^(٢). وهل تلزمه الفدية أم لا؟.

ذهب الحنابلة^(٣) إلى أنه لا تلزمه الفدية وهو قول للشافعية^(١)، لأنه كالمسافر والمريض لا يجب عليهما إلا القضاء فكذلك المنقذ وذهب الشافعية^(٢) في الأصح عندهم إلى لزوم الفدية كالمرضع.

(١) والإنقاذ ليس واجباً على فرق الدفاع المدني فحسب بل هو واجب كل من يقدر على الإنقاذ.

(٢) المجموع ٣٧٣/٦، الإقناع ٤٨٨/١، أسنى المطالب ٤٢٩/١، السروض المربع ١٣٩/١، كشف القناع ٣١٤/٢، تصحيح الفروع ٣٧/٣.

(٣) كشف القناع ٣١٤/٢.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

أنه ينوى الصوم من الليل فإن تطلب عمله الفطر أفطر وعليه القضاء فقط، ولا تلزمه الفدية لأنه أفطر ضرورة لإنقاذ نفس محترمة والقول بقياسه على المريض في وجوب الفدية عليه قول بعيد عن القيلس فلا يحتج به.

وإن دخل الماء في حلقه دون قصد صح صومه كمن طار إلى حلقه غبار أو دقيق^(٣) لأن ذلك من قبيل الضرورات التي تبيح المحظورات.

وإن أفطر لإنقاذ مال فقط وجب عليه القضاء ولا فدية عليه، لأنه فطر لم يرتفق به إلا شخص واحد ولا يجب الفطر لأجله بل هو جائز^(٤).

(١) المجموع ٣٧٣/٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) كشف القناع ٣١٤/٢.

(٤) الإقناع ٤٨٨/١، مغنى المحتاج ٤٤١/١.



المبحث الثالث

حكم صوم المكره

قد يجبر المكلف على إفساد صومه بالأكل أو الشرب أو الوطء فيفطر خوفاً على نفسه من القتل أو إتلاف عضو من أعضائه ولا يقدر على دفع ما هدد به المكره. وأتناول هذا المبحث بالتفصيل في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

إكراه الصحيح المقيم والمريض والمسافر على الفطر

قد يقع الصائم تحت تأثير الإكراه^(١) فيقدم على الفطر مكرهاً.

والمكره قد يكون صحيحاً مقيماً، وقد يكون مريضاً أو مسافراً وأتناول ذلك في مسألتين:

(١) الإكراه لغة: القهر وأكرهه على الأمر قهره عليه. والإكراه اصطلاحاً: هو حمل الغير على أمر ممتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه ويصبر الغير خائفاً به فانت الرضا بالمباشرة. المعجم الوجيز ص ٥٢٣، كشف الأسرار للبزدوى ٣٨٣/٤. وشروط الإكراه خمسة:

١- أن يكون الإكراه من قادر كسلطان أو تغلب كاللص ونحوه.
٢- أن يغلب على ظن المكره "بفتح الراء" نزول الوعيد به في الحال أن لم يجبه إلى طلبه.

٣- عجز المكره "بفتح الراء" عن دفع إكراه المكره "بكسر الراء" بهرب وغيره.
٤- كون الشيء المكره به متلفاً نفساً أو عضواً أو موجباً غماً لعدم الرضا أما السب والشتم فليس بإكراه.

٥- كون المكره "بفتح الراء" ممتنعاً عما أكره عليه لحق الله أو العبد - رد المحتار ١٢٢/٥ وما بعدها، مغنى المحتاج ٢٨٩/٣ وما بعدها، المغنى ١٢١/١٠.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المسألة الأولى: إكراه الصحيح المقيم على الفطر:

إذا أكره الشخص الصحيح المقيم على الفطر إكراهاً ملجئاً^(١)، بأن هدد شخص بالقتل أو بقطع عضو من أعضائه إذا لم يمتثل لأمره فإنه يباح له الفطر، والصوم أفضل. فلو أمتنع عن الإفطار وصبر حتى قتل فإنه يثاب عليه، لأن وجوب الصوم كان ثابتاً قبل الإكراه. وإذا كان الصوم واجباً حال الإكراه والإفطار حراماً، كان حق الله قائماً، فهو بامتناعه بذل نفسه لإقامة حق الله طلباً لمرضاته فيثاب عليه.

أما لو كان الإكراه غير ملجئ كما لو هدد بسلب ماله أو بالحبس إن لم يفطر. فلا يباح له الفطر، وكذلك إن هدد بقتل ولده. لأنه لا يعذر بصيانة نفس غيره.

المسألة الثانية: إكراه المريض والمسافر على الفطر:

أما لو أكره المريض أو المسافر وكانا صائمين. فإن الإفطار يباح لهما سواء كان الإكراه ملجئاً أو غير ملجئ، فإن امتنع المريض أو المسافر عن الفطر حتى قتل كان آثماً، لأن الله أباح الفطر للمريض والمسافر أصلاً دون إكراه.

والفرق بين المريض والمسافر وبين الصحيح المقيم.

أن الصوم واجب على الصحيح المقيم، قبل الإكراه من غير رخصة الترك أصلاً فلما أكره رخص له في ترك الصوم لا في إسقاط

(١) الإكراه الملجئ: هو ما يفسد الرضا ويعدم الاختيار ويوجب الإلجاء ويكون التهديد فيه بقتل النفس أو إتلاف عضو. والإكراه غير الملجئ هو ما يعدم الرضا ولا يوجب الإلجاء، ويكون التهديد فيه بالضرب الشديد أو القيد أو الحبس، تبين الحقائق ١٨١/٥.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجوب، فكان الوجوب قائماً. فإن امتنع عن الفطر كان له الأجر لأنه أخذ بالعزيمة. وبذل نفسه لإقامة حق الله تعالى.

أما المريض والمسافر. فإن الوجوب مع رخصة الترك كان ثابتاً قبل الإكراه، فكان للإكراه أثر آخر لم يكن ثابتاً قبله، وليس ذلك إلا إسقاط الوجوب رأساً وإثبات الإباحة المطلقة^(١). فيباح له الأكل بل يجب عليه فإن امتنع حتى قتل أثم لوجود الرخصة.

المطلب الثاني

الإكراه على إفساد الصوم بالأكل أو الشرب

قد يكره شخص غيره على إفساد صومه تحت التهديد بالقتل أو بقطع عضو من أعضائه إذا لم يمثل لأمر المكروه وينفذ ما أمره به وهو الأكل أو الشرب، فيقوم المكروه بفعل ما أكره عليه بنفسه وهو ذاكراً لصومه، أو يفعل به المكروه بأن يصب الماء أو الطعام في حلقه مكرهاً أو نائماً. وأبين ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: أفسد المكروه صومه بنفسه تحت التهديد وهو ذاكراً لصومه:

اختلف الفقهاء في حكم صوم المكروه إذا أفسد صومه بنفسه تحت التهديد وهو ذاكراً لصومه على رأيين:

(١) البحر الرائق ٣٠٥/٢، بدائع الصنائع ١٠٢٢/٢، حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح ٣٩٨.



رخصة للفر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الرأى الأول:

يرى بطلان صومه ويجب عليه القضاء بذلك قال الحنفية ما عدا زفر وبه قال المالكية وهو قول للشافعية والإباضية^(١).

الرأى الثانى:

لا يبطل صومه ويجزئه ولا كفارة عليه بهذا قال زفر من الحنفية والحنابلة وابن حزم والزيدية وهو قول للشافعية والإباضية^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب الرأى الأول:

على عدم صحة صوم المكروه بما يلى:

- ١- إن المقصود من الصوم معناه وهو كونه وسيلة إلى الشكر والتقوى وقهر الباعث على الفساد، ولا يحصل شئ من ذلك إذا وصل الغذاء إلى جوف الصائم.
- ٢- إن ركن الصوم وهو الإمساك قد فات بسبب لا يغلب وجوده ويمكن التحرز منه فى الجملة، وبفواته لا يبقى معه الصوم فيجب عليه القضاء، كمن فاتته ركن من أركان الصلاة^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠٠٨/٢ وما بعدها، تبين الحقائق ٣٢٢/١، المنتقى ٥٣/٢ وما بعدها، مغنى المحتاج ٤٣٠/١، شرح النيل ٤٢٣/٣.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٠٨/٢، تبين الحقائق ٣٢٢/١، كشف القناع ٣٣٠/٢، شرح منتهى الإرادات ٤٤٩/١، المحلى ٢٢٤/٦، السيل الجرار ٥٠/٢، مغنى المحتاج ٤٣٠/١، شرح النيل ٤٢٣/٣.

(٣) بدائع الصنائع ١٠٠٩/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣- إن الفطر حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه كما لو أكل لدفع الضرر والجوع^(١) فيجب عليه القضاء.

واستدل أصحاب القول الثاني:

على صحة المكروه لما ذهبوا إليه بما يلي:

١- بما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -ﷺ-: "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أنه جعل حكم المكروه كحكم الناسي لأنه معطوف عليه. والناسي معفو عنه شرعاً بالنص. فقد روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه"^(٣).

والمكروه أعذر من الناسي، لأن الناسي وجد منه الفعل حقيقة وانقطعت نسبته عنه شرعاً بالنص، وهذا لم يوجد منه الفعل أصلاً، وكما

(١) مغنى المحتاج ١/٤٣٠.

(٢) أخرجه: الحاكم في المستدرک ٢/٢١٦ وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، والحديث حسنه النووي في الأربعين الأحاديث النووية ص ١٠٧، وأخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عباس بلفظ "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان .. الخ" وقال: إسناده صحيح إن سلم من الإنقطاع، والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن نعيم في الطريق الثاني ١١١، وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس ١/٦٩٥ حديث رقم (٢٠٤٥).

(٣) صحيح مسلم ٣/٢١٢، الدارقطني ٢/١٧٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

لا يفسد صوم الناسي فكذلك لا يفسد صوم المكروه بل عدم فساد صوم المكروه أولى^(١).

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

إن حديث "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" فهذا في حكم الآخرة. وأما في حكم الدنيا فليس على إطلاقه بدليل أن من ألتف مالا وهو مكروه لم يبرأ من مطالبة صاحبه.

الوجه الثاني: هناك فرق بين الإكراه والنسيان:

١- أن الإكراه عذر لا يغلب وجوده.

أما النسيان فهو عذر يغلب وجوده. كما أن النسيان من قبل من له الحق وهو المولى -عنه- والإكراه من قبل غيره فافترقا.

٢- أن المكروه مخاطب بالأكل لدفع الضرر عن نفسه أما الناسي فليس مخاطباً بأمر ولا نهى^(٢).

القول المختار:

هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني: القائل: بصحة صوم المكروه ولا كفارة عليه لأنه مضطر لذلك لدفع الضرر عن نفسه ولا حيلة له في الامتناع، فيصح صومه لانتفاء القصد والفعل منه، ولا يأنم بالفطر ولا يجب عليه شيء لأنه مغلوب على أمره. والله تعالى أعلم.

(١) البدائع ١٠٠٨/٢، مغنى المحتاج ٤٣٠/١.

(٢) المرجع السابق، البحر الرائق ٢٩٢/٢.



المسألة الثانية:

أفسد المكره صوم المكره بأن صب الماء أو الطعام في حلقه مكرهاً أو كان نائماً.

اختلف الفقهاء في حكم صوم المكره إذا وصل الماء إلى حلقه أو جوفه مكرهاً أو كان نائماً وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

يرى أن صومه صحيح ولا شيء عليه، بذلك قال الشافعية في الأظهر عندهم وبه قال الحنابلة وابن حزم^(١). لقوله -عليه السلام-: "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٢).

القول الثاني:

يفسد صومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه، بذلك قال المالكية وبه قال الحناطي والرافعي في رواية شاذة ومردودة^(٣). وقالوا: إذ لا فرق بين أن يفعل المكره ما أكره عليه بنفسه أو يفعله غيره.

القول المختار:

هو القول الأول القائل بأن صوم المكره صحيح. لأنه مضطر معدوم الاختيار فلا شيء عليه وصومه صحيح لقوله -عليه السلام-: "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٤).

(١) المذهب للشيرازي ٣٣٥/١، روضة الطالبين ٢٢٧/٢، المجموع ٣٦٨/٦، كشف

القناع ٣٢٠/٢، المحلى ٢٢٤/٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من هذا البحث.

(٣) الخرشي ٢٥٠/٢، المدونة ١٨٦/١، المجموع ٣٦٨/٦.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثالث

الإكراه على إفساد الصوم بالجماع في نهار رمضان

الإكراه على الجماع في نهار رمضان قد يقع على المرأة، كما يقع على الرجل وأتناول ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: إكراه المرأة على الجماع في نهار رمضان:

إذا أكرهت المرأة على الجماع في نهار رمضان، أو جومعت وهي نائمة فإن الفقهاء قد اختلفوا في حكم صومها وما يجب عليها على رأيين:

الرأى الأول:

يفسد صومها ويجب عليها القضاء ولا تجب عليها الكفارة ولو طأوعته في وسط الجماع، لأنها طأوعته بعد ما صارت مفطرة.

وهذا ما ذهب إليه الحنفية ما عدا زفر^(١) وبه قال المالكية^(٢)

(١) بدائع الصنائع ٢/١٠٠٩، الجوهرة النيرة ١/١٨٠، الهداية شرح بداية المبتدى ١٣٠/١.

(٢) هذا عند المالكية في التي جومعت وهي نائمة فعليها القضاء ولا كفارة عليها. أما التي أكرها زوجها فعليها القضاء وفي وجوب الكفارة عليها وجهان:



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

والحنابلة^(١)، وقول الإباضية^(٢) وبه قال الحسن والثوري والأوزاعي^(٣).

الرأى الثانى:

يرى أن صومها صحيح ولا قضاء عليها ولا كفارة. وهو قول زفر من الحنفية^(٤) والشافعية^(٥) وابن حزم^(٦) وهو قول للإباضية^(٧) وهو قول عبيد الله بن الحسن وأبو سليمان وغيرهم^(٨).

أحدهما: أن الكفارة عليه لأن أكرهها على ما يوجب الكفارة ولا ذنب لها كما لو أكرهها على الوطء فى الحج فيكفر عنها بعق أو إطعام والولاء لها وبهذا قال جمهور أصحاب مالك.

الثانى: لا كفارة عليه ولا عليها وبه قال سحنون. لأن الكفارة لم تجب عليها فلم تجب عليه من أجلها. وأما القياس على الحج فلا يصح، لأن الحج عمده وخطؤه سواء. وإذا قلنا يكفر عنها فقد قال المغيرة يكفر عنها بعق أو إطعام والولاء لها. المدونة ١٨٦/١، حاشية الرهونى ٣٦٢/٢، المنتقى للباجى ٥٤/٢.

(١) المغنى ١٩٧/٤.

(٢) شرح النيل ٤٢٤/٣ ، ٤٦٥.

(٣) المغنى ١٩٧/٤.

(٤) بدائع الصنائع ١٠٠٩/٢.

(٥) قال الشافعية: إن قهرها على الوطء يربط أو غيره فصومها صحيح وعلى زوجها الكفارة، وإن أكرهها بغير ذلك حتى مكنته من نفسها ففى فطرها قولان أصحهما أن صومها صحيح والثانى فسد صومها وعليهما الكفارة وتكون الكفارة عليه وحده قطعاً - المجموع ٣٦٨/٦ ، ٣٨٢..

(٦) المحلى لابن حزم ٢٢٤/٦.

(٧) وعلى زوجها ما على مفسد رمضان عمداً من وزر وكفارات وقضاء زيادة على ما لزمه من ذلك لنفسه بجماع - شرح النيل ٤٢٥/٣.

(٨) المحلى ٢٢٥/٦.



الأدلة

استدل أصحاب الرأي الأول:

على وجوب القضاء على المكروهة بما يلي:

١- الجماع فعل ينافي الصوم وبالوطء يفسد صومها به كالصلاة والحج ويوجب عليها القضاء.

٢- إن الإكراه عذر مبيح للفطر كالمرض والسفر، وهما يوجبان القضاء عند زوال العذر، فكذا الإكراه يوجب القضاء.

٣- إنه جماع في الفرج، والصوم عبادة يفسدها الوطء. فيجب عليها قضاء اليوم الذي جومعت فيه وهي مكروهة.

واستدلوا على عدم وجوب الكفارة على المرأة المكروهة عليها بما

يلي:

١- إن المرأة معذورة في هذا غير عاصية، فأنعدمت الكفارة لعدم القصد.

٢- أن الكفارة تجب بالجناية الكاملة، وهذه ليست بجناية، لأن الإكراه يرفع المأثم، والكفارة تجب لرفع المأثم ولا إثم هنا^(١).

واستدل أصحاب الرأي الثاني:

على أن المرأة المكروهة لا قضاء عليها ولا كفارة بما يلي:

(١) الجوهرة النيرة ١/ ١٨٠.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من أثر

١- ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من نسي وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه"^(١).

وجه الاستدلال:

أن الله سبحانه أسقط القضاء على الناس، فيقاس عليه المكروه. بل العذر هنا في الإكراه أبلغ من الناس لعدم القصد^(٢).

ونوقش وجه الاستدلال:

بأن إلحاق شيء بشيء إنما يصح لو كان في معناه من كل وجه. والأمر هنا ليس كذلك، فالنسيان يغلب وجوده، أما الإكراه فهم نادر الوجود^(٣)، كما أن الأكل يعذر فيه بالنسيان بخلاف الجماع^(٤).

٢- ما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- قال: "من ذرعه القيئ فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض"^(٥).

وجه الاستدلال من هذا الحديث:

أنه دل عليه أن القيئ إذا حصل بغير اختيار للصائم فصومه صحيح وليس عليه قضاء^(١)، ولا كفارة، والإكراه على ما يفسد الصوم

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من هذا البحث.

(٢) الهداية ١٣٠/١.

(٣) العناية على شرح فتح القدير ٣٨٠/٢.

(٤) المغنى ١٩٧/٤.

(٥) أخرجه: الترمذى فى سننه ٦٢/٣ حديث رقم (٧٢٠) وقال: حسن غريب، وأبو

داود ٧٢٤/١ حديث رقم (٢٣٨٠) وابن ماجه ٥٣٦/١ حديث رقم (١٦٧٦).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

حصل للصائم كذلك بغير اختياره فكان صومه صحيحاً وليس عليه قضاء ولا كفارة.

٣- إن المكره مغلوب على أمره وكل ما غلب عليه الصائم فلا قضاء عليه ولا كفارة - والمرأة ملجئة أو نائمة ولم يوجد منها فعل، فلم تفطر قياساً على ما لو صب في حلقها ماء بغير اختيارها^(٢).

الرأى المختار:

بعد عرض الآراء وأدلتها في هذه المسألة فإن المختار عندى هو الرأى الثانى القائل: بأن المكره على الوطء صومها صحيح ولا قضاء عليها ولا كفارة، وذلك لما استدلوا به من النصوص التى لا توجب القضاء ولا غيره على الناسى ومن ذرعة القى لحصول ذلك بغير اختيار منهما، والمكره كذلك فهو معدوم الاختيار - كما أنه لم يأت نص من القرآن أو السنة يوجب القضاء على مكره مغلوب على أمر - والله تعالى أعلم -.

المسألة الثانية: إكراه الرجل على الوطء فى نهار رمضان:

إكراه الرجل على الوطء له حالتان:

أما أن يكون الإكراه على الوطء من الغير أو من امرأته.

(١) المذهب للشيرازى ٣٣٥/١.

(٢) المغنى ١٩٧/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الحالة الأولى:

الإكراه من الغير على وطء زوجته في نهار رمضان.

إذا أكره الغير رجلاً على وطء زوجته^(١) ففعل فاختلف الفقهاء في إيجاب القضاء والكفارة عليه.

فأما القضاء: فقد أوجب عليه الحنفية والمالكية والحنابلة وهو قول للإباضية^(٢). لأن صومه فسد بالوطء فوجب عليه القضاء.

وقال الشافعية إن صومه صحيح ولا يجب عليه القضاء^(٣) وهو قول للإباضية^(٤) لأن الفعل حصل بغير اختياره.

وأما الكفارة فقال الحنفية وأكثر أصحاب الإمام مالك والحنابلة في رواية وقول للشافعية بعدم وجوبها على الزوج^(٥).

(١) أما لو أكره على الزنا بامرأة أو طئها بشبهة فتجب كفارتان على كل واحد منهما كفارة. وقيل: تجب على الرجل كفارة ولا شيء عليها إن قلنا: أن الكفارة عنه خاصة، وإن قلنا: عنه وعنهما فعليها في مالها كفارة أخرى، المجموع ٣٨٣/٦.

(٢) البحر الرائق ٢/٢٩٧، حاشية الرهوني ٢/٢٦٢، المغنى لابن قدامة ٤/١٩٨، شرح النيل ٣/٤٢٣.

(٣) وهذا إذا لم ينزل. فإن أنزل للشافعية وجهان:

أحدهما: لا يبطل صومه، لأنه لم يبطل بالإيلاج فلم يبطل بما حدث منه وهو الإنزال.

والثاني: يبطل صومه وعليه القضاء، لأن الإنزال لا يحدث إلا عن قصد واختيار، المجموع ٦/٣٦٩.

(٤) شرح النيل ٣/٤٢٣.

(٥) البحر الرائق ٢/٢٩٧، حاشية الرهوني ٢/٢٦٢، المغنى لابن قدامة ٤/١٩٨، المجموع ٦/٣٦٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدلوا لما ذهبوا إليه بما يلي:

١- قوله -عليه السلام-: "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(١) فالحديث لم يوجب شيئاً على المخطئ والناسي والمكره لوجود العذر^(٢).

٢- إن الكفارة تجب على من جامع باختياره، ويأثم به في نهار رمضان، وهذا لم يأثم به لأنه مكره فلم تجب عليه كفارة.

٣- إن الكفارة إما أن تكون عقوبة أو ماحية للذنب، ولا حاجة إليها مع الإكراه لعدم الإثم.

وذهب بعض المالكية والحنابلة في رواية والشافعية في قول إلى وجوب القضاء والكفارة على الزوج^(٣). أما القضاء فلما مر.

وأما الكفارة فلأنه لا يتصور إكراه الرجل على الوطء، لأنه لا يمكن أن يطاق حتى ينتشر، ولا ينتشر إلا عن شهوة فكان كغير المكره فوجب عليه الكفارة.

الحالة الثانية: إكراه المرأة زوجها على الجماع في نهار رمضان:

إذا أكرهت المرأة زوجها على الجماع في نهار رمضان بأن غلبته في حال اليقظة على نفسه، أو كان عضوه منتشراً في حال نومه

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من هذا البحث.

(٢) المغنى لابن قدامة ١٩٨/٤.

(٣) حاشية الرهوني ٢٦٢/٢، المغنى ١٩٨/٤، المجموع ٣٦٩/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فاستدخلته في فرجها بغير اختياره ولا قصد منه فجامعها مكرهاً. فما الذي يجب عليهما؟.

أما الرجل فقال الحنفية: يجب عليه القضاء والكفارة.

أما القضاء فلفساد صومه بالوطء.

وأما الكفارة فلأن الجماع لا يتصور منه إلا بعد الانتشار واللذة وذلك دليل الاختيار. وقيل إن الكفارة تجب عليهما. والأصح عند الحنفية والذي عليه الفتوى أنه لا تجب عليه الكفارة، لأن الانتشار مما لا يملكه^(١).

وإنما يجب عليه القضاء وهو ظاهر كلام الإمام أحمد. لأن الصوم عبادة يفسدها الجماع فاستوى فيه حالة الاختيار والإكراه كالحج.

وقال ابن عقيل:

لا قضاء عليه ولا كفارة وهو رواية عن الإمام أحمد وهو مذهب الشافعي لأن ذلك حصل بغير اختياره فلم يفطر به كما لو طار إلى حلقه دقيق أو غبار^(٢).

أما المرأة التي أكرهت زوجها على الوطء فإنه يجب عليها القضاء والكفارة^(٣).

(١) البحر الرائق ٢/٢٩٧، الجوهرة النيرة ١/١٨٠.

(٢) الشرح الكبير للمقننى على المغنى ٤/١٩٨، المجموع ٦/٣٦٨.

(٣) الجوهرة النيرة ١/١٨٠، المجموع ٦/٣٦٨.



المبحث الرابع

حكم صوم الصبي

من شروط وجوب الصوم البلوغ^(١) ومن ثم فلا خلاف بين الفقهاء في أن الصبي لا يجب عليه الصوم حتى يبلغ، وإنما الخلاف في صوم الصبي إذا بلغ عشراً وكان مطيقاً للصوم فهل يجب عليه الصوم أم لا؟.

كما وقع الخلاف بين الفقهاء أيضاً فيمن بلغ في نهار رمضان، هل يمسك بقية اليوم الذي بلغ فيه، وهل يجب عليه قضاؤه، وقضاء ما مضى من شهر رمضان أم؟.

وأبين أقوال الفقهاء وأدلتهم في ذلك في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

(١) وتحديد سن البلوغ مختلف فيه بين الفقهاء فبعضهم قدره بخمس عشرة سنة وهو قول الشافعي وأحمد والأوزاعي وأبو حنيفة في رواية عنه وأبو يوسف ومحمد وابن وهب وأصيب وابن الماجشون من المالكية وعمر ابن عبد العزيز. وبعضهم قدرة بثمانى عشرة سنة في الغلام وبسبع عشرة سنة في الجارية وهو قول أبي حنيفة في الرواية الأخرى. وقال بعضهم: لا حد للبلوغ بالسن ولا يبلغ الشخص حتى يحتلم وهو قول داود ومالك في رواية. ولكل منهم أدلة لا يتسع المقام لسردها.

راجع: مغنى المحتاج ١/١٦٦، البدائع ١/٤٤٧٠، أسهل المدارك ٤/٣، المغنى ٢٣١/٦.



المطلب الأول

بلوغ الصبي عشراً وهو مطيق للصوم

اختلف الفقهاء في حكم صوم الصبي الذي بلغ عشراً وكان مطيقاً للصوم على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

يستحب للولي أن يأمره بالصوم ليتمرن عليه ويتعوده كالصلاة إذا أطلقه. بهذا قال: جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى^(١).

القول الثاني:

لا يجب عليه الصوم حتى يبلغ ولو كان مطيقاً للصوم بذلك قال جمهور الفقهاء^(٢).

القول الثالث:

إذا بلغ الغلام عشراً وأطاق الصوم فإنه يجب عليه ويؤمر به ويضرب عليه ليتعود كالصلاة، فإن أفطر لعذر فعليهِ القضاء. وبهذا قال جماعة من السلف كعطاء والحسن وقتادة، وبعض أصحاب الإمام أحمد ابن حنبل وابن الماجشون من المالكية^(٣).

(١) فتح الباري ٢/٤، نيل الأوطار ٤/٢٣٢.

(٢) بدائع الصنائع ٢/١٠٠١، بلغة السالك ١/٢٢٤، الشرح الصغير على أقرب المسالك ١/٦٨٠، المجموع ٦/٢٧٦، المغنى ٤/٢٣٧، المبدع ٣/١١، جواهر الكلام ٢/١٧.

(٣) المغنى ٤/٢٣٧، المبدع ٣/١١، فتح الباري ٤/٢٠١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على أنه يستحب للولى أن يأمر الصبي بالصوم بالقياس على الصلاة. إلا أنه لما كان الصوم أشق من الصلاة فاعتبرت له الطاقة بخلاف الصلاة، فقد يطيق الصلاة ولا يطيق الصوم. ولذا يستحب أن يؤمر بالصوم ولا يجب عليه^(١).

واستدل أصحاب القول الثانى:

على أنه لا يجب على الصبي صوم ولو كان مطيقاً حتى يبلغ بالسنة والقياس والمعقول.
أما السنة:

فقد روى عن النبى -ﷺ- أنه قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"^(٢).

وجه الاستدلال:

أن النبى -ﷺ- أخبر عن رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم أى يبلغ، فيمتنع القول بتكليفه بصوم وغيره قبل البلوغ سواء كان مطيقاً للصوم أم غير مطيق، بلغ عشر سنين أو لم يبلغ، فزمان الصبا ليس زمن التكليف للصبي^(٣).

(١) المغنى ٢٣٧/٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من هذا البحث.

(٣) المجموع ٢٧٦/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما القياس:

فإنه لا يجب عليه الحج فكذلك لا يجب عليه الصوم بجامع أن كلاً منهما عبادة بدنية^(١).

وأما المعقول:

فإن الصبي لضعف بنيته وقصور عقله واشتغاله باللهو واللعب يشق عليه تفهم الخطاب وأداء الصوم، فأسقط الشرع عنه العبادات قبل البلوغ^(٢).

واستدل أصحاب القول الثالث:

على أنه إذا بلغ الغلام عشرةً وأطاق الصوم وجب عليه بالسنة والقياس.

أما السنة:

فما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال: "إذا صام الغلام ثلاثة أيام متتابة، فقد وجب عليه صيام شهر رمضان"^(٣).

فدل الحديث على أن من أطاق الصوم وجب عليه. ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا الحديث مرسل، والمرسل لا يصح الاحتجاج بمثله.

(١) المغنى ٢٣٧/٤.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٠١/٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٥٤/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الوجه الثاني:

أن الوجوب فيه محمول على الاستحباب. وسمى واجباً تأكيداً لاستحبابه^(١)، كقوله -عليه السلام-: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم"^(٢).

وأما استدلالهم بالقياس:

فقالوا إن الصوم عبادة بدنية كالصلاة وقد أمر النبي -عليه السلام- بأن يضرب الصبي على الصلاة متى بلغ عشرين فقال: "علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين واضربوه عليها ابن عشر"^(٣) والصوم كالصلاة فهما من أركان الإسلام.

ونوقش هذا:

بأن قياس الصوم على الصلاة قياس مع الفارق لأن الأمر بضرب الصبي في سن العاشرة على الصلاة لا يدل على الوجوب - لأن العبادات وغيرها لا تجب على الصبي قبل البلوغ سواء كان مطيقاً للعبادة أم لا. وإنما الضرب على سبيل الاستحباب للتمرين على العبادة لكي يعتادها لا للوجوب.

كما أن الصوم أشق من الصلاة، فقد يطيق الصلاة من لا يطيق الصوم فالمشقة في الصلاة أقل^(٤).

(١) المغني لابن قدامة ٢٣٧/٤.

(٢) صحيح مسلم ٤٩٦/٢، سنن أبي داود ١٤٧/١، حديث رقم (٣٤١).

(٣) أخرجه: الترمذي في سننه ٢٠١/٢، حديث رقم (٤٠٧) وقال: حسن صحيح والعمل عليه عند بعض أهل العلم.

(٤) الشرح الكبير للمقدسي على المغني ١٤٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

ما ذهب إليه القول الأول بأن الصبي لا يجب عليه شيء حتى يبلغ ولكن يستحب لوليه أن يأمره بالصوم إذا بلغ عشرة وكان مطيقاً للصوم وذلك للاعتبارات الآتية:

أولاً: في تدريبه على الصوم وهو صغير اقتداء بالسلف الصالح في تربية أبناءهم فقد كانوا يدرّبون النشئ على الصوم. فقد روى عن الربيع بنت معوذ قالت: أرسل النبي -ﷺ- غداة عاشوراء إلى قرى الأمصار: من أصبح مفطراً فليتم بقية يومه، ومن أصبح صائماً فليصم. قالت: فكنا نصومه بعد ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من العهن^(١). فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذاك حتى يكون عند الإفطار^(٢).

فبل الحديث على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام، لأن صوم عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان، كما روى عن عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- قال لرجل شرب الخمر في نهار رمضان: ويحك، وصبياننا صيام فضربه^(٣).

ثانياً: إن ما نراه اليوم من رجال يجاهرون بالفطر وليس لديهم أعذار تبيح لهم ذلك زاعمين عدم استطاعتهم الصوم، فهم إلا صبيان الأمس الذين لم يتدربوا على الصوم صغاراً فلو تدربوا لشبوا على الصوم وعرفوا دينهم وأقاموا شعائره.

(١) هو الصوف المصبوغ.

(٢) صحيح البخاري ٢٩٦/١.

(٣) المرجع السابق، فتح الباري ٢٠١/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثاني

بلوغ الصبي في نهار رمضان السن الذي يوجب عليه الصوم

إذا بلغ الصبي أثناء نهار رمضان فإنه يلزمه صوم ما يستقبله من شهر رمضان باتفاق الفقهاء لأنه صار من أهل الخطاب.

وإنما وقع الخلاف بينهم في حكم إمساك بقية اليوم الذي بلغ فيه، صائماً كان أو مفطراً.

وأ تناول ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: بلوغ الصبي في نهار رمضان صائماً:

إذا بلغ الصبي في نهار رمضان وكان قد نوى الصوم من الليل وصام فهل يلزمه إمساك بقية اليوم الذي بلغ فيه أم لا؟.

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

قال بوجوب إمساك بقية اليوم الذي بلغ فيه الصبي، وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية وهو الأصح عند الشافعية وظاهر مذهب الحنابلة^(١).

(١) شرح الكنز للعيني ١/١٠٤، البحر الرائق ٢/٣١٠، حاشية العدوى على الخرشي ٢/٢٣٩، المسوقي والشرح الكبير ١/٤٧١، مغني المحتاج ١/٤٣٧، روضة الطالبين ٢/٢٣٨، الكافي للمقنسي ١/٣٤٤، المبدع ٣/١٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

لا يلزمه إمساك بقية اليوم بل يستحب وهو قول للشافعية والحنابلة في رواية^(١).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

القائل بوجوب إمساك بقية اليوم بما يلي:

١- إن زمن رمضان وقت شريف فيجب تعظيم هذا الوقت بالقدر الممكن، وذلك بصوم بقية اليوم، فإن عجز عن الصوم فيجب تعظيمه بالإمساك تشبيهاً بالصائمين قضاء لحقه بالقدر الممكن ونفياً لتعريض نفسه للتهمة^(٢).

٢- إن نية الصوم حصلت ليلاً فيجزئه الصوم كالبالغ، ولا يمنع أن يكون أول الصوم نفلاً وباقية فرضاً قياساً على ما لو شرع في صوم يوم تطوعاً ثم نذر إتمامه^(٣).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على عدم وجوب الإمساك، بل يستحب له ذلك.

(١) مغنى المحتاج ٤٣٨/١، روضة الطالبين ٢٣٨/٢، الكافي للمقدسي ٣٤٤/١.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٣٦/٢.

(٣) مغنى المحتاج ٤٣٧/١ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

بأن الصوم عبادة بدنية وقد بلغ الصبي في أثنائها بعد مضي بعض أركانها، والعبادة لا تتجزأ فيلزمه إعادتها كالصلاة والحج إذا بلغ بعد الوقوف^(١). ويستحب له إمساك بقية اليوم لحرمة الوقت. وأجيب عن ذلك:

بأنه زمن مضي في حال صباه فلم يلزمه الصوم فيه كما لو بلغ بعد انتهاء شهر رمضان^(٢).

المسألة الثانية: بلوغ الصبي في نهار رمضان مفطراً:

اختلف الفقهاء في حكم إمساك بقية اليوم الذي بلغ فيه الصبي ولم يكن نوى الصوم من الليل على قولين:

القول الأول:

يلزمه إمساك بقية اليوم وهو قول الحنفية وقول للشافعية وهو مذهب الحنابلة^(٣).

القول الثاني:

لا يلزمه الإمساك وإنما يستحب له لحرمة الوقت وهو قول المالكية والشافعية في الأصح ورواية للحنابلة^(٤).

(١) المغنى لابن قدامة ٢٣٨/٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) البحر الرائق ٣١٠/٢، تبیین الحقائق ٣٣٩/١، مغنى المحتاج ٤٣٨/١، المغنى لابن قدامة ٢١٣/٤، ٢٣٨.

(٤) الدموقي والشرح الكبير ٤٧١/١، حاشية العدوى على الخرشي ٢٣٩/٢، مغنى المحتاج ٤٣٨/١، المغنى ٢٣٨/٤.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بأنه يجب عليه الإمساك لحق الوقت، وقد أدرك وقت الإمساك وإن لم يدرك وقت الصوم^(١) ولتَعذر إمساك الجميع وجب عليه أن يأتي ما قدر عليه وهو الإمساك لقوله -ﷺ-: "فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه"^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على أنه لا يلزمه الإمساك بما يلي:

- ١- بما روى عن ابن مسعود أنه قال: من أكل أول النهار فليأكل آخره^(٣). فدل على أن من أبيح له الفطر من أول النهار لعذر فله أن يستديم الفطر كما لو دام عذره، إلا أنه يستحب له الإمساك.
- ٢- إن الصبي لا يلزم بالصوم، والإمساك تبع له فله أن يستديم الفطر فهو أشبه بالمريض والمسافر^(٤). لكن يستحب له الإمساك.

القول المختار:

هو القول بأنه يستحب للصبي إمساك بقية اليوم الذي بلغ فيه، ولا يجب عليه الإمساك سواء كان نوى الصوم من الليل أو لم ينو لأنه غير مكلف به لعذره، فلا معنى لإلزامه به، وإنما يستحب له الإمساك لحرمة الوقت وخروجاً من الخلاف - والله تعالى أعلم -.

(١) مغنى المحتاج ٤٣٨/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧ من هذا البحث.

(٣) سبق تخريجه ص ١٤٨ من هذا البحث.

(٤) أسنى المطالب ٤٢٤/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثالث

حكم قضاء الصبى لليوم الذى بلغ فيه وما مضى من شهر رمضان قبل بلوغه

إذا بلغ الصبى فى نهار رمضان، فهل يجب عليه قضاء اليوم الذى بلغ فيه وما مضى قبله من شهر رمضان أم لا؟.

أتناول ذلك بمشيئة الله تعالى فى مسألتين:

المسألة الأولى: قضاء الصبى اليوم الذى بلغ فيه:

اختلف الفقهاء فى حكم قضاء اليوم الذى بلغ فيه الصبى وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

لا يجب عليه قضاء اليوم الذى بلغ فيه الصبى، سواء صامه أم أفطر فيه، وسواء كان قبل الزوال أو بعده وهو ما ذهب إليه الحنفية ما عدا زفر وبه قال المالكية وهو قول الشافعية فى الأصح والحنابلة فى رواية وهو قول عبيد الله بن الحسن والليث^(١).

(١) تبين الحقائق ٣٣٩/١، الفواكه الدوانى ٤٧٧/١ وما بعدها، حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٧٢/١، مغنى المحتاج ٤٣٨/١، نهاية المحتاج ١٨٨/٣، العزيز شرح الوجيز ٢٢٠/٣، المغنى لابن قدامة ٢٣٨/٤، أحكام القرآن للجصاص ٢٣١/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يجب عليه قضاء ذلك اليوم وهو قول زفر من الحنفية وقول للشافعية واختاره أبو الخطاب من الحنابلة^(١).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

القائل بعدم قضاء الصبي لليوم الذي بلغ بما يأتي:

- ١- إن الصوم لم يجب على الصبي في أول اليوم لعذر الصبا لأن أهلية الوجوب منعدمة، ومن لم يجب عليه الصوم لا يجب عليه القضاء.
- ٢- عدم التمكن من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن، فأشبه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني:

القائل بأنه يجب على الصبي قضاء اليوم الذي بلغ فيه بما يأتي:

- ١- إن الصوم عبادة بدنية، وقد بلغ في أثنائها بعد مضي بعض أركانها فلزمته إعادتها كالصلاة والحج إذا بلغ بعد الوقوف.
- ٢- أنه أدرك جزءاً من وقت الفرض، ولا يمكن فعله إلا بيوم فيكمل، كما يصوم في الجزاء عن بعض مد يوماً^(٣).

(١) تبين الحقائق ٣٣٩/١، مغنى المحتاج ٤٣٨/١، نهاية المحتاج ١٨٨/٣، المغنى ٢٣٨/٤.

(٢) مغنى المحتاج ٤٣٨/١.

(٣) المرجع السابق.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور أهل العلم القائل بأن الصبي لا يلزمه قضاء اليوم الذي بلغ فيه، لأن الصوم لم يجب عليه في أوله والصوم لا يتجزأ وجوباً وجوازاً، وإذا لم يجب عليه الصوم فلا يجب عليه القضاء.

المسألة الثانية: قضاء الصبي ما مضى من الشهر قبل بلوغه:

اختلف الفقهاء في قضاء الصبي لما مضى من شهر رمضان قبل بلوغه على قولين:

القول الأول:

لا يجب عليه القضاء سواء كان قد صامه أو أفطره وسواء كان من شهر رمضان الحاضر، أو ما مضى من رمضانات سابقة على بلوغه وهو قول أهل العلم^(١).

القول الثاني:

يلزمه القضاء وهو قول الأوزاعي^(٢).

(١) بدائع الصنائع ١٠٠١/٢، الفواكه ٤٧٧/١ وما بعدها، المجموع ٢٧٦/٦، مغنى المحتاج ٤٣٧/١، المهذب ٣٢٥/١، الكافي ٣٤٤/١، المغنى لابن قدامة ٢٣٨/٤، شرح النيل ٣٩٣/٣، أحكام القرآن للجصاص ٢٣/١.

(٢) المغنى ٢٣٨/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- قوله -عليه السلام-: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"^(١) فالصوم وغيره مرفوع عن الصبي قبل بلوغه. فما مضى قبل التكليف لم يلزمه الشارع به لا أداء ولا قضاء.

٢- الصبي يشق عليه فهم الخطاب وأداء الصوم، لذا أسقط الشارع عنه العبادات ومنها الصوم، وإذا لم يجب عليه الصوم حال الصبا لم يجب عليه القضاء.

٣- لو وجب على الصبي القضاء لوجب عليه الصوم في الصغر، وإن أيام الصغر تطول، فكان إيجاب القضاء عليه بعد بلوغه فيه مشقة وخرج.

واستدل صاحب القول الثاني:

على ما ذهب إليه بأن الصبي ما دام مطيقاً للصوم وأفطر فإنّه يلزمه القضاء^(٢).

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من هذا البحث.

(٢) المغنى ٢٣٨/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش:

بأنه زمن مضى في حال صباه فلم يلزمه قضاء الصوم فيه كما
لو بلغ بعد مضى رمضان^(١).

القول المختار:

هو القول الأول لقوة ما استدلوا به وضعف دليل المخالف لهم كما
أنه لو وجب على الصبي قضاء ما مضى لوقع في مشقة وخرج ومبنى
التشريع الإسلامي قائم على التيسير والتخفيف ورفع الحرج.

(١) المرجع السابق.



المبحث الخامس

حكم صوم المجنون

لا خلاف بين الفقهاء^(١) في أن الصوم لا يجب على المجنون حال جنونه^(٢) لرفع التكليف عنه لقوله -عليه السلام-: "رفع القلم عن ثلاثة" ومنها "المجنون حتى يفيق" ومن كان مرفوعاً عنه القلم لا يتوجه إليه الخطاب بأداء شيء من العبادات ومنها الصوم، كما أن الصوم يفتقر إلى نية الإمساك ولم توجد من المجنون فلم يكن من أهل الأداء. كما أن السبب الموجب للصوم وهو شهود الشهر غير متحقق معه ومن ثم لا يجب عليه الصوم.

كما أنه لا خلاف بين الفقهاء فيمن زال عنه الجنون أثناء شهر رمضان فإنه ينوى الصوم من حين إفاقته، لأنه علم بوجوب الصوم عليه وزال عنه العذر الموجب للفطر^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠٠٣/٢، أسهل المدارك ٤٢٨/١، المجموع ٢٧٧/٦، المبدع ١١/٣.

(٢) الجنون لغة: زوال العقل.

وشرعاً: هو اختلال بالعقل يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادراً، فهو اضطراب عقلي شديد ينفي المسؤولية ويذهب القدرة على سلامة التفكير وبذلك تسير أفكار الشخص وأعماله في غير الاتجاه المعترف به من الجميع - المعجم الوسيط ١٤١/١، المعجم الوجيز ص ١٢٢، التعريفات للجرجاني ص ٧٠ ط مصطفى الحلبي، الموسوعة الطبية الحديثة ٦٨٥/٥.

(٣) المبسوط ٨٨/٣، المحلى ٢٢٧/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وإنما محل الخلاف في وجوب القضاء وعدمه على من امتد
جنونه طوال شهر رمضان، ومن أفاق أثناء الشهر.
وأبين ذلك بالتفصيل في مطلبين:

المطلب الأول

الجنون الممتد

من استغرق جنونه الشهر كله كان جن قبل دخول رمضان ولم
يفق إلا بعد انتهائه فهل يجب عليه القضاء أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك
على قولين:

القول الأول:

لا يجب عليه القضاء وهو قول الحنفية ومذهب الشافعية والحنابلة
على المعتمد وهو قول الظاهرية والزيدية والإباضية^(١).
القول الثاني:

يجب عليه قضاء الشهر إذا أفاق ولو بعد سنين كثيرة، سواء طرأ
عليه الجنون بعد البلوغ أو بلغ مجنوناً، وهو قول المالكية^(٢) ووجه عند
الشافعية وأحمد في رواية^(٣).

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ١/١٢٨، البدائع ٢/١٠٠٣، المبسوط ٣/٨٧، المجموع
٦/٢٧٧، العزيز شرح الوجيز ٣/٢٢٠، المبدع ٣/١٨، المحلى ٦/٢٢٦ وما بعدهما،
البحر الزخار ٣/٢٢٩، شرح النزيل ٣/٣٩٣.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على عدم وجوب القضاء بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

أن الصوم يجب على من شهد الشهر وكان مكلفاً والمجنون ليس بأهل للتكليف، فهو في حكم من لم يشهده، فلم يجب عليه صوم الشهر ومن ثم لا يجب عليه القضاء^(٤).

أما السنة فمنها:

قوله -ﷺ-: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"^(٥).

(١) وهذا قول الإمام مالك وابن القاسم خلافاً لابن حبيب، والمدنيين قالوا: إن كثرت كالعشرة فلا قضاء وإن قلت السنون كالخمسة فعليه القضاء - بلغة السالك ٢٣٠/١، مواهب الجليل ٤٢٢/٢.

(٢) المجموع ٢٧٧/٦، المبدع ١٨/٣.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٨/١.

(٥) سبق تخريجه ٢٣٤ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة من الحديث:

أن المجنون غير مكلف بالصوم ولا بالقضاء لرفع القلم عنه وعدم تكليفه.

وأما المعقول:

فإن الجنون الممتد قلما يزول، فلو قلنا بوجوب القضاء عليه لوقع في حرج إذ يتضاعف عليه القضاء. والخرج مرفوع بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١) وبقوله -ﷺ-: "يسروا ولا تعسروا"^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على وجوب القضاء بالمعقول ومنه:

١- إن الجنون معنى يزيل العقل ولا يمنع وجوب الصوم كالإغماء^(٣)

فيجب عليه القضاء قياساً على المغمى عليه.

ونوقش هذا الاستدلال بأمرين:

(١) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٨).

(٢) صحيح البخارى ١/١٩١، سنن أبى داود ٢/٦٦٧، حديث رقم (٤٧٩٤).

(٣) الإغماء: هو فقد الحس والحركة فجأة لعارض ويحدث غالباً من قصور مدد الدم إلى الدماغ، وينشأ ذلك من رد فعل عصبى يترتب على أسباب كالخوف أو الجوع أو الألم أو الوقوف طويلاً فى غرفة ذات هواء فاسد أو عدة أسباب أخرى، ويشعر المرء بدوار يعتريه شحوب ويحس بالضعف والفتور ويعجز به ذو العقل عن استعماله مع قيام حقيقته - المعجم الوجيز ص٤٥٥ وما بعدها، مختار الصحاح ص٤٨٢، كشف الأسرار للزبدوى ٤/٢٧٩، التعريفات للجرجاني ص١٠٧، ط دار الكتاب العربى، الموسوعة الطبية الحديثة ١/١٠٧.



الأمر الأول:

إن المجنون لا يلزمه القضاء بالنص وهو قوله - ﷺ -: "رفع القلم عن ثلاثة .. الحديث" فهو غير مطالب بالأداء والقضاء ينبني عليه.
أما المغمى عليه فالقضاء واجب عليه بعد إفاقته لأنه مطالب بالأداء.

الأمر الثاني:

قياس المجنون على المغمى عليه قياس مع الفارق، لأن الإغماء يفارق الجنون. فالإغماء مرض يغشى العقل ولا يرفع التكليف ولا تطول مدته ولا تثبت به الولاية على صاحبه ولا يتحقق معه الحرج ويدخل على الأنبياء^(١)، وما فات بالإغماء يوجب القضاء.

أما الجنون فهو نقص يزول به العقل ويرتفع به التكليف وتطول مدته ويتحقق معه الحرج وتثبت به الولاية على صاحبه فيكون بمنزلة الصغير، ولا يحدث للأنبياء، وما فات بالجنون لا يوجب القضاء^(٢).

٢- إن الجنون مرض، والمريض يجب عليه القضاء عند برؤه^(٣) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فكذاك المجنون يجب عليه القضاء عند إفاقته.

(١) يجوز في حق الأنبياء قليل الإغماء لا كثيرة.

(٢) فتح القدير ٣٦٦/٢، المجموع ٢٧٧/٦، العزيز شرح الوجيز ٢٢٠/٣.

(٣) بلغة السالك ٢٣٠/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن المجنون لا يجب عليه القضاء بنص الحديث "رفع القلم عن ثلاثة .. الحديث" فقد دل على رفع التكليف عن المجنون حال جنونه فلا يجب عليه الأداء ولا القضاء، بخلاف المريض فإنه يجب عليه القضاء بالنص وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٣- إن المجنون إذا أفاق فإنه يجب عليه القضاء بأمر جديد كقضاء الحائض والنفساء^(١).

ونوقش هذا:

بأن قياس الجنون على الحيض والنفساء قياس مع الفارق لأن الحيض والنفساء لا يمنعان وجوب الصوم وإنما يؤخرانه ويوجبان القضاء بعد زوال العذر، بخلاف الجنون فإنه يمنع الأداء إذا وجد في جميع الشهر ومن ثم لا يجب القضاء^(٢).

القول المختار:

بعد عرض الآراء وما استدل به كل رأى في هذا الشأن، أقول: إن لم يكن للشخص سبب في جنونه وكان الجنون قضاء وقدراً فلا يجب عليه القضاء كما ذهب إلى ذلك أصحاب للرأى الأول وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة وضعف أدلة المخالفين لهم، كما يؤيد الرأى

(١) شرح منح الجليل ٢٩٧/١.

(٢) المغنى ١٦٤/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأول أن قضاء الصوم لا يجب إلا على المسافر والمريض بالنص، وكذا الحائض ويقاس عليها النفساء.

كما يجب القضاء على متعمد الفطر، والمجنون ليس بواحد من هؤلاء وبالتالي فلا يجب عليه القضاء.

أما إذا كان للشخص سبب في حدوث جنونه كأن تعاطى شيئاً غير مشروع متعمداً فأفقدته عقله في رمضان كله أو بعضه فهو متعمد بذلك، فإذا أفاق وجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

المجنون غير الممتد

إذا أفاق المجنون أثناء شهر رمضان وجب عليه صوم ما بقي من الشهر بلا خلاف بين الفقهاء، وإنما الخلاف في قضاء ما مضى من الأيام حال جنونه، كما اختلفوا في قضاء اليوم الذي أفاق فيه، وأتناول بعون الله وتوفيقه هذا المطلب في مسألتين:

المسألة الأولى: قضاء المجنون ما مضى من شهر رمضان حال جنونه:

اختلف الفقهاء فيما لو أفاق المجنون أثناء شهر رمضان هل يقضى ما مضى من الشهر حال جنونه أم لا؟ على قولين:

القول الأول:

يجب عليه قضاء ما فاتته حال جنونه سواء أفاق في وسط الشهر أو في أوله أو جن قبل الشهر ثم أفاق في آخره، وهو قول الحنفية ما عدا



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الإمام زفر، وهو قول المالكية وقول للشافعية والإباضية ورواية عن الحنابلة^(١).

القول الثاني:

لا يجب عليه قضاء ما فاتته حال جنونه ويصوم ما أدرك فقط، وبه قال الإمام زفر من الحنفية وهو الأصح عند الشافعية وهو رواية عن الحنابلة وقول للإباضية^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على ما ذهبوا إليه بالكتاب والمعقول.

أما الكتاب:

فمنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣).

وجه الاستدلال:

إن المراد شهود بعض الشهر، فكان تقدير الآية فمن شهد منكم الشهر فليصم الشهر كله لأنه فرض واحد، ولأن الضمير يرجع إلى

(١) الهداية شرح بداية المبتدى ١/١٢٨، بدائع الصنائع ٢/١٠٠٣، الكافي لابن عبد البر ص ١١٧، المجموع ٦/٢٧٧، شرح النيل ٣/٣٩٣، المغنى ٤/٢٣٩.

(٢) بدائع الصنائع ٢/١٠٠٣، العزيز شرح الوجيز ٣/٢٢٠، روضة الطالبين ٢/٢٣٨، المغنى ٤/٢٣٨، المبدع ٣/١٨، شرح النيل ٣/٣٩٣.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المذكور دون المضمر، والمجنون الذي لم يستغرق جنونه الشهر كله قد شهد بعض الشهر والجنون عارض أعجزه عن صوم بعض الشهر مع بقاء الخطاب فيلزمه القضاء كالمغمى عليه^(١).

فإن قيل: إن قولكم بأن من شهد بعض الشهر فليصم الشهر كله يلزم على ظاهره أنه يجب على الكافر الذي أسلم في بعض الشهر صوم الشهر كله وكذا الصبي الذي بلغ في بعضه^(٢).

أجيب عن هذا:

بأن الكافر لو أسلم أثناء الشهر لا يجب عليه قضاء ما مضى بالنص. وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٣).

وقوله -ﷺ-: "الإسلام يجب ما قبله"^(٤) فهذه النصوص دلت على أن الإسلام يسقط ما قبله ومن ثم فلا يجب على من أسلم قضاء ما مضى قبل إسلامه.

وأما الصبي الذي بلغ في نهار رمضان فمختلف في حكم قضاء اليوم الذي بلغ فيه^(٥).

(١) شرح العناية على فتح القدير ٣٦٧/٢، المبسوط ٨٨/٢.

(٢) حاشية سعدى جلى على فتح القدير ٣٦٧/٢.

(٣) سورة الأنفال: جزء من الآية رقم (٣٨).

(٤) مسند الإمام أحمد ١٩٩/٤ ط دار الفكر.

(٥) راجع ص ٢٩٠ وما بعدها من هذا البحث.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فإن قيل: يجوز أن يمنع من ذلك مانع وهو عدم الأهلية فيما مضى، وكل من لا يجب عليه الأداء لا يجب عليه القضاء. أجيب عن هذا:

بأن الأهلية للوجوب بالذمة وهي صفة صار بها الإنسان أهلاً للإيجاب والاستيجاب وهي موجودة لأنها بالأدمية^(١). وأما المعقول فمنه:

١- إن الواجب قد فات عن وقته وقدر على قضائه من غير حرج، فيلزمه القضاء قياساً على النائم وغيره^(٢)، بخلاف القضاء عند استغراق الشهر كله ففيه حرج.

٢- فوات صوم بعض الشهر مع القدرة على استدراكه في أيام آخر بلا حرج يوجب القضاء.

٣- إنه أدرك جزءاً من شهر رمضان وهو مكلف وقادر على أدائه فيلزمه صومه ويقضى ما فاتته، كما لو أفاق في جزء من يوم رمضان.

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه بالسنة والمعقول:

أما السنة:

فما روى عن النبي ﷺ - قوله: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"^(٣).

(١) حاشية سعدى جلى على فتح القدير ٣٦٧/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٠٤/٢، الهداية شرح بداية المبتدى ١٢٨/١.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من هذا البحث.



فقد دل الحديث على أن المجنون لم يخاطب بالصوم حال جنونه، ومن ثم لا يجب عليه قضاء ما مضى من الصوم، لأنه صوم فات في حال سقوط التكليف لنقص فلا يجب كما لو فات حال الصغر^(١).
وأما المعقول فمنه:

١- إن المجنون لو استوعب جنونه الشهر كله فإنه لا يجب عليه القضاء في الكل، فإذا وجد في بعضه يمنع القضاء بقدره اعتباراً للبعض بالكل.

٢- بالقياس على الصبي إذا بلغ في بعض الشهر فإنه لا يجب عليه القضاء، والصبي أحسن حالاً من المجنون، فالصبي ناقص العقل في بعض أحواله عديم العقل في بعض أحواله، والمجنون عديم العقل بعيد عن الإصابة عادة، وإذا كان الصغر في بعض الشهر يمنع وجوب القضاء فالمجنون أولى^(٢).

المسألة الثانية: قضاء المجنون لليوم الذي عقل فيه:

اختلف الفقهاء في المجنون إذا أفاق أثناء نهار رمضان هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أم لا؟ على قولين:
القول الأول:

لا يلزمه قضاء اليوم الذي أفاق فيه وهو قول الشافعية في الصحيح عندهم وهو رواية للحنابلة^(٣).

(١) المجموع ٢٧٧/٦.

(٢) المبسوط ٨٨/٣.

(٣) مغنى المحتاج ٤٣٨/١، العزيز شرح الوجيز ٢٢٠/٣، المبدع ١٢/٣، الكافي للمقدسى ٣٤٤/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يلزمه القضاء وهو قول للشافعية وظاهر مذهب الحنابلة وبه قال أبو ثور والظاهرية^(١).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول لما ذهبوا إليه:

بأنه أبيع له الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً فلم يلزمه القضاء كما لو استمر العذر، كما أنه لم يدرك من وقت العبادة ما يمكنه من الأداء فيه فأشبه ما لو زال عذره بعد خروج الوقت^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه: بأنه أدرك جزءاً من وقت العبادة ولا يمكن فعله إلا بيوم فيكمل ويلزمه القضاء كما لو أدرك جزءاً من وقت الصلاة^(٣).

القول المختار:

هو أن المجنون لا يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر قبل إفاقته، ولا اليوم الذي أفاق فيه، لأنه لم يكن مأموراً بالصوم حال جنونه، وكان القلم لم يزل مرفوعاً عنه ولم تتوافر لديه نية الصوم فلذا لا يجب عليه القضاء والله تعالى أعلم.

(١) المراجع السابقة، المحلى ٢٢٧/٦.

(٢) الكافي للمقنسى ٣٤٤/١.

(٣) المرجع السابق.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث السادس

حكم صوم المغمى عليه

الإغماء لا يؤثر على أهلية الوجوب ولا الأداء إلا أنه يمنع الخطاب حال الإغماء. فيتأخر الأداء إلى وقت الإفاقة وبالتالي لا يصح الصوم من المغمى عليه حال الإغماء.

وقد يستغرق الإغماء جميع نهار رمضان، وقد يستغرق جزءاً منه ثم يفيق، وقد يستغرق رمضان كله، وأتأول هذا المبحث بمشيئة الله في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول

الإغماء المستغرق يوماً كاملاً من شهر رمضان

إذا أغمى على المسلم طوال النهار رمضان فأما أن يكون قد نوى الصوم من الليل أو لم ينو.

فإذا لم ينو المسلم الصوم من الليل وأغمى عليه قبل الفجر ولم يفق حتى غربت الشمس فلا يصح صومه عند جمهور الفقهاء حال الإغماء لعدم وجود النية والتي هي أحد أركان الصوم، كما أن زوال عقله لا يجعله مخاطباً بالصوم ويجب عليه القضاء بعد إفاقته، لأن الإغماء لا يزيل التكليف^(١).

(١) الشرح الكبير للدردير على حاشية المصطفى ٤٧٨/١، المجموع ٢٧٨/٦، الروض المربع ١٣٩/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقال المزنى يصح صومه ولكن لا يلزمه لأنه غير مكلف ويجب عليه القضاء^(١).

أما لو نوى الصوم من الليل ثم أغمى عليه قبل الفجر ولم يفتق إلا بعد غروب الشمس فقد اختلف الفقهاء في حكم صومه على قولين:

القول الأول:

لا يصح صوم هذا اليوم وعليه القضاء وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وقول للإمامية والإباضية^(٢).

القول الثاني:

يرى صحة صوم هذا اليوم ولا قضاء عليه وهو قول الحنفية والمزنى وابن شريح وقول عند الإمامية والإباضية^(٣).

(١) المجموع ٢٧٨/٦.

(٢) بلغة السالك ٢٣١/١، الخرشي ٣٤٨/٢، المجموع ٢٧٨/٦، المغنى ١٦٣/٤، المحلى ٢٢٨/٦، شرائع الإسلام ١٠٢/١، شرح النيل ٣٩٤/٣.

(٣) البحر الرائق ٣١٢/٢، الهداية شرح بداية المبتدى ١٢٨/١، المذهب للشيرازي ٣٤٠/١، المجموع ٢٧٨/٦، المغنى ١٦٣/٤، شرائع الإسلام ١٠٢/١، شرح النيل ٣٩٤/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل جمهور الفقهاء على عدم صحة هذا اليوم:

بأن الصوم هو الإمساك مع النية، أما الإمساك فلقوله -ﷺ- يقول الله تعالى في الحديث القدسي: "كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه من أجلي"^(١) فأضاف ترك الطعام والشراب والشهوة إليه^(٢)، فإذا كان مغمى عليه فلا يضاف الإمساك إليه فلم يجزئه^(٣).

وأما النية فلأنها أحد ركني الصوم فلا تجزئ وحدها كالإمساك لا تجزئ وحده^(٤)، كما أن الإغماء نوع من المرض والمريض يجب عليه القضاء.

واستدل أصحاب القول الثاني:

لما ذهبوا إليه: بأن الإمساك المقرون بالنية وجد في هذا اليوم، لأن حال المسلم لا يخلو من النية في ليالي رمضان، والإغماء بعد ذلك لا يمنع من صحة الصوم كالنوم^(٥).

(١) صحيح الإمام مسلم ٢٠٨/٣.

(٢) كما جاء في صحيح البخاري "يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي" ٢٨٦/١.

(٣) المغنى ١٦٣/٤.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المهذب للشيرازي ٣٤٠/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا من وجهين:

الوجه الأول:

أن النية أحد أركان الصوم فلا تجزئ وحدها كالإمساك لا يجزئ وحده^(١) كما سبق.

الوجه الثاني:

قياس الإغماء على النوم قياس مع الفارق لأن الإغماء يفارق النوم من وجوه منها:

- ١- الإغماء يزيل العقل فأشبهه الجنون ولا يمكن إزالته بفعل أحد بخلاف النوم فإنه عادة لا يزيل الإحساس بالكلية ومتى نبه النائم انتبه.
- ٢- الإغماء مرض عارض يستولى على العقل أكثر من النوم ولا يختاره الإنسان. بخلاف النوم فإنه جبلة وعادة، فهو أمر طبيعي يباح فعله لما فيه من راحة للبدن ويختاره الإنسان في بعض أحواله.
- ٣- الإغماء قد يخلو منه البعض طوال حياتهم، بخلاف النوم فلا يخلو منه إنسان طوال حياته.
- ٤- الإغماء يزيل أصل القوة وإن لم يزل أصل العقل، بخلاف النوم لا يزيل أصل القوة وإن أوجب العجز عن استعمالها.

(١) المغنى ٤/١٦٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٥- المغمى عليه يخرج عن أهلية الخطاب بدليل سقوط ولايته على ماله، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة بالإغماء. بخلاف النائم فهو من أهل الخطاب ويقضى ما فاتته من الصلاة^(١).

فقياس الإغماء على النوم قياس غير سديد فلا يصلح للاستدلال

به.

القول المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو عدم صحة صوم المغمى عليه، وعليه القضاء وإن كان قد نوى الصوم لعدم وجود الإمساك.

كما أن الإغماء وإن منع من الخطاب بالصوم حال وجوده، فإن له أصلاً آخر في إيجاب القضاء وهو قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا» وإطلاق اسم المريض على المغمى عليه جائز سائغ فوجب اعتبار عمومته في إيجاب القضاء عليه وإن لم يكن مخاطباً به حال الإغماء.

(١) كشف الأسرار للبزدوى ٧٥/٤، حاشية الأزهرى على مرآة الأصول ٤٤١/٢، تيسير التحرير ٣٦٦/٢، الفروق اللغوية لأبى هلال العسكري ص ٧٨، مغنى المحتاج ٤٣٢/١، العزيز شرح الوجيز ٢٠٨/٣، المغنى ١٦٣/٤، الإغماء وأثره على الأحكام الشرعية للأستاذ الدكتور/ محمد عبد السميع فرج الله، منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، بأسبوط، العدد الحادى عشر، الجزء الأول، ص ٣١١.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثاني

الإغناء المستغرق جزءاً من نهار رمضان

من نوى الصوم من الليل ثم أغمى عليه بعد الفجر أو قبله ثم أفاق في جزء من النهار ولم يأكل ولم يشرب ولم يطأ صح صومه باتفاق الفقهاء^(١) ولا يجب عليه القضاء لوجود النية والإمساك. ويجب عليه إمساك بقية يومه لسقوط العذر إلا أن الفقهاء اختلفوا في تحديد الجزء الذي أفاق فيه.

فيرى الحنفية والحنابلة والظاهرية والشافعية في الأظهر^(٢) أن المغمى عليه إذا أفاق في أى جزء من النهار صح صومه سواء كانت الإفاقة في أول النهار أو في آخره.

واستدلوا على ذلك:

بأن الإفاقة متى حصلت في جزء من النهار صح صومه كما لو وجدت أول النهار^(٣).

(١) الكافي لابن عبد البر ١٢٣، العزيز شرح الوجيز ٢٠٨/٣، المغنى ١٦٣/٤، شرح النيل ٣٩٤/٣.

(٢) تبين الحقائق ٢٤٠/١، حاشية الجمل على شرح المنهاج ٣٢٣/٢، العزيز شرح الوجيز ٢٠٩/٣، المغنى ١٦٣/٤، كشاف القناع ٣١٥/٢، المحلى ٢٢٧/٦.

(٣) المغنى ١٦٣/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ويرى الشافعية:

في قول إن أفاق المغمى عليه أول النهار صح صومه ولا يقضى وهو قول عند المالكية وإلى هذا القول مال ابن الصلاح وصححه الغزالي والفارقي^(١).

واستدلوا على ذلك:

بأن الإفاقة أول النهار معتبرة ليحصل حكم النية في أوله، لأن أول النهار هو حالة الشروع في الصوم، فينبغي أن تجتمع فيه صفات الكمال ولهذا خص أول الصلاة باشتراط النية فيه.

ونوقش هذا:

بأن النية حصلت من الليل فيستغنى عن ذكرها في النهار، كما لو نام أو غفل عن الصوم^(٢) بقية يومه.
أما المالكية فقالوا:

إن الإغماء اليسير من اليوم لا ينقض الصوم، فإن أغمى عليه كل اليوم أو معظمه لا يجزئه الصوم وإن سلم أوله، وإن أغمى عليه قبل الفجر بلحظه واستمر بعدها بلحظة وجب عليه القضاء، وإن أغمى عليه نصف النهار أو أقله وسلم أوله فلا قضاء عليه وهذا يوافق الشافعية في

(١) مغنى المحتاج ٤٣٣/١، العزيز شرح الوجيز ٢٠٩/٣، بلغة السالك ٢٣١/١،

حاشية العدوى على كفاية الطالب ٥٧٤/١، المغنى ١٦٣/٤.

(٢) المغنى ١٦٣/١، كشف القناع ٣١٤/٢.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني، وإن أغمى عليه قبل الفجر ولم يفق حتى طلع الفجر لم يجزه الصوم.

ف عند المالكية:

من أغمى عليه كل اليوم أوجله (معظمه) فلا بد من القضاء سلم أوله أو لا.

وإن أغمى عليه أقل من الجل الشامل للنصف. فإن سلم أوله أجزأه وإلا فلا.

وهذا قول الإمام مالك وأصحابه إلا عبد الملك، فإنه شرط في الإغماء أنه إذا اتصل بمرض قبله أو بعده فلا يصح معه الصوم. وإلا فيصح صومه المغمى عليه كالنائم^(١).

ويرى الإباضية:

أنه إذا لم يبيت النية من الليل فلا يجزئه الصوم مطلقاً.

وإن بيت النية: فإن أغمى عليه بعد الفجر ومضى عليه أكثر النهار أو أقله فلهم قولان:

القول الأول:

عليه قضاء كل يوم وقع فيه الإغماء.

(١) الكافي لابن عبد البر ١٢٣، بلغة السالك ٢٣١/١، حاشية العدوى على كفاية الطالب ٥٧٤/١.



القول الثاني:

لا قضاء عليه إلا إذا أفطر بأكل أو شرب أو جماع. وإن أغمى قبل الفجر. أوجب عليه قضاء كل يوم طلع فجره على من لا يعقل صومه^(١).

القول المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائل بأن الشخص إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمى عليه وأفاق في أى جزء من النهار ولم يفطر بأكل أو شرب أو جماع صح صومه ولا يجب عليه القضاء، وذلك لتوافر أركان الصوم الشرعى وهو الإمساك والنية.

المطلب الثالث

الإغماء المستغرق شهر رمضان كله

اختلف الفقهاء فيمن أغمى عليه طوال شهر رمضان ثم أفاق بعد مضيه هل يجب عليه القضاء أم لا؟^٢. وكان خلافهم على رأيين:

الرأى الأول:

يرى أن من استغرق إغماءه الشهر كله وجب عليه القضاء بذلك قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة فى الأصح^(١).

(١) شرح النيل ٣/٣٩٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الرأى الثانى:

لا يجب عليه القضاء وهو رأى الحنفية وابن سريج من الشافعية
والحسن البصرى وبه قال الظاهرية^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب الرأى الأول:

على ما ذهبوا إليه بما يلى:

١- الإغماء مرض والمرض عذر فى تأخير الصوم ولا يسقطه لأن
الإغماء يضعف القوى ولا يزيل العقل.

٢- الإغماء مغط على العقل غير رافع للتكليف ولا تطول مدته ولذا جعل
المغضى عليه شاهداً للشهر حكماً.

٣- المغضى عليه لا تثبت عليه الولاية، وهذا يدل على أنه مكلف فيجب
عليه القضاء بعد زوال العذر.

واستدل أصحاب القول الثانى:

على ما ذهبوا إليه: بقوله -ﷺ-: "رفع القلم عن ثلاثة: عن
النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يحتلم وعن المجنون حتى
يعقل"^(٣).

(١) فتح القدير ٣٦٦/٢، المبسوط ٨٧/٣، حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٧٩/١،
المجموع ٢٧٨/٦، روضة الطالبين ٢٣٦/٢، المبدع ١٨/٣.

(٢) المبسوط ٨٧/٣، المجموع ٢٧٨/٦، المبدع ١٨/٣، المحلى ٢٢٦/٦.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من هذا البحث.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الاستدلال:

أن المجنون رفع عنه القلم فهو غير مخاطب، والمغمى عليه كالمجنون فيبطل صومهما ولا قضاء عليهما كالصلاة. ونوقش هذا:

بأن قياس المغمى عليه على المجنون قياس مع الفارق فلا يصح للاستدلال. لأن الإغماء يغاير الجنون^(١) لأنه أخف منه وأما سقوط قضاء الصلاة فللمشقة فيها بتكررها^(٢).

الرأي المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائل بوجوب القضاء على من استغرق إغماءه شهر رمضان كله، وذلك لقوة ما استدلوا به من أدلة وسلامتها من المعارضة ولم تسلم أدلة المخالفين لهم من المناقشة.

كما أن المغمى عليه في معنى المكلف، ولا تلحقه مشقة ولا حرج في القضاء فوجب عليه القضاء.

(١) راجع: ص ٢٩٩ من هذا البحث.

(٢) مغنى المحتاج ٤٣٧/١، نهاية المحتاج ١٨٧/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث السابع

حكم صوم النائم

إذا أصيب الإنسان بمرض النوم^(١) قبل حلول شهر رمضان ثم أفاق بعده فهو على الخلاف في الجنون والإغماء المستغرق جميع شهر رمضان^(٢).

أما لو كان الإنسان صحيحاً ونوى الصوم من الليل ونام ثم أستيقظ أثناء النهار ولو لحظة صح صومه بلا خلاف بين الفقهاء^(٣). وإنما وقع الخلاف بينهم فيما لو لم يستيقظ الصائم إلا بعد غروب الشمس فهل يصح صومه أم لا؟ اختلفوا في ذلك على قولين:

(١) النوم لغة: غشية ثقيلة تهجم على القلب فتقطعه عن المعرفة بالأشياء ولهذا قيل: هو آفة لأن النوم أخو الموت، وهو فترة راحة للبدن والعقل تغيب الإرادة والوعى جزئياً أو كلياً، وتتوقف فيها جزئياً الوظائف البدنية.

والنوم اصطلاحاً: فترة طبيعية تحدث للإنسان بلا اختيار منه وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع قيامه. وهو ضروري من ضرورات الحياة، في أثناءه تهبط كل عمليات الجسم لتأخذ الأنسجة والأعضاء قسطها من الراحة بعد نشاطها في اليقظة، وهو حيوي للدماغ بصفه خاصة فإذا زاد عن حده الطبيعى كان مرضاً. المصباح المنير ١٨٤/٢، المعجم الوجيز ٦٤١، كشف الأسرار لليزدوى ٢٧٧/٤ وما بعدها، الموسوعة الطبية الحديثة ١٨٧١/١٣.

(٢) راجع: ص ٢٩٦ وص ٣١٥ من هذا البحث.

(٣) تبين الحقائق ٣٤٠/١، مغنى المحتاج ٤٣٢/١، المغنى لابن قدامة ١٦٤/٤، المحلى ٢٢٨/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الأول:

يرى أن صومه صحيح إذا لم يقع منه ما يبطل الصوم، وتبرأ
ذمته ويسقط عنه القضاء. وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية
والصحيح عند الشافعية^(١) والإباضية^(٢).

القول الثاني:

لا يصح صومه وعليه القضاء وهو قول للشافعية قاله أبو الطيب
ابن سلمة وأبو سعيد الأضرخي وهو قول للإباضية^(٣).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بأن النوم لا يسقط شيئاً من العبادات، ولا يجب به
ولاية لأحد بسببه ولا يزيل الإحساس بالكلية، وإن أهلية النائم باقية فهو
كالمستيقظ ينتبه إذا نبه، ويجد الألم في حالة نومه، ولهذا يجب عليه قضاء
الفائتة بالنوم دون الفائتة بالإغماء^(٤).

(١) تبين الحقائق ٣٤٠/١ وما بعدها، الخرشي ٢٤٨/٢، المغنى ١٦٤/٤، المحلى
٢٢٨/٦، مغنى المحتاج ٤٣٢/١.

(٢) إلا إذا اتصل نومه يومين، فإنه يعيد الثاني عند مشروط التجديد للنية كل ليلة.
شرح النيل ٣٩٥/٣.

(٣) مغنى المحتاج ٤٣٢/١، أسنى المطالب ٤١٨/١، شرح النيل ٣٩٥/٣.

(٤) أسنى المطالب ٤١٨/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل أصحاب القول الثاني:

لما ذهبوا إليه بالقياس على المغمى عليه في جميع نهار رمضان فإنه لا يصح صومه فكذاك النائمة^(١).

ونسوق هذا الاستدلال:

بأن قياس النائمة على المغمى عليه قياس مع الفارق كما بينا سابقاً^(٢)، فلا يصح الاستدلال به.

الرأي:

بعد بيان أثر النوم على الصوم عند الفقهاء وبيان محل النزاع وما استدل به كل منهم ومناقشة ما أمكن مناقشته من الأدلة.

أرى أن الصائم إذا كان لا يجد سبيلاً للرزق إلا بالعمل ليلاً كالحارس والخباز والحصاد ونحوهم. أو من يقوم الليل لله قانتاً، أو من يتقى ما ينقص الصوم كالكذب والغيبة^(٣) أو سماعها من غيره ونحو ذلك، فهؤلاء إن نوا الصوم قبل الفجر ثم غلب عليهم النوم ولا يستطيعوا إلا بعد غروب الشمس ولم يحصل منهم ما يبطل الصوم فإنه يصح صومهم ولا قضاء عليهم غير أنه فاتهم فضل أداء الصلوات في أوقاتها، وفضيلة الاجتهاد في العبادة وذكر الله تعالى نهاراً.

(١) العزيز شرح الوجيز ٢٠٨/٣، مغنى المحتاج ٤٣٢/١.

(٢) راجع: ص ٣١٠ من هذا البحث.

(٣) وقال الأوزاعي يبطل الصوم بالغيبة والكذب. الميزان الكبرى للشعراني ١٧٠/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أما من يقضى ليل رمضان فيما حرمه الله ثم ينام قبل الفجر
أو عند سماع أذانه ولا يستيقظ إلا بعد غروب الشمس، فأرى أنه
يجب عليه القضاء، وذلك جمعاً بين القولين ما أمكن والله تعالى أعلم
بالصواب.



المبحث الثامن

إسلام الكافر في نهار رمضان وأثر ذلك على صومه

لما كانت الصحف والمجلات الدينية^(١) تطالعنا بين الحين والآخر على من هداهم الله وشرح صدورهم للإسلام فاعتنقوه وأسلموا بعد الكفر وأشهروا إسلامهم وأقروا بالتوحيد بالرغم مما يعانيه المسلمون اليوم من أعداء الإسلام في كل مكان. لذا رأيت أن أشير بإيجاز إلى حكم صوم من أسلم خلال شهر رمضان وأثر ذلك على صومه، فأقول، وبالله التوفيق.

لا يوجد خلاف بين الفقهاء في أن من أسلم أثناء شهر رمضان فإنه يجب عليه صوم ما يستقبل منه^(٢) لقوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ».

والكافر أسلم في بعض شهر رمضان، فيستأنف ما بقي من الشهر لأنه شاهد له.

ولما روى عن قتادة في النصراني واليهودي الذي يسلم في بعض شهر رمضان قال: يصوم ما بقي من الشهر^(٣).

(١) ومنها صحيفة صوت الأزهر واللواء الإسلامي وعقيدتي ومجلة الأزهر ومنبر الإسلام ومنار الإسلام والوعي الإسلامي وغير ذلك.

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى ١٢٧/١ وما بعدها، مراجع السالك ١٩٣/١، الكافي للمقدسى ٣٤٤/١.

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٧٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كما أنه لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا قضاء على الكافر الأصلي فيما مضى من رمضان قبل إسلامه. لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١).

فدللت الآية على أن ما مضى قبل الإسلام معفو عنه ومن ذلك الصوم فلا يجب عليه قضاؤه ولقوله -ﷺ- لعمر بن العاص: "أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله"^(٢).

فدل الحديث على أن ما كان قبل الإسلام يسقطه الإسلام ويمحو أثره.

وإنما الخلاف بين الفقهاء في إمساك بقية اليوم الذي أسلم فيه الكافر، وهل يجب عليه قضاؤه، وقضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه أو لا يجب؟.

وأوضح ذلك بمشيئة الله تعالى في ثلاثة مطالب:

(١) سورة الأنفال: جزء من الآية رقم (٣٨).

(٢) صحيح مسلم ٣٢٤/١، نيل الأوطار ٣٧٠/١.



المطلب الأول

حكم إمساك بقية اليوم الذي أسلم فيه الكافر

إذا أسلم الكافر في رمضان ليلاً ونوى الصوم فإنه يستأنف الصوم من الغد بلا خلاف بين الفقهاء، أما إذا أسلم أثناء النهار فاختلف الفقهاء في وجوب إمساك بقية اليوم وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

يجب عليه إمساك بقية اليوم الذي أسلم فيه. وهو قول الحنفية^(١) وهو قول للشافعية في الأصح^(٢) ونص عليه الإمام أحمد وبه قال إسحاق والظاهرية^(٣).

القول الثاني:

لا يجب عليه الإمساك وهو قول المالكية^(٤) وقول للشافعية ورواية عن الإمام أحمد^(٥).

(١) تبين الحقائق ٢٧٨/٦، مجمع الأنهر ٢٥٣/١.

(٢) إلا أن الشافعية يستحب له الإمساك لحرمة الوقت وخروجاً من الخلاف. مغنى المحتاج ٤٣٨/١، المجموع ٢٧٨/٦.

(٣) المغنى ٢٣٨/٤، المحلى ٢٤١/٦.

(٤) وقال المالكية: إن قلنا بعدم خطابه: لم يندب له الإمساك كالصبي يحتلم نهاراً. وإن قلنا بخطابه ندب له الإمساك بقية يومه ليظهر عليه علامة الإسلام بسرعة. وإنما لم يجب عليه الإمساك ترغيباً له في الإسلام، الفواكه الدواني ٤٧١/١، حاشية العدوى على الخرشي ٢٣٩/٢.

(٥) مغنى المحتاج ٤٣٨/١، المغنى ٢٣٨/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بأن من أسلم صار أهلاً للأداء في ذلك. اليوم كما أنه وإن لم يدرك وقت الصوم فقد أدرك وقت الإمساك فيلزمه القضاء لحق الوقت احتراماً له.

واستدل أصحاب القول الثاني:

لما ذهبوا إليه بأن الكافر أفطر بعذر فأشبهه المريض والمسافر فلا يلزمه الإمساك لكن يستحب لحرمة الوقت وخروجاً من الخلاف.

المطلب الثاني

حكم قضاء اليوم الذي أسلم فيه الكافر

إذا أسلم الكافر أثناء نهار رمضان فهل يجب عليه قضاء هذا اليوم أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك على رأيين:

الرأى الأول:

لا يجب عليه قضاء هذا اليوم بهذا قال الحنفية ما عدا زفر والمالكية والشافعية في قول والحنابلة في رواية^(١).

(١) تبين الحقائق ١/٣٣٩، الفواكه الدواني ١/٤٧١، المدونة ١/١٨٨، المجموع

٦/٢٧٩، المغنى لابن قدامة ٤/٢٣٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وذلك لعدم التمكن من زمن يسع الأداء، والتكميل عليه لا يمكن فأشبهه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن أو كمن أسلم بعد خروج اليوم فلا يجب عليه القضاء.

الرأى الثانى:

يجب عليه القضاء بهذا قال زفر من الحنفية وهو قول للشافعية ورواية للحنابلة وبه قال إسحاق والظاهرية^(١).

وذلك لأنه أدرك وقت الإمساك وإن لم يدرك وقت الصوم.

كما أنه أدرك جزءاً من وقت العبادة فلزمته كما لو أدرك جزءاً من وقت الصلاة^(٢) فيلزمه القضاء.

ونوقش:

بأنه لا يتمكن من أداء الصوم بإدراك جزء من النهار بخلاف الصلاة، ولأن السبب فى الصلاة الجزء المتصل بالأداء، ووجدت الأهلية عنده وفى الصوم الجزء الأول هو السبب والأهلية معدومة عنده^(٣).

(١) المراجع السابقة، المحلى لابن حزم ٢٤١/٦.

(٢) المغنى ٢٣٨/٤.

(٣) تبين الحقائق ٣٣٩/١.



المطلب الثالث

حكم قضاء الكافر ما مضى من شهر رمضان قبل إسلامه

اختلف الفقهاء في قضاء الكافر ما مضى من شهر رمضان قبل إسلامه وكان خلافهم على رأيين:

الرأى الأول:

لا يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر بهذا قال جمهور الفقهاء وبه قال الشعبي وقتادة والأوزاعي وأبو ثور ورواية عن الحسن وبه قال الظاهرية والإمامية وهو قول للإباضية^(١).

لأن ما مضى من الشهر كان قبل تكليفه فلم يلزمه القضاء كرمضان الماضي.

الرأى الثانى:

يجب عليه القضاء وهو قول عطاء وعكرمة والحسن البصرى فى الرواية الثانية والإباضية فى الأصح عندهم^(٢) لما روى عن عطاء أنه قال: إن أسلم النصرانى فى بعض رمضان صام ما مضى منه^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٠٠١/٢، تبیین الحقائق ٣٣٩/١، المدونة ١٨٨/١، المجموع ٢٧٩/٦، المغنى لابن قدامة ٢٣٨/٤، البحر الزخار ٢٢٩/٣، جواهر الكلام ١٠/١٧، المحلى ٢٤١/٦، شرائع الإسلام ١٠٤/١، شرح النيل ٣٩٥/٣ وما بعدها.

(٢) المغنى لابن قدامة ٢٣٨/٤، شرح النيل ٣٩٥/٣.

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٧١/٤.



الرأى المختار:

بعد أن ذكرت الأقوال وأدلتها يتبين لنا أن من قال: إن الكافر إذا أسلم في نهار رمضان فلا يجب عليه إمساك بقية اليوم الذى أسلم فيه، ولا قضاؤه، ولا قضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه هو المختار لما يأتى:

١- إن النصوص السابقة أفادت أن الكافر إذا أسلم فإنه غير مخاطب بما مضى من العبادات حال كفره ولا يجب عليه قضاؤها، لأن الإسلام يسقط ما كان قبله ويمحو أثره.

٢- الصوم عبادة لا تقبل إلا من المؤمن لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ والكافر حال كفره لا يجب عليه أداء الصوم، ومن لا يجب عليه الأداء لا يجب عليه القضاء، كما أن الصوم يحتاج إلى النية وهى لا تصح من الكافر حال كفره لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة.

٣- فى إلزام من أسلم بإمساك بقية اليوم الذى أسلم فيه وبقضاء ما مضى من الشهر الذى أسلم فيه، وفيه تنفير له ولو التزم بما مضى من الشهر للزم قضاء جميع ما مضى من رمضان حال كفره لأن البعض ليس بأولى من بعض. وفى ذلك من الحرج ما لا يخفى.

فالقول بعدم وجوب ذلك على من كان كافراً كفوراً أصلياً^(١) ثم أسلم، فيه دفع المشقة والحرج، وفيه ترغيب لمن أراد أن يكون له الإسلام ديناً.

(١) أما لو كان مسلماً ثم ارتد فى رمضان والعياد بالله بطل صومه لقوله تعالى: "لئن أشركت ليحبطن عملك" ولا يخاطب بالصوم حال الرد لأنه لا يصح منه، فإن أسلم فى نفس اليوم الذى ارتد فيه أو بعده فعليه قضاء ما تركه حال الكفر لأن الصوم لزمه بالإسلام ولا يسقط بالردة - المذهب للشيرازى ٣٢٥/١، كشف القناع ٣٠٨/٢.



الفصل الخامس

من أحكام قضاء رمضان

القضاء هنا بمعنى الأداء كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾^(١) أى فإذا أديت الصلاة، وقضيت الحج والدين أى أديته، وليس المراد من الأداء معناه الشرعى وهو تسليم عين الواجب، ولكن المراد معناه اللغوى وهو الإيفاء، كما ليس المراد قضاء القضاء^(٢).

وقضاء رمضان معناه صومه بعد خروج وقته المعين له، فيجب القضاء على من أفطره بعذر أو بغير عذر لعموم قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وهذا باتفاق الفقهاء، إلا أنه وقع خلاف بينهم حول عدد من الأمور المتعلقة بهذا الفصل أتناولها بمشيئة الله تعالى في سبعة مباحث وذلك على النحو التالى:

(١) سورة الجمعة: جزء من الآية رقم (١٠).

(٢) المصباح المنير ١٠١/٢، عمدة القارئ صحيح البخارى ٥٤/١١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الأول

قضاء رمضان بالعدد أم بالهلال؟

لا يخلو من وجب عليه قضاء رمضان سواء أفطر فيه عمداً أو
لعذر من حالين:

الأول:

أن يفطر أياماً من الشهر، فيجب عليه القضاء بعدد ما أفطر في
أيام آخر في زمن يصح منه الصوم تطوعاً، وهذا مما لا خلاف فيه بين
الفقهاء.

الثاني:

أن يفطر شهر رمضان كله، فهل يقضى بالعدد أيضاً أم بالهلال
شهرًا بشهر؟.

ذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى أنه يجب عليه أن يقضى ما فاتته
بالعدد، فإن كان شهر رمضان الذي أفطره كاملاً قضى شهرًا كاملاً، ولم
يجزه أن يقضى تسعة وعشرين يوماً. وإن كان الشهر الذي أفطره ناقصاً
لم يلزمه أن يقضى شهرًا كاملاً لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾^(٢).

(١) مواهب الجليل وبهامشه التاج والإكليل ٤٤٨/٢، الخرشي ٢٦١/٢، شرح منتهى
الإرادات ٤٥٦/١، كشف القناع ٣٣٣/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٦/١،
روح المعاني للأكوسى ٣١٩/٢.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

فإنه سبحانه لم يقل: ولتكملوا الشهر، فلما قال ولتكملوا العدة دخل تحت هذا القول عدة أيام الشهر وأيام القضاء، فيجب أن يكون عدد القضاء مثلاً لعدد المقضى^(١).

وذهب قوم منهم الحسن بن صالح بن حي وبعض الحنابلة إلى أنه يقضى شهراً بشهر من غير مراعاة عدد الأيام، فلو أفطر شهر رمضان وكان تسعة وعشرين يوماً وأراد قضاء الشهر فصام شهراً ثلاثين يوماً وجب عليه إتمامه^(٢).

ونوقش هذا:

بأن هذا القول بعيد لقوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» ولم يقل فشهر من أيام أخر. لأن قوله: عدة تقتضى استيفاء عدد ما أفطر فيه، والعدة بمعنى العدد، كما أنه لو أفطر بعض رمضان وجب عليه قضاء ما أفطر بعده فكذاك يجب أن يكون حكم إفطار جميعه في اعتبار عدده^(٣).

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي ٨٦/٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٦/١، مواهب الجليل ٤٤٨/٢، المبدع ٤٥/٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٦/١، أحكام القرآن للطبري ٦٩/١ وما بعدهما.



المبحث الثاني

وقت قضاء رمضان

من أفطر رمضان كله أو بعضه عمداً أو لعذر وجب عليه القضاء في أى وقت من السنة.

لأن القضاء واجب موسع لا يتضييق إلا إذا لم يبق من السنة إلا ما قد يتسع للقضاء، ويجوز له أن يقضى يوم شتاء عن يوم صيف وعكسه^(١).

لعموم قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

ويستثنى من السنة رمضان الحاضر ويوم عيد الفطر والنحر باتفاق الفقهاء^(٢).

لأن رمضان الحاضر للأداء متعين فيقدم الأداء على القضاء.

أما صوم يوم الفطر والنحر فقد حرم صومهما عن فرض أو تطوع أو غير ذلك^(٣).

(١) كشاف القناع ٣٣٣/٢.

(٢) تبين الحقائق ٣٣٦/١، المنقلى للبايجى ٧١/١، المجموع ٤٢٣/٦، الروض المربع ١٤٤/١، المحلى ٢٦٠/٦.

(٣) المبسوط ٨١/٣، البحر الرائق ٢٧٧/٢، مواهب الجليل ٤٤٩/٢، مغنى المحتاج ٤٣٣/١، الروض المربع ١٤٦/١، نيل الأوطار ٣٠٩/٤.



لما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن صيام يومين، يوم الأضحى ويوم الفطر^(١).

وما روى عن أبي عبيد مولى ابن أزر قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فقال: هذان يومان نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن صيامهما، يوم فطركم من صيامكم واليوم الآخر تأكلون فيه من نسككم^(٢).

فدل النهي الوارد في الحديثين على تحريم صوم يومى العيدين لأن أصل النهى يقتضى التحريم^(٣). والحكمة في النهى عن صوم يومى العيدين أن فيه إعراضاً عن ضيافة الله تعالى لعباده^(٤).

أما قضاء رمضان في أيام التشريق:

فقد اختلف الفقهاء في صوم أيام التشريق قضاءً عن رمضان أو غيره من الصوم الواجب على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

بحرم الصوم مطلقاً في أيام التشريق لا للمتمتع ولا لغيره: وهو قول الحنفية والشافعية في الجديد وهو ورأية للحنابلة وبه قال الظاهرية وابن المنذر وهو مروى عن الإمام على وعمر بن العاص^(٥).

(١) صحيح مسلم ١/١٩٤.

(٢) صحيح البخارى ١/٣٠٠.

(٣) سبل السلام ٢/١٦٩.

(٤) نيل الأوطار ٤/٣٠٩.

(٥) البحر الرائق ٢/٢٧٧، مغنى المحتاج ١/٤٣٣، المهذب للشيرازى ١/٣٤٧،

المغنى ٤/٢٤٧، المحلى ٧/٢٧، نيل الأوطار ٤/٣١١، سبل السلام ٢/١٦٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقال المالكية: يكره الصوم فيها^(١).

القول الثاني:

يجوز للمتمتع والقارن والمحصر إذا لم يجدوا هدياً. ولا يجوز
لغير ذلك، وبه قال الشافعي في القديم والمالكية والحنابلة في رواية
والهادوية وبه قال الأوزاعي وإسحاق^(٢).

القول الثالث:

يجوز صوم أيام التشريق مطلقاً قضاء أو غيره، وهذا القول حكاه
ابن المنذر عن الزبير بن العوام وأبي طلحة وابن عمر والأسود بن يزيد
وابن سيرين وغيرهم^(٣).

وسبب الخلاف:

هو تردد قوله -ﷺ-: "أيام التشريق أيام أكل وشرب"^(٤) هل يحمل
على الوجوب أو على الندب؟.

فمن حمّله على الوجوب قال: يحرم الصوم، ومن حمّله على
الندب قال: الصوم مكروه^(٥).

(١) بداية المجتهد ٣٢٠/١.

(٢) مغنى المحتاج ٤٤٧/١، بداية المجتهد ٣٢٠/١، المغنى ٢٤٧/٤، شرح النووي
بصحيح مسلم ١٩٥/٣، سبل السلام ١٦٩/٢.

(٣) المرجع السابق، نيل الأوطار ٣١١/٤، شرح بصحيح مسلم ١٩٥/٣.

(٤) صحيح مسلم ١٩٥/٣، أبو داود ٧٣٥/١ حديث رقم (٢٤١٩).

(٥) بداية المجتهد ٣٢٠/١.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على تحريم الصوم في أيام التشريق بعدة أحاديث منها:

١- ما روى عن أنس -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن صوم خمسة أيام في السنة، يوم الفطر، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق^(١).

٢- ما روى أن أبا مرة مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص فقرب إليهما طعاماً فقال: كل فقال: إني صائم، فقال عمرو: كل، فهذه الأيام التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يأمرنا بإفطارها، وينهاها عن صيامها، قال مالك: وهي أيام التشريق^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

أنها دلت على أن صوم أيام التشريق منهي عنه، والنهي يقتضي التحريم.

٣- ما روى عن نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أيام التشريق أيام أكل وشرب"^(٣).

(١) سنن الدارقطني ٢/٢١٢.

(٢) سنن أبي داود ٧٣٥/١، حديث رقم (٢٤١٨).

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٤ من هذا البحث.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة:

أن الحديث دل على أن هذه الأيام أيام أكل وشرب. وفي رواية
ونكر الله - ﷻ - فلا يصح صومها بحال^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على جواز صوم أيام التشريق للمتمتع والقارن إذا لم يجدا هدياً.
بما روى عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما - قالوا: لم
يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى^(٢) أى المتمتع
إذا عدم الهدى ويقاس عليه كل صوم مفروض^(٣).

وجه الدلالة:

أن الحديث أفاد أن صوم التشريق جائز لمن لم يجد الهدى وكان
متمتعاً أو قارناً أو محصراً لإطلاق الحديث بناءً على أن فاعل يرخص
هو رسول الله - ﷺ -^(٤)، وأنه مرفوع، كما أن هذا الحديث يقيد عموم
أحاديث النهي وإن كان في إسناده يحيى بن عبد السلام وهو ليس
بالقوى^(٥) لكن يؤيده عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي
الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(٦).

(١) شرح النووي بصحيح مسلم ١٩٥/٣.

(٢) صحيح البخارى ٣٠٠/١ وما بعدها.

(٣) المغنى ٢٤٧/٤.

(٤) سبل السلام ١٧٠/٢.

(٥) نيل الأوطار ٣١١/٤.

(٦) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٦).



ونوقش هذا:

بأن الأحاديث مخصصة لقوله تعالى: «ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» لأن الآية عامة فيما قبل النحر وما بعده، والأحاديث خاصة بأيام التشريق وإن كان عاماً بالنظر إلى الحج وغيره، فيرجح خصوصها لكونه مقصوداً بالدلالة على أنها ليست محلاً للصوم، وأن ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة له كأنها منافية للصوم^(١).

وأما القول الثالث:

القائل بجواز صوم أيام التشريق مطلقاً قضاء أو غيره. فهذا القول لا ينهض عليه دليل وأحاديث الباب الواردة بالمنع جميعها ترد عليه^(٢) يقول ابن قدامة: والظاهر أن هؤلاء لم يبلغهم نهى رسول الله - ﷺ - عن صيامها ولو بلغهم لم يعدوه إلى غيره^(٣).

القول المختار:

هو القول بأن صوم أيام التشريق حرام سواء كان قضاءً عن رمضان أو غيره من الصوم المفروض، أو كان الصيام تطوعاً فيها كما قال أكثر أهل العلم، لأنها أيام عيد فتشبه يومى العيدين، ويجوز صيامها للمتمتع إذا لم يجد هدياً ومثله القارن وذلك للضرورة.

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) سبل السلام ١٦٩/٢.

(٢) نيل الأوطار ٣١١/٤.

(٣) المغنى ٢٤٧/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

حكم قضاء رمضان في العشر الأول من ذي الحجة^(١):

اختلف الفقهاء في حكم قضاء رمضان في العشر من ذي الحجة
وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

يرى جواز القضاء في هذه الأيام ولا كراهة في ذلك، وهو قول
الحنفية والمالكية والشافعية والظاهرية ورواية عن الإمام أحمد، وهو قول
سعيد بن المسيب وإسحاق وهو مذهب عمر وعامة الصحابة رضي الله
عنهم^(٢) - أجمعين.

القول الثاني:

يكره القضاء في هذه الأيام وهو قول علي - رضي الله عنه - والحسن وسعيد
والزهري ورواية عن الإمام أحمد^(٣).

(١) المراد بذلك تسعة أيام، وإطلاق العشرة عليها تغليباً - المبدع ٥٣/٣.

(٢) بدائع الصنائع ١٠٤٧/٢، المدونة ١٨٧/١، مواهب الجليل ٤١٧/٢، المجموع
٤٢٤/٦، المحلى ١٩/٧، المغنى ٢٢٩/٤.

(٣) بدائع الصنائع ١٠٤٨/٢، المغنى ٢٣٠/٤، عمدة القارئ ٥٤/١١.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على جواز قضاء رمضان في العشر الأول من ذي الحجة
بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فانه سبحانه أمر بالقضاء
مطلقاً سوى ما استثنى من السنة كيوم العيدين وأيام التشريق ورمضان
الحاضر وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء مطلقاً^(١).

وأما السنة فمنها:

١- ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: ما أيام أحب إلي أن أقضى
فيها شهر رمضان من هذه الأيام لعشر ذي الحجة^(٢).
فدل ذلك على أنه كان يستحب قضاء رمضان في العشر^(٣) من ذي
الحجة.

٢- ما روى عن عمر وأبي هريرة قالا: لا بأس بقضاء رمضان في
العشر^(٤).

٣- إنها أيام عبادة فلم يكره القضاء فيها كعشر المحرم^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١٠٤٨/٢.

(٢) المدونة ١٨٧/١.

(٣) فتح الباري ١٨٩/٤، مواهب الجليل ٤١٧/٢، المغنى ٢٢٩/٤.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٦١/١.

(٥) المغنى ٢٢٩/٤، الكافي للمقدسى ٣٥٩/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما المعقول:

فإنها أيام يستحب فيها الصوم، فكان القضاء فيها أولى من القضاء في غيرها^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على كراهة القضاء في العشر الأول من ذي الحجة بالسنة ومنها:

١- ما روى عن ابن عباس، قال: قال رسول الله -ﷺ-: "ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر" فقالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ فقال رسول الله -ﷺ-: "ولا الجهاد في سبيل الله؛ إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشئ"^(٢).

٢- ما روى عن علي -عليه السلام- قال: يكره القضاء فيها^(٣).

٣- كما روى عنه أيضاً: أنه قال لا يقضى رمضان في ذي الحجة^(٤).

فهذه السنن تفيد استحباب إخلاء العشر للتطوع لينال فضلها ويجعل القضاء في غيرها^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١٠٤٨/٢.

(٢) أخرجه: الترمذی فی سننه ٨٠/٣، حديث رقم (٧٥٧) وقال: حسن صحيح غريب، وأبو داود في سننه ٧٤١/١ حديث رقم (٢٤٣٨).

(٣) بدائع الصنائع ١٠٤٨/٢، المغني ٢٣٠/٤.

(٤) مصنف عبد الرزاق ٢٥٦/٤.

(٥) المغني ٢٣٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٤- ما روى عن سعيد بن المسيب قال في صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ برمضان^(١).

معنى هذا الكلام أن سعيداً لما سئل عن صوم العشر والحال أن على الذي سأله قضاء رمضان، فقال: لا يصلح حتى يبدأ أولاً بقضاء رمضان.

ونوقش هذا:

بأن هذه العبارة لا تدل على المنع مطلقاً وإنما تدل على الأولوية والدليل على ذلك ما روى عن سعيد أنه كان لا يرى بأساً بالقضاء مطلقاً في أى وقت من السنة إلا ما استثنى من ذلك^(٢).

القول المختار:

هو القول الأول القائل بجواز قضاء رمضان في العشر من ذى الحجة للأمر بالقضاء مطلقاً، ولأن قضاء الدين هو الأهم والأكد لما روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- سأله رجل إن على أياماً من رمضان أفأصوم العشر تطوعاً؟ قال: لا ولم؟ أبدأ بحق الله ثم تطوع بعد ما شئت^(٣).

ويحمل قول المانعين على من اعتاد التنفل بالصوم في هذه الأيام، فالأفضل له أن يقضى ما فاتته من رمضان في غيرها لئلا تفوته فضيلة صوم الأيام العشر الأول من ذى الحجة، والله تعالى أعلم.

(١) صحيح البخارى ٢٩٤/١.

(٢) عمدة القارئ ٥٤/٤١.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٢٥٧/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الثالث

تأخير قضاء رمضان

من أفطر في رمضان لعذر أو لغيره فإنه يجب عليه القضاء، ويستحب تعجيله براءة للذمة ومسارة إلى قضاء الواجب لقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١) والمسارة إلى الطاعة المفترضة واجبة^(٢)، ولأن الصوم عبادة متكررة فلم يجز تأخير الأول عن الثاني كالصلوات المفروضة^(٣).

فإن فرط في القضاء فإما أن يكون التفريط بعذر أو بغير عذر عاماً أو أكثر، وأبين ذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تأخير قضاء رمضان عاماً أو أكثر بعذر

من فرط في القضاء لعذر عاماً أو أكثر كأن تهادى به المرض أو استمر في السفر أو شغلت المرأة بالحيض أو النفاس حتى دخل رمضان آخر.

(١) سورة آل عمران: جزء من الآية رقم (١٣٣).

(٢) المحلى ٢٦٠/٦، الهداية ١٢٧/١.

(٣) المغنى ٢٢٩/٤.



فقال جمهور الفقهاء يصوم رمضان الحاضر ثم يقضى ما مضى قبله^(١) لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

ولأن تأخير الأداء بهذه الأعذار جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز، ولا فدية عن الفائت^(٢).

وروى عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير وقتادة أنه يصوم رمضان الحاضر عن الحاضر ويفدى عن الفائت ولا قضاء عليه^(٣).

وهذا القول لم يقم عليه دليل وهو معارض بقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فعموم الآية توجب على من أفطر رمضان القضاء في أيام آخر من غير تعيين لزمان، لأن اللفظ مسترسل على الأزمان بدون تعيين وقت دون آخر إلى آخر العمر^(٤).

كما أنه لم يقم دليل على وجوب الكفارة على من أفطر بعذر إذ لا ذنب له في التأخير مع هذا العذر.

(١) تبیین الحقائق ١/٣٣٦، الهداية ١/١٢٧، بداية المجتهد ١/٣٠٩، الكافي لابن عبد البر ص ١٢٢، المجموع ٦/٤٢٣، مغنى المحتاج ١/٤٤١، المغنى ٤/٢٢٧، كشف القناع ٢/٣٣٤، المحلى ٦/٢٦٠، البحر الزخار ٣/٥٧، شرائع الإسلام ١/١٠٥.

(٢) مغنى المحتاج ١/٤٤١.

(٣) المجموع ٦/٤٢٣.

(٤) تفسير القرطبي ١/٧٦٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثاني

تأخير القضاء عاماً بغير عذر

اتفق الفقهاء^(١) على أن من فرط في قضاء رمضان لغير عذر حتى دخل عليه رمضان آخر فإنه يَأْتُمُّ بالتأخير ويسْتَغْفِرُ الله ويصوم رمضان الحاضر لأنه في وقته ثم يجب عليه قضاء رمضان السابق. إلا أنهم اختلفوا في وجوب الفدية مع القضاء وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

لا شيء عليه إلا القضاء، بذلك قال الحنفية والظاهرية والإباضية وهو قول المزنى والحسن البصري وطاوس والنخعي^(٢).

القول الثاني:

عليه القضاء والفدية وهو قول جمهور الفقهاء وهو مروى عن السلف كابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ومجاهد وعطاء بن أبي رباح

(١) فتح القدير ٢/٢٥٤، الكافي لابن عبد البر ص ١٢٢، المحلى ٦/٢٦٠، المجموع ٦/٤٢٣، المغنى ٤/٢٢٧.

(٢) فتح القدير ٢/٢٥٤، الجوهرة النيرة ١/١٨٤، فتح الباري ٤/١٩٠، المحلى ٦/٢٦٠، شرح النيل ٣/٣٧٦، عمدة القارئ ١١/٥٥، نيل الأوطار للشوكاني ٤/٢٧٧، أحكام القرآن للجصاص ١/٢٦١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

والقاسم بن محمد والزهرى والأوزاعى وإسحاق وسعيد بن جبير والحسن
ابن صالح والثورى^(١).

وسبب الخلاف:

هو هل تقاس الكفارات بعضها على بعض أم لا؟ فمن لم يجز
القياس في الكفارات قال: لا شئ عليه غير القضاء.

ومن أجاز القياس في الكفارات قال: عليه الكفارة قياساً على من
أفطر متعمداً، لأن كليهما مستهين بحرمة الصوم في يوم لا يجوز فيه
الأكل^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بما يلي:

١- قوله تعالى: : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وجه الاستدلال:

إن الآية لم توجب إلا قضاء الأيام التي أفطرها ولم يأت نص
قرآن ولا سنة بإيجاب طعام في ذلك. فلا يجوز إلزام ذلك أحداً، لأنه

(١) بداية المجتهد ٣٠٩/١، المنتقى للباقي ٧١/٢، المجموع ٢٢٣/٦، الإقناع ٤٨٨/١

المغنى ٢٢٧/٤، الروض المربع ١٤٤/١، ٢٧١/٣، المختصر النافع ص ٩٤، نيل

الأوطار ٢٧٧/٤، عمدة القارئ ٥٤/١١، فتح الباري ١٩٠/٤.

(٢) بداية المجتهد ٣٠٩/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

شرع والشرع لا يوجبه في الدين إلا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ - فقط^(١).

كما أن إطلاق الآية من غير قيد بزمان معين للقضاء يدل على وجوب القضاء على التراخي، ولا يلزم بالتأخير شيء غير القضاء^(٢).

٢- إن القضاء صوم واجب، فلم تجب عليه في تأخير كفاية قياساً على ما لو أخر صوم الأداء والنذر^(٣).

٣- وجوب الفدية شرطه العجز عن القضاء عجزاً لا يرجى معه القدرة على الصوم كالشيخ الفاني، ولم يوجد العجز هنا فهو قادر على القضاء، والقدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف^(٤).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- ما رى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض، ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر، قال: "يصوم الذي أدركه، ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه، ويطعم مكان كل يوم مسكيناً"^(٥).

(١) المحلى ٢٦٠/٦.

(٢) فتح القدير ٢٥٥/٢.

(٣) المغنى ٢٢٧/٤.

(٤) بدائع الصنائع ١٠٤٠/٢ وما بعدها.

(٥) سنن الدارقطني ١٩٧/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وجه الدلالة:

أن الحديث أفاد وجوب الفدية مع القضاء على من آخر القضاء عاماً لغير عذر.

ونوقش هذا:

بأن ما روى أبو هريرة غير ثابت لضعف رواته ففي سند الحديث إبراهيم بن نافع، قال أبو حاتم الرازي، كان يكذب، وفيه عمر بن موسى ابن وجيه قال فيه أيضاً: كان يضع الأحاديث^(١) ومثله لا يصح الاستدلال به والصحيح أنه موقوف على أبي هريرة^(٢).

٢- ما روى عن ابن عباس -عليه السلام- في رجل أدرك رمضان وعليه قضاء رمضان آخر قال: يصوم هذا ويطعم عن ذاك كل يوم مسكيناً ويقضيه^(٣).

٣- ما روى عن ابن عمر وابن عباس أن من آخر قضاء رمضان مع الإمكان، كان عليه مع القضاء لكل يوم مد^(٤).

وجه الدلالة من هذه الآثار ونحوها:

أنها تفيد أن من تهاون في قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر وجب عليه صيام رمضان الحاضر، ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم عن كل يوم مسكيناً.

(١) تبين الحقائق للزيلعي ٢٣٦/١، تفسير القرطبي ٧٦٨/١.

(٢) تلخيص الحبير ٤٥٦/٢.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٣/٤، تلخيص الحبير ٤٥٦/٢.

(٤) المرجع السابق ص ٤٥٥.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن القول بوجوب الفدية على من أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر ليس معه حجة من نص أو إجماع^(١).

وأجيب عن ذلك:

بأن الإطعام مع القضاء ورد عن الصحابة منهم أبو هريرة وابن عباس وعمر، كما نقل الطحاوي عن يحيى بن أكرم قال: وجبته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفاً وسمى منهم صاحب المذهب علياً وجابراً والحسن بن علي^(٢).

ورد بأنه لم يثبت عن النبي -ﷺ- في هذا ما تقوم به الحجة على القضاء والفدية وإنما جاء عن جماعة من الصحابة، وأقوال الصحابة لا حجة فيها مع النص وهو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ حيث دل على أن من أفطر رمضان أو بعضه أن يقضيه، ولم يقيد هذه العدة بإيقاعها في العام الذي فات فيه الصوم ولا أوجب على المترخي كفارة^(٣).

ومن قضى رمضان بعد مضي عام أو أكثر فقد فعل ما أوجبه الله عليه، فالقول بالفدية مع القضاء زيادة في النص ولا تجوز هذه الزيادة في النص إلا بنص مثله ولم يوجد. وإن فعل الصحابة إنما أريد به من مات قبل القضاء^(٤).

(١) المحلى ٢٦٠/٦، الجوهر النقي على السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٢/٢.

(٢) عمدة القارئ ٥٤/١١، فتح الباري ١٩٠/٤، تلخيص الحبير ٤٥٦/٢، التعليق المغني على سنن الدارقطني ١٩٧/٢.

(٣) نيل الأوطار ٢٧٧/٤، السيل الجرار ٥٧/٢ وما بعدها، المحلى ٢٦٠/٦.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٢/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٤- إن تأخير صوم رمضان عن وقته إذا لم يوجب القضاء أوجب الفدية كالشيخ الهرم^(١). وهو معذور فوجبها على من أخره من غير عذر أولى^(٢).

ونوقش ذلك:

بأن الفدية تجب على الشيخ الهرم لسقط الصوم عنه لعدم إطاقته الصوم، فتجبر هذه العبادة بالمال عند العجز عن الصيام بخلاف من فوط في الصوم فهو قادر على القضاء فوجب عليه ولا تجب عليه الفدية.

القول المختار:

هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول القائل بأن من أخر القضاة لغير عذر فلا يجب عليه إلا القضاء فقط ولا تجب عليه الفدية وذلك لقوة ما استدلوا به وضعف ما تمسك به من قال بوجوب القضاء والفدية.

كما أن تأخير الأداء عن وقته لا يوجب الفدية، فتأخير القضاء وهو مطلق عن الوقت أولى أن لا يوجبه^(٣).

كما أن البراءة الأصلية قاضية بعدم الاشتغال بالأحكام التكليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها، ولا دليل هنا على وجوب الفدية، والله تعالى أعلم.

(١) المغنى ٢٢٧/٤.

(٢) صوم أصحاب الأعداء وفطرم ص ٢٢٣.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ٣٣٦/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المطلب الثالث

تأخير القضاء سنين بغير عذر

لا خلاف أيضاً بين الفقهاء في وجوب القضاء على من آخر القضاء عاماً أو أكثر لعذر أو لغير عذر لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. أما في وجوب الفدية مع القضاء، فقد اختلف جمهور الفقهاء القائل بوجوبها على من آخر القضاء عاماً بغير عذر، فقد اختلفوا فيما بينهم فيمن آخر القضاء سنين بغير عذر هل تجب عليه فدية واحدة أم أنها تتكرر بتكرر السنين؟ وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

ليس عليه إلا فدية واحدة وهو قول المالكية والحنابلة وقول للشافعية وأكثر الإمامية^(١).

واستدلوا:

بأن الفدية لا تتعدد بتعدد السنين - فالقضاء مؤقت فيما بين رمضانين، فإذا خرج عن السنة الأولى فقد آخره عن وقته فوجبت الفدية. وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الأولى. فلم يجب للتأخير بعد ذلك كفارة، ولأن كثرة التأخير لا يزداد بها الواجب كما لو أخر الحج الواجب عليه سنين لم يكن عليه أكثر من فعله مرة واحدة.

(١) حاشية السوقي والشرح الكبير ٤٩٢/١، مغنى المحتاج ٤٤١/١، المذهب للشيرازي ٣٤٣/١، كشاف القناع ٣٣٤/٢، المبدع ٤٦/٣، المغنى لابن قدامة ٢٢٨/٤، جواهر الكلام ٣٤/١٧.



القول الثاني:

تتكرر الفدية بتكرر الأعوام قياساً على إخراج الفدية في السنة الأولى: وهذا القول هو أصح القولين عند الشافعية وبه قال بعض الإمامية^(١).

واستدلوا على ما ذهبوا إليه:

بأنه تأخير عام آخر فأشبهه الذي قبله في الحكم، ولأن الحقوق المالية لا تتداخل ومحل الخلاف إذا لم يكن أخرج الفدية، فإن أخرجها ثم لم يقض حتى دخل رمضان أخر وجبت الفدية ثانياً بلا خلاف. وهكذا حكم العام الثالث والرابع فصاعداً^(٢).

(١) مغنى المحتاج ١/٤٤١، أسنى المطالب ١/٤٢٩، المهذب ١/٣٤٣، جواهر الكلام ٣٤/١٧.

(٢) مغنى المحتاج ١/٤٤١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث الرابع

حكم من شغل عن القضاء حتى مات

من مات وعليه قضاء رمضان فإما أن يموت قبل إمكان القضاء أو بعده أتناول ذلك في مطلبين:

المطلب الأول

الموت قبل التمكن من القضاء

من أفطر رمضان بعذر ولم يتمكن من القضاء لعذر كضيق الوقت أو اتصل مرضه أو سفره أو إغماؤه أو حيض المرأة أو نفاسها أو حملها أو إرضاعها أو نحو ذلك إلى الموت، فاختلف الفقهاء فيما يجب على ورثته وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

لا شيء على الميت ولا يصوم عنه وليه ولا يطعم عنه، وهو قول أكثر أهل العلم^(١).

القول الثاني:

يجب الإطعام عنه، حكى ذلك عن طاوس وقتادة^(٢).

(١) شرح الكنز للعيني ص ١٠٣، بدائع الصنائع ١٠٣٧/٢، مواهب الجليل وبهامشة التاج والإكليل ٤٥٠/٢، المجموع ٤٢٤/٦، مغنى المحتاج ٤٣٨/١، قليوبى وعميرة ٦٦/٢، المغنى ٢٢٤/٤ وما بعدها، الكافى للمقدسى ٣٥٩/١، المحلى ٨/٧، شرح النيل ٣٧٠/٣، البحر الزخار ٢٥٦/٣.

(٢) المغنى ٢٢٥/٤، المبدع ٤٦/٣، شرح النيل ٣٧٦/٣.



الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

لما ذهبوا إليه بالكتاب والسنة والمعقول:

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١).

وجه الدلالة:

إن الآية أوضحت أنه لا يكلف شخص بما ليس في وسعه، والمعذور الذي لم يستطع القضاء حتى مات لم يكن في وسعه الصوم، فلم يكلف به، وإذا لم يكلف به حتى مات فلا صوم عليه، ولا شيء على أوليائه.

وأما السنة فمنها:

١- ما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال: "إذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم"^(٢).

والمسلم أمر بالصوم فلم يستطع لعذر، ومات قبل أن يتمكن من القضاء بسبب هذا العذر فسقط عنه الصوم ولا شيء على وليه.

٢- ما روى عن عطاء قال: إذا مرض الرجل في رمضان فلم يصح حتى مات، فليس عليه شيء غلب على أمره وقضائه^(٣).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٦).

(٢) سبق تفريجه ص ٣٧.

(٣) المصنف ٢٣٧/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأما المعقول:

فإن وقت أداء الصوم في حقه عدة من أيام آخر بالنص، ولم يدركه. ولما كان المرض ونحوه عذراً في إسقاط الأداء في وقته لدفع الحرج، فلأن يكون عذراً في إسقاط القضاء أولى^(١).

كما أن الصوم حق الله تعالى وجب بالشرع، فسقط بموت من يجب عليه قبل إمكان فعله إلى غير بدل كالحج^(٢).

واستدل أصحاب القول الثاني:

على ما ذهبوا إليه بالقياس. فقالوا: إن صوم رمضان واجب سقط بالعجز عنه، فوجب الإطعام عنه كالشيخ الهم^(٣) إذا ترك الصيام لعجزه عنه^(٤).

ونوقش ذلك:

بأن قياس من مات ولم يتمكن من القضاء لعذر على الشيخ الهم قياس مع الفارق، فالشيخ الهم من أهل العبادات فيجوز ابتداء الوجوب عليه فزمنه باقية وعامة بخلاف الميت التي تنقطع أهليته بالموت^(٥).

(١) المبسوط ٨٩/٣.

(٢) المجموع ٤٢٤/٦، المغنى ٢٢٥/٤، المبدع ٤٦/٣.

(٣) هو الشيخ الكبير الذي ضعف بالشيخوخة عن الصيام - عيون الأزهار ص ١٥٤.

(٤) المغنى ٢٢٥/٤، المبدع ٤٦/٣.

(٥) المغنى ٢٢٥/٤، المجموع ٤٣١/٦.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

هو القول الأول القائل بأنه لا يجب شيء على من مات قبل أن يتمكن من القضاء ولا على وليه، وذلك لقوة أدلتهم ولأنه لم يقصر ولم يكن في وسعه القضاء. هذا إذا مات من غير أن يوصى بالإطعام عنه، فإن أوصى بأن يطعم عنه صحته وصيته وإن لم يجب عليه، ويطعم عنه من ثلث ماله، لأن صحة الوصية لا تتوقف على الوجوب، كما لو أوصى بثلث ماله للفقراء فإنه يصح، وإن لم يجب عليه شيء، فكذا هذا^(١).

المطلب الثاني

الموت بعد التمكن من القضاء

من أفطر رمضان أو بعضه وتمكن من القضاء إلا أنه فرط فيه حتى أدركه الموت فقد اختلف الفقهاء فيما يجب على وليه على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

لا يصوم عنه وليه ولا قريبه وإنما يطعم عنه عن كل يوم مسكيناً، وهذا القول حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعائشة وهو رواية عن الحسن والزهري وهو قول ابن عباس وأبو عبيد وبه قال الحنفية^(٢) والمالكية والشافعية في الجديد والحنابلة والليث والأوزاعي وسفيان

(١) بدائع الصنائع ١٠٣٧/٢.

(٢) يجيز الحنفية الإطعام عن الميت إذا أوصى به ويخرج ذلك من ثلث ماله - المرجع السابق.



رخصة للفر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

والحسن بن حي وابن علي في الصحيح عنهم وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وبعض الإمامية والإباضية^(١).

القول الثاني:

يصوم عنه وليه إلا أن القائلين بذلك اختلفوا في صوم الولي هل هو واجب عليه أم مخير فيه؟.

فذهب داود الظاهري وأبو ثور إلى أن الصوم واجب على الولي مطلقاً أوصى المفطر قبل موته بذلك أو لم يوص، كان التفريط بعذر أو بغير عذر وهو مذهب الإمامية^(٢).

وذهب الشافعي في القديم وهو أصح القولين عند محققى الشافعية إلى أنه يجوز للولي أن يصوم عن الميت ولا يلزمه فهو مخير بين الصيام والإطعام عنه، وبه قال طاوس وقتادة وهو رواية عن الحسن البصري والزهرى^(٣).

(١) الكافي لابن عبد البر ص ١٢٢، الخرشى ٦٣/٢، مغنى المحتاج ٤٣٩/١، المغنى ٢٢٥/٤، المبدع ٤٧/٣، البحر الزخار ٢٥٦/٣، جواهر الكلام ٣٥/١٧، القرطبي ٧٧٠/١، نيل الأوطار ٢٧٩/٤، فتح البارى ١٩٣/٤، شرح النووى على صحيح مسلم ٢٠٣/٣، سنن الترمذى ٦١/٣، شرح النيل ٤٥٩/٣.

(٢) المحلى ٢/٧، جواهر الكلام ٣٥/١٧، عمدة القارئ ٥٩/١١، فتح البارى ١٩٣/٤، المغنى ٢٢٥/٤.

(٣) الإقناع ٤٨٦/١، شرح النووى على صحيح مسلم ٢٠٣/٣، سنن البيهقي ٢٥٧/٤، المصنف ٢٣٩/٤.



القول الثالث:

فرق بين صوم رمضان وصوم النذر فيصوم عنه وليه ما عليه من نذر ويطعم عنه عن كل يوم من رمضان بهذا قال الإمام أحمد وهو قول ابن عباس وأبو عبيد والليث بن سعد وأبو ثور وإسحاق^(١).

وسبب الخلاف:

هو معارضة القياس للأثر فقد ثبت عنه -عليه السلام- من حديث عائشة أنه قال: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"^(٢).

وثبت عنه أيضاً من حديث ابن عباس أنه قال: جاء رجل إلى النبي -عليه السلام- فقال يا رسول الله: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ فقال: "لو كان على أمك دين أكنت قاضية عنها؟" قال: نعم قال: "فدين الله أحق أن يقضى"^(٣).

فمن رأى أن الأصول تعارضه، فكما لا يصلي أحد عن أحد ولا يتوضأ أحد عن أحد، كذلك لا يصوم أحد عن أحد، قال: لا صيام على الولي، ومن أخذ بالنص في ذلك قال: بإيجاب الصيام عليه، ومن لو يأخذ بالنص في ذلك قصر الوجوب على النذر، ومن قاس رمضان عليه قال:

(١) المغني ٢٢٦/٤، العدة شرح العدة ١٥٢/١، الروض المربع ١٤٤/١، المجموع ٤٣١/٦، نيل الأوطار ٢٧٩/٤، عون المعبود ٣٧/٧، عمدة القارئ ٥٩/١١، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠٣/٣.

(٢) صحيح البخاري ٢٩٥/١، صحيح مسلم ٢٠١/٣.

(٣) المرجع السابق.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

يصوم عنه في رمضان، وأما من أوجب الإطعام فمصبيراً إلى قراءة من قرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ ومن خير في ذلك فجمع بين الآية والأثر^(١).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على أن من تمكن من القضاء وفرط فيه حتى مات فليس لوليه أو قريبه أن يصوم عنه وإنما يجب عليه أن يطعم عنه بالسنة والإجماع والمعقول.

أما السنة فمنها:

١- ما روى عن ابن عمر أن النبي -ﷺ- قال: "من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين"^(٢).

وجه الدلالة:

إن الحديث دل على أن من مات وعليه صوم وجب على وليه أن يطعم عنه لورود الإطعام والإخبار في معنى الأمر والأصل فيه الوجوب، كما أن الحديث لم يذكر وجوب صيام على الولي نيابة عن الميت، إذ لو

(١) بداية المجتهد ٣١٠/١.

(٢) أخرجه: الترمذی فی سننه ٦٠/٣ حديث رقم (٧١٨)، تلخيص الحبير ٤٥٣/٢، كنز العمال ٥٠٠/٨.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كان هناك صوم عن الميت لبينه النبي -ﷺ- إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

ونوقش هذا:

من قبل من أوجب الصوم على الولي، ومن أجاز له من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول:

بما قاله الترمذي: بأن حديث ابن عمر لا يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر، وإنما رفعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي -ﷺ- وقد اتفقوا على تضعيف ابن أبي ليلى وأنه لا يحتج بروايته^(١).

الوجه الثاني:

إن هذا الحديث عام في الصوم يخصه ما جاء في صحيح مسلم عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى رسول الله -ﷺ- فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، فقال: "أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟" قالت: نعم قال: "فدين الله أحق بالقضاء"^(٢).

الوجه الثالث:

إن هذا الحديث ليس بثابت، ولو ثبت أمكن الجمع بينه وبين الأحاديث التي تجيز صوم الولي عن الميت بأن يحمل على جواز

(١) سنن الترمذي ٦١/٣، تحفة الأحوذى ٣٣٣/٣.

(٢) صحيح مسلم ٢٠١/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الأمرين، فإن من يقول بالصيام يجوز عند الإطعام، فثبت أن الصواب المتعين تجويز الصيام، وتجويز الطعام والولى مخير بينهما^(١).

٢- روى عن ابن عمر أنه كان يقول لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولا يحج أحد عن أحد^(٢).

٣- ما روى عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم^(٣). وقالت: فى امرأة ماتت وعليها الصوم قالت يطعم عنها^(٤).

٤- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: لا يصلى أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مد من حنطة^(٥).

٥- كما روى الإطعام بسند صحيح عن عمر بن الخطاب والزهرى والحسن وغيرهم^(٦).

وجه الدلالة:

إن هذه الآثار ونحوها تدل على أن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم كانوا يرون أن من مات وعليه صوم لا يصوم عنه وليه يل يطعم

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠٣/٣.

(٢) الجواهر النقى على هامش السنن الكبرى ٢٥٧/٤.

(٣) عمدة القارئ ٦٠/١١، عون المعبود ٣٧/٧، نيل الأوطار ٢٧٩/٤.

(٤) سنن البيهقى ٢٥٧/٤.

(٥) الجواهر النقى على سنن البيهقى ٢٥٧/٤.

(٦) المصنف ٢٣٧/٤، ٢٣٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

عنه، وهذا من الأمور التي لا مجال للرأى فيها لأنها أمور تعبدية والأصل فيها التوقيف، فلا بد أنهم اعتمدوا في ذلك على سنة صحيحة ثابتة عندهم^(١).

فالإطعام هو الموافق لسائر العبادات، فلا يقوم بالصوم مكلف عن مكلف بخلاف الحج فإنه مخصوص^(٢).

فإن قيل: أن الآثار المروية من فتيا عائشة وابن عباس وغيرهما لا تقاوم الحديث الصحيح وهو قوله -ﷺ-: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"^(٣) وإن قيام مكلف بعبادة عن غيره ثابت في الحج فثبت في الصوم قياساً على الحج^(٤).

أجيب عن هذا:

بأن النيابة في الحج تختلف عن الصوم، فإن الحج عن الغير ثابت بالنص ويدخل فيه المال من وجهين:

الوجه الأول:

في أصل إيجابه.

(١) القربات اهداؤها إلى الموتى والاستئجار عليها - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد الثامن ص ٣٦٧ للأستاذ الدكتور/ حسين عبد المجيد حسين.

(٢) سبل السلام ١٦٥/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من هذا البحث.

(٤) سبل السلام ١٦٥/٢ وما بعدها.



الوجه الثالث:

في جبرانه فجازت النيابة في حالين حالة الموت وحالة الحياة، والصوم لا يدخل المال فيه إلا في موضع واحد وهو: جبرانه فلم تجز فيه النيابة إلا من وجه واحد الذي ورد به الخبر^(١) وهو الإطعام عن مات وعليه صوم.

وأما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على أنه لا يؤمن أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد، فذلك لا يصوم أحد عن أحد، فوجب أن يرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه^(٢).

وأما المعقول:

فمن وجهين أحدهما: أن الصوم المفروض هو أحد أركان الإسلام وهو لا يقبل النيابة ولا يؤديه أحد عن أحد حال الحياة كالصلاة والشهادتين فكنك بعد الوفاة، ولأنه عبادة بدنية لا بد فيها من النية من الشخص نفسه وقد فاتت بالموت فلا يقوم غيره مقامه^(٣).

الثاني: إن الصوم عن الميت لم يعمل به الصحابة ولا التابعين من أهل المدينة^(٤).

(١) حاشية الرمل على أسنى المطالب ٤٢٨/١.

(٢) عمدة القارئ ٦٠/١١، الجواهر النقي على هامش السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٧/٤.

(٣) شرح منح الجليل ٤٠٤/١، المجموع ٤٢٤/٦، مغنى المحتاج ٤٣٩/١، المغنى ٢٢٦/٤، عون المعبود ٣٨/٧.

(٤) فتح الباري ١٩٤/٤، عمدة القارئ ٦٢/١١، سبل السلام ١٦٦/٢، نيل الأوطار ٢٧٩/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

بأن الحجة فيما روى عن النبي -ﷺ- وليس في قول أحد أو فعله حجة مع ورود السنة الصحيحة عن النبي -ﷺ- وهي قاضية بخلافه^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني:

القائل بأن وليه يصوم عنه وسبق أن ذكرنا أن بعضهم أوجب الصوم على الولي، وبعضهم قال إنه مخير بين الصوم عن الميت والإطعام عنه^(٢).

ولكل أدلة على ما ذهب إليه أذكرها فيما يلي:

أ- أدلة من قال: بأن الصوم واجب على الولي:

استدل القائلون بوجوب الصوم على الولي بالسنة ومنها:

١- ما روى عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله -ﷺ- قال: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"^(٣).

فدل الحديث على وجوب الصوم على الولي بقوله -ﷺ-: "صام عنه وليه" فهو خبر بمعنى الأمر تقديره فليصم ولم يوجب طعاماً ولا غيره^(٤).

(١) عوارض الصيام ص ١٧٥.

(٢) راجع: ص ٣٥٦.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من هذا البحث.

(٤) فتح الباري ٤/١٩٤، نيل الأوطار ٤/٢٧٩.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ونوقش هذا:

من قبل القائلين بوجوب الإطعام فقط على الولي، بأن المراد بقوله -ﷺ-: "صام عنه وليه" أى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام، نظير ذلك القول: بأن التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء فسمى البديل باسم المبدل فكذلك هنا^(١).

وأجيب:

بأن ذلك صرف للفظ عن ظاهره بغير دليل ولا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث الصحيحة^(٢).

٢- ما روى عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: جاء رجل إلى النبي -ﷺ- فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ فقال: لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها؟ قال: نعم قال "فدين الله أحق أن يقضى"^(٣) دل الحديث على أن قضاء رمضان كالدين يجب على الولي قضاؤه.

ونوقش هذا:

من قبل القائلين بأن الولي لا يجب عليه الصوم بل هو مخير. بأن النبي -ﷺ- شبهه بالدين لكن لا يجب على الولي قضاء دين الميت، وإنما

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من هذا البحث.



يتعلق ذلك بتركته إن كانت له تركة وإلا فلا شيء على وارثه، وإن كان يستحب أن يتبرع الولي ويقضى عنه لبراءة ذمته^(١).

٣- ما روى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه - عليه السلام - قال بينما أنا جالس عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ أتته امرأة فقالت: إني تصدقت على أُمي بجارية وإنها ماتت قال: فقال: "وجب أجرك وردها عليك الميراث" قالت يا رسول الله: إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: "صومي عنها" قالت: إنها لم تحج قط أفأحج عنها؟ قال: "حجي عنها"^(٢).

وجه الاستدلال:

إن هذه السنن الظاهرة المتواترة تنص على وجوب الصوم على ولي الميت، ويجزئ الميت صيام وليه عنه، فهذه السنن لا يحل خلفها^(٣).

ب- أدلة من قال بجواز الصوم عن الميت:

استدل القائلون بجواز صوم الولي عن الميت بالسنة والمعقول.

أما السنة فمنها:

١- ما روى عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت: يا رسول الله إن أُمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟

(١) المغنى ٢٢٦/٤ وما بعدها، عمدة القارئ ٦٣/١١.

(٢) صحيح مسلم ٢٠٢/٣، عمدة القارئ ٦٢/١١.

(٣) المحلى ٣/٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

قال: "أرأيت لو كان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدي ذلك عنها؟"
قالت: نعم قال: "فصومي عن أمك"^(١).

وجه الاستدلال:

إن هذا الحديث لا يدل على وجوب صوم الولي عن الميت وإنما يدل على الجواز^(٢) لأن الحديث جواباً عن صيام النذر، كما يدل أيضاً على جواز قضاء رمضان نيابة عن الميت إذ لا فرق، فالولي مخير بين الإطعام والصوم ولا يلزمه، وأيهما فعل الولي يجزئ عن الميت^(٣).

٢- إن الأحاديث المرفوعة عن ابن عباس وعائشة بجواز الصوم عن الميت أصح إسناداً وأشهر رجالاً وقد أودعهما صاحبها الصحيح كتابيهما^(٤).

وأما المعقول:

فإن الصوم عبادة تجب الكفارة بإفْسَادِهَا فجاز للولي أن يقضى عن الميت بعد الموت كالحج^(٥).

(١) صحيح مسلم ٢٠٢/٣.

(٢) المجموع ٤٢٧/٦.

(٣) المرجع السابق ص ٤٢٦ وما بعدها، مغنى المحتاج ٤٣٩/١، الإقناع ٤٨٦/١، عدة القارئ ٥٨/١١.

(٤) صحيح البخاري ٢٩٥/١، صحيح مسلم ٢٠٢/٣.

(٥) عوارض الصيام ص ١٧٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

واستدل أصحاب القول الثالث:

على أن من مات وعليه صيام وقد فرط فيه، فإنه يصام عنه النذر
ويطعم عن صيام رمضان.

بالسنة ومنها:

١- ما رواه أبو داود عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله
-ﷺ-: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"^(١).

موضع الشاهد هنا أن أبا داود بعد أن ذكر الحديث في سننه عقبه
بقوله: هذا في النذر^(٢).

٢- ما روى أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى النبي -ﷺ- في نذر
كان على أمه فتوفيت قبل أن تقضيه، فأفتاه بأن يقضيه عنها^(٣) فكانت
سنة بعد.

٣- ما روى عن ابن عباس أن امرأة ركبَت البحر فنذرت إن نجاها الله
أن تصوم شهراً فنجأها الله، فلم تصم حتى ماتت، فجاءت ابنتها أو
أختها إلى رسول الله -ﷺ- فأمرها أن تصوم عنها^(٤).

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من هذا البحث.

(٢) سنن أبي داود ١/٧٣٠.

(٣) صحيح البخاري ٤/١٣٧، سنن أبي داود ٢/٢٥٦، حديث رقم (٣٣٠٧)، سنن
البيهقي ٤/٢٥٧.

(٤) سنن أبي داود ٢/٢٥٦، حديث رقم (٣٣٠٨)، تحفة الأحوذى ٣/٣٣٤، السنن
الكبرى للبيهقي ٤/٢٥٧.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٤- ما روى عن ابن عباس أيضاً قوله: إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء، وإن كان نذر قضى عنه وليه^(١).

٥- ما روى عنه أيضاً أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر شهر وعليه صوم رمضان فقال: أما رمضان فيطعم عنه وأما النذر فيصام عنه^(٢).

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث والآثار:

أنها أفادت بأن الولي يطعم عن الميت في صوم الفرض، وبجواز صوم النذر عنه لأمره -ﷺ- السائل بقضائه عن الميت، ولأن النيابة تدخل العبادات بحسب خفتها والنذر أخف حكماً لكونه لم يجب بأصل الشرع وإنما أوجبه النادر على نفسه فجازت النيابة فيه عن الميت^(٣).

٦- ما روى عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى النبي -ﷺ- فقالت: إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين قال: "أرأيت لو كان على أختك دين أكننت تقضيه؟" قالت: نعم قال: "فحق الله أحق أن يقضى"^(٤).

(١) سنن أبي داود ٧٣٠/١ حديث رقم (٢٤٠١)، نيل الأوطار ٢٧٦/٤.

(٢) عون المعبود ٣٧/٧، المغنى ٢٢٦/٤.

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٦.

(٤) عمدة القارئ ٦١/١١، تحفة الأحوذى ٣٣٢/٣، فتح الباري ١٩٥/٤.



وجه الدلالة:

أن المرأة سألت عن صوم النذر، لأن قولها: شهرين يبعد أن يكون رمضان^(١) بل كان عليها صوم نذر وقد أجاز لها النبي -ﷺ- الصوم نيابة عن الميت.

نوقش هذا:

ما استدل به القائلون بوجوب صوم الولي نيابة عن الميت إن كان عليه صوم نذر، وبالإطعام إن كان عليه صوم رمضان من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

إن أحاديثهم مضطربة فلا تصلح للاستدلال. فهي تارة تذكر أن السائل رجلاً، وتارة امرأة، وتارة أختاً، وتارة صوم شهر، وتارة صوم شهرين، فلهذا الاضطراب لا تصلح للاستدلال^(٢).

وأجيب عن ذلك:

بأنهما قصتان، السائل عن صوم النذر امرأة من خثعم، والسائلة عن نذر الحج من جهينة: فلا تعارض بينهما، كما أن الاختلاف في كون السائل رجلاً أو امرأة والمسئول عنه أختاً أو أمّاً لا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث، لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك^(٣).

(١) تفسير القرطبي ١/٧٧١.

(٢) فتح الباري ٤/١٩٥.

(٣) المرجع السابق، تحفة الأحوذى ٣/٣٣٢، شرح النووي على صحيح مسلم ٣/٢٠٤.



الوجه الثاني:

روى عن ابن عباس وعائشة أنهما أفتيا بخلاف ما رواه.
فقد روى عن ابن عباس أن رجلاً جاء إلى النبي -ﷺ- فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ فقال: "لو كان أمك دين أكننت قاضيه عنها؟" قال: نعم، قال: "فدين الله أحق أن يقضى"^(١)
فقد روى صحة الصوم عن الميت.

وروى عنه أنه قال: "لا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مد من حنطة"^(٢) فأفتى بالإطعام عن الميت. كما روت عائشة -رضي الله عنها- من مات وعليه صيام صام عنه وليه^(٣) فووت صحة الصوم عن الميت، وسئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت: يطعم عنها، وقالت: لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم^(٤) فأفتت بالإطعام، فدل ذلك على أنهما أفتيا على خلاف ما رواه^(٥).

ويجاب عن ذلك بما يلي:

١- إن المعتبر ما رواه الصحابي لا ما رآه، لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق، ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون^(٦).

(١) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦٠ من هذا البحث.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٣ من هذا البحث.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٦٠ وما بعدها من هذا البحث.

(٥) نيل الأوطار ٢٧٩/٤.

(٦) فتح الباري ١٩٤/٤.



كما أن الآثار المذكورة عن عائشة وابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع الصوم عن الميت إلا الأثر الذي ورد عن عائشة وهو ضعيف جداً والراجح أن المعتبر هو ما رواه الصحابي لا ما رآه^(١).

٢- لا يليق بقدر الصحابي أن يخالف ما رواه عن النبي -ﷺ- لأجل اجتهاده وحاشي الصحابي أن يجتهد عند النص بخلافه، لأنه مصادمة للنص وإذا لا يقال في حق الصحابي، وإنما فتواه تخالف ما رواه عندما يظهر نسخ عنده ولا يترك الحديث الذي رواه بمجرد الظن، ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق إلى العمل بخلاف ما رواه^(٢).

٣- على فرض التسليم بصحة ما روى عن ابن عباس وعائشة، فليس فيهما ما يوجب ضعف أحاديث الصيام عن الميت، لأن من يجوز الصيام عن الميت يجوز الإطعام^(٣).

الوجه الثالث:

أن ذلك لم يعمل به أهل المدينة فلا يكون حجة^(٤).

وأجيب عن ذلك:

بأن هذا قول لا يتمسك به منصف في مقابل ما ورد من الأحاديث الصحيحة، فالحجة في قول النبي -ﷺ- وليس في قول أحد أو فعله حجة.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، عمدة القارئ ٦٠/١١.

(٣) الجوهر النقي هامش، سنن البيهقي ٢٥٧/٤، عوارض الصيام ص ١٧٥.

(٤) فتح الباري ١٩٤/٤، نيل الأوطار ٢٧٩/٤، سبل السلام ١٦٦/٢.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث، والذي يرى أن من مات بعد التمكن من القضاء، ولكن فرط فيه فإن كان صوم رمضان فإنه يطعم عنه وليه، وإن كان عليه صيام نذر صام عنه وليه، وذلك: لأن رواية البخاري التي نص فيها على النذر^(١) وكذلك الرواية التي أخرجها البيهقي في قصة سعد بن عبادة وهي صريحة في السؤال عن صيام النذر^(٢)، ثم ما روى عن ابن عباس وعائشة في هذا السبيل، كل ذلك يعتبر مبنياً للإجماع الموجود في حديث ابن بريدة وغيره.

كما أنه بهذا الرأي يمكن الجمع بين الأدلة الساردة في هذا الموضوع، والجمع بين الأدلة والعمل بها كلها أولى من العمل ببعض وإهدار البعض الآخر.

كما أنه بهذا القول يمكن تقاضى ما يترتب على القول الثاني من دخول النيابة في صيام شهر رمضان وهو عبادة بدنية محضة واجبة من الشارع، بخلاف النذر فقد أوجب العبد على نفسه فصار بمنزلة الدين الذي استدانه والدين تدخله النيابة^(٣).

ولهذا قال ابن القيم عن هذا الرأي: وهذا أعدل الأقوال وعليه يدل كلام الصحابة وبهذا يزول الإشكال^(٤). والله أعلم.

(١) صحيح البخاري ١/٢٩٥.

(٢) سنن البيهقي ٤/٢٥٧.

(٣) رخصة الفطر في سفر رمضان ص ١٢٩.

(٤) عون المعبود ٧/٣٧.



المبحث الخامس

**تحديد الولي الذي يجزئ صومه عن الميت عند من يقول به وهل
يجزئ صوم غيره عن الميت أم لا؟**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تحديد الولي الذي يجزئ صومه عن الميت

القائلون بأن صوم الولي يجزئ عن الميت اختلفوا فيما بينهم في تحديد الولي.

فذهب الظاهرية إلى أن الولي يكون من المحارم بلا شك، ولو صامه الأبعد من بنى عمه أجزأ عنه لأنه وليه، فإن أبو فهم عصاة الله تعالى، ولا شيء على الميت من ذلك الصوم لأنه قد نقله الله تعالى عنه إليهم^(١) بقوله -ﷺ-: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"^(٢).

أما الإمامية فهم يرون أن الولي هو أكبر أولاد الميت من الذكور فقط، فإن كان أكبر الأبناء أنثى لم يجب القضاء لأن المفهوم من الولي هو الولد الذكر لقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾^(٣) فإن لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه أكبر أوليائه من الرجال^(٤).

(١) المحلى ٩/٧.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٥٧ من هذا البحث.

(٣) سورة مريم: جزء من الآية رقم (٥ ، ٦).

(٤) جواهر الكلام ٣٩/١٧ وما بعدها.



رخصة للفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ويرى بعض الشافعية أن الولي هو الوارث خاصة فإن تعدد الورثة وانفقوا على أن يصوم أحدهم جاز ذلك، وإن تنازعوا يقسم عليهم ما وجب على الميت من الصوم بقدر مواريتهم فيه. وقيل: إن المراد به مطلق القرابة، وكل من كان قريباً للميت كان ولياً عنه، وإن لم يكن عاصباً ولا وارثاً ولا ولي مال على المختار عندهم^(١) وهو الصحيح لما في خبر مسلم أنه -ﷺ- قال لامرأة: قالت: له: إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ قال: "صومي عن أمك"^(٢) وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة، وقد قيل: بكل منهما^(٣).

المطلب الثاني

صوم غير الولي عن الميت

القائلون بجواز صوم الولي عن الميت اختلفوا فيما لو صام غير الولي عن الميت هل يجزئه أم لا؟.

فيرى بعضهم أن النيابة في الصوم عن الميت تختص بالولي دون غيره أوصى بذلك أو لم يوص لظاهر الأحاديث، ولأن الصوم عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة، إلا ما ورد فيه الدليل فيقصر على ما ود فيه ويبقى ما عداه على الأصل^(٤).

(١) الإقناع ٤٨٦/١، مغنى المحتاج ٤٣٩/١، روضة الطالبين ٤٤٦/٢، فتح الباري

١٩٤/٤، نيل الأوطار ٢٨٠/٤، فتح الباري ١٩٤/٤.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦٥ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) أسنى المطالب ٤٢٨/١، مغنى المحتاج ٤٣٩/١.

(٤) فتح الباري ١٩٤/٤، نيل الأوطار ٢٨٠/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقال الظاهرية:

من مات وعليه صوم ففرض على أوليائه كلهم أو بعضهم بأن يصوموا عنه: فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه أوصى الميت بذلك قبل موته أو لم يوص، وهو مقدم على ديون الناس وهو قول أبي ثور وأبي سليمان وغيرهما^(١).

وقال الشافعية:

إن صام قريب الميت عنه ولو بغير إذنه، أو صام عنه أجنبي بالإذن منه أو من قريبه، بأجرة أو بدونها فلهم وجهان:

الوجه الأول:

الجواز وهو الصواب وتسقط عنه الفدية، للحديث الصحيح من مات وعليه صيام صام عنه وليه، ولأنه كالحج.

الوجه الثاني:

عدم الجواز لأنه عبادة بدنية وتجب عليه الفدية. فإن استقل الأجنبي بالصوم عنه فلا يجوز لأنه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص ولا يقاس على الحج لأن للصوم بدلاً وهو الإطعام، كما أن الصوم لا يقبل النيابة في الحياة بخلاف الحج^(٢).

(١) المحلى لابن حزم ٢/٧.

(٢) أسنى المطالب ٤٢٧/١، مغنى المحتاج ٤٣٩/١، المهذب ٣٤٤/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وقيل يصح استقلال الأجنبي بالصوم عن الميت لأن ذكر الولي لكونه الغالب^(١).

فإذا قام بالقرب ما يمنع الإنن كصبا أو جنون، أو امتنع من الإنن بالصوم، أو لم يكن للميت قريب، فهل يأذن الحاكم لأحد بالصوم عن الميت؟.

قالوا: الأوجه ألا يأمر بذلك لأنه على خلاف القياس وتتعين الفدية^(٢).

وقال الحنابلة:

كل من صام عن الميت قضى عنه وأجزأ، لأنه تبرع فأسبه قضاء الدين^(٣) عنه.

ونوقش هذا:

بأن مجرد التمثيل بالدين لا يدل على أن حكم الصوم كحكم الدين في جميع الأمور^(٤).

القول المختار:

هو القول بأن مات وعليه صوم صام عنه وليه وإن لم يوصى الميت بذلك لأن ظاهر الأحاديث تدل على اختصاص الولي بالصوم عن الميت والحج عنه مطلقاً، وأما صوم غير الولي عن الميت لا يجزئه لعدم ورود نص بذلك والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) فتح الباري ٤/١٩٤، نيل الأوطار ٤/٢٨٠.

(٢) أسنى المطالب ١/٤٢٧ وما بعدها، مغنى المحتاج ١/٤٣٩، المهذب ١/٣٤٤.

(٣) المغنى ٤/٢٢٧.

(٤) نيل الأوطار ٤/٢٨٠.



المبحث السادس

تتابع قضاء رمضان واجب أم مستحب؟

اختلف الفقهاء فيمن وجب عليه القضاء هل يقضى ما عليه متتابعاً أم يجوز متفرقاً، وكان خلافهم على رأيين:

الرأى الأول:

يرى أن التتابع في قضاء رمضان واجب، ولا يجوز متفرقاً وهذا الرأى حكى عن على وابن عمر والنخعي والشعبي وعائشة والحسن البصري وعروة بن الزبير وغيرهم والظاهرية وبه قال الإباضية^(١).

الرأى الثانى:

يرى أن التتابع في قضاء رمضان مستحب وليس بواجب، فيجوز القضاء متفرقاً ويجزئه، لكن يستحب المتابعة مسارعة في إسقاط الواجب وهذا الرأى نقل عن عدد كبير من الصحابة والتابعين منهم على بن أبى طالب ومعاذ بن جبل وابن عباس وأنس بن مالك وأبو هريرة والأوزاعي والثوري وابن محيريز وأبو قلابة ومجاهد وغيرهم وبه قال أبو حنيفة

(١) بداية المجتهد ٣٠٩/١، المنتقى للباقي ٦٤/٢، المهذب للشيرازي ٣٤٣/١، المبدع ٤٥/٣، المغنى ٢٣٣/٤، فتح الباري ١٨٩/٤، نيل الأوطار ٢٧٥/٤، المحلى ٢٦١/٦، شرح النيل ٢٧٧/٣.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ومالك وأحمد^(١) وإسحاق وأبو ثور وابن حزم وهو قول الزيدية والإمامية والإباضية^(٢).

وسبب الخلاف:

تعارض ظواهر اللفظ مع القياس. فالقياس يقتضي التتابع لأن القضاء يحكي الأداء، وظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ تقتضي إيجاب العدد فقط لا إيجاب التتابع^(٣).

فمن أخذ بالقياس قال: بوجوب التتابع.

ومن أخذ بالنص قال: يستحب أن يقضى ما فاتته متتابعاً ويجوز أن يقضيه متفرقاً.

(١) استثنى الحنابلة من الاستحباب من فاتته أيام من رمضان ولم يبق من شعبان إلا بقدر الأيام التي فاتته فإنه يجب عليه التتابع في هذه الحالة نظراً لضيق الوقت وهو قول المالكية - المبدع ٤٥/٣، مواهب الجليل ٤٤٨/٢.

(٢) شرح الكنز للعيني ١٠٣/١، البدائع ٩٧٦/٢، بداية المجتهد ٣٠٩/١، المنقلى ٦٤/٢، المجموع ٤٢٠/٦، ٤٢٤، المذهب للشنيرازي ٣٤٣/١، المغنى ٢٣٣/٤، شرح منتهى الإرادات ٤٥٦/١، السيل الجرار ٥٦/٢ وما بعدها، جواهر الكلام ١٦/١٧، أحكام القرآن للجصاص ٢٥٩/١.

(٣) بداية المجتهد ٣٠٩/١.



الأدلة

استدل أصحاب الرأي الأول:

لما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة من السنة والقياس.

أما السنة فمنها:

١- ما روى عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: نزلت "فعدت من أيام آخر متابعات فسقطت متابعات" وهي قراءة أبي بن أبي كعب فيجب العمل بها في التقيد كما في قراءة ابن مسعود في كفارة اليمين: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾^(١).

وجه الدلالة:

إن هذه القراءة تفيد أن القضاء يجب أن يكون متتابعاً، لأن متابعات نزلت متعلقة بأيام آخر كما في قول عائشة فينبغي أن يكون القضاء متتابعاً.

ونوقش هذا:

هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

إن هذا الخبر لم تثبت صحته ولم يذكره أهل السنن، ولو صح فقد سقطت اللفظة المحتج بها وسقوطها مسقط لحكمها لأنه لا يسقط القرآن

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٨/٤، المصنف ٢٤٢/٤، نيل الأوطار ٢٧٤/٤، العناية على فتح القدير ٣٥٤/٢.



بعد نزوله إلا بإسقاط الله تعالى إياه قال تعالى: ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١) وقال تعالى: ﴿سَتَقْرَأُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٣).

فإن قيل: قد يسقط لفظ الآية ويبقى حكمها كما كان في آية الرجم.

قلنا: لولا إخبار النبي ﷺ ببقاء حكم الرجم لما جاز العمل به بعد إسقاط الآية النازلة به، لأن ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إبقاء لفظه ولا حكمه إلا بنص آخر^(٤).

فإن صح هذا الخبر فإنه يحمل على الاستحباب، فإن المتتابع أحسن لما فيه من موافقة الخبر والخروج من الخلاف وشبهة بالأداء^(٥).

الوجه الثاني:

إن قول عائشة عارضه كثير من أقوال الصحابة ومن ذلك.

ما روى عن ابن عباس في من عليه قضاء شهر رمضان قال يقضيه متفرقاً^(٦) فإن الله قال: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٠٦).

(٢) سورة الأعلى: الآيتان (٦، ٧).

(٣) سورة الحجر: جزء من الآية (٩).

(٤) المغنى ٢٣٤/٤، المحلى ٢٦١/٦.

(٥) المغنى ٢٣٤/٤.

(٦) المغنى ٢٥٨/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وما روى عنه أيضاً أنه كان يقول في قضاء رمضان من كان عليه شيء منه فليفرق بينه^(١).

وكما روى عن معاذ بن جبل أنه سئل عن قضاء رمضان فقال أحص العدة وصم كيف شئت^(٢).

فدللت هذه الآثار على جواز قضاء رمضان متفرقاً.

السوجه الثالث:

إن القول بأن قراءة أبي بن أبي كعب يجب التقيد بها كقراءة ابن مسعود فغير مسلم به، لأن قراءة أبي لم تشتهر اشتهاً قراءة ابن مسعود، فكان كخبر الواحد فلا يزداد به على كتاب الله ولو ثبتت قراءة أبي فهي على النذب والاستحباب دون الاشتراط، إذا لو كانت ثابتة وصارت كالمتلو وكان المراد بها الاشتراط لما احتمل الخلاف بين الصحابة، بخلاف ذكر التتابع في صوم الكفارة عند ابن مسعود فلم يخالفه أحد من الصحابة فصار كالمتلو في حق العمل به^(٣).

٢- ما روى عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب -عليه السلام- في قضاء رمضان قال: متتابعاً^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) العناية على فتح القدير ٣٥٤/٢، بدائع الصنائع ٩٧٧/٢.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٩/٤.



ونوقش هذا:

بأن هذا الخبر من رواية الحارث بن الأعور وهو ضعيف وإن سلمنا بصحة الخبر فهو محمول على الإستحباب فقد روى عنه أنه كان لا يرى به متفرقاً بأساً^(١).

٣- ما روى عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: "من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه"^(٢).

وجه الاستدلال:

إن الحديث يدل على أن من أفطر أياماً من رمضان وجب عليه القضاء متتابعاً وهذا أمر منه -ﷺ- بالتتابع والأمر يقتضي الوجوب، كما أنه نهى عن تقطيع الصوم.

ونوقش هذا:

بأن أهل الحديث ضعفوا هذا الخبر، لأن أحد رجاله وهو عبد الرحمن بن إبراهيم قد ضعفه البيهقي ويحيى بن معين والنسائي والدارقطني واعتبر الذهبي هذا الخبر من مناكير عبد الرحمن بن إبراهيم، وقال ابن الجوزي: ليس بالقوي^(٣) ومثله لا يصلح للاحتجاج به.

(١) المرجع السابق.

(٢) المسنن الكبرى للبيهقي ٢٥٩/٤، الدارقطني ١٩٢/٢، تلخيص الحبير ٤٥٠/٢.

(٣) المسنن الكبرى للبيهقي ٢٥٩/٤، نيل الأوطار ٢٧٥/٤، السيل الجرار ٧٥/٢،

تفسير القرطبي ٧٦٧/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

وأجيب ذلك:

بأن من ضعفه لم يأت بحجة. كما نقل عن بعض أهل الحديث
توثيقهم لعبد الرحمن هذا فقال ابن عدي: لم يتبين في حديثه ورواياته
حديث منكر فأذكره به، كما وثقة البخاري وابن معين.

وقال ابن القطان:

هو مختلف فيه والحديث من روايته حسن.

قال الحافظ بن حجر:

هو ثقة متقن^(١) فيكون الحديث حجة ويصلح للاحتجاج به.

وأما القياس:

فإن القضاء أشبه بالأداء والأداء متتابع، فوجب أن يكون القضاء
متتابعاً^(٢) كالصلاة.

ونوقش هذا:

بأن قياس القضاء على الأداء لا يصح لأن أداء الشهر متعين قل
سبحانه: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فهذا يقتضي التتابع لأجل
الوقت لا لأجل الصوم، لأنه وجب عليه صيام شهر معين، ولا يتمكن من

(١) الجوهر النقي هامش سنن البيهقي ٢٥٩/٤ ٢٥٩/٤، تلخيص الحبير ٤٥٠/٢،

تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٧١/١ ط: دار المعرفة بيروت لبنان.

(٢) عمدة القارئ ٥٣/١١، تفسير الفخر الرازي ٦٧/٣، فتح الباري ١٨٩/٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

أداء الصوم في الشهر كله إلا بصفة التتابع، فكان التتابع لضرورة
تحصيل الصوم في هذا الوقت.

أما القضاء فقد جاء بصفة النكرة في سياق الإثبات «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ
أُخَرَ» وهذه الأيام مطلقة فجاز القضاء متفرقاً ومتتابعاً^(١).

واستدل أصحاب الرأي الثاني:

وهم جمهور الفقهاء على جواز قضاء رمضان متفرقاً ويستحب
التتابع بالكتاب والآثار والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ
بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»^(٢).

وجه الاستدلال:

أن هذه الآية دلت على جواز قضاء رمضان متفرقاً من ثلاثة
أوجه:

(١) بدائع الصنائع ٩٧٧/٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٧/١، أحكام القرآن
للطبري ٦٦/١.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).



الوجه الأول:

إن قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ قد أوجب القضاء في أيام نكرة غير معينة وذلك يقتضى جواز القضاء متفرقاً أو متتابعاً، ومن شرط التتابع فقد خالف ظاهر الآية من وجهين:

أحدهما: إيجاب صفة زائدة غير مذكورة في اللفظ. والزيادة في النص لا تجوز إلا بنص مثله.

الآخر: تخصيصه القضاء في أيام غير معينة وغير جائز تخيص العموم إلا بدلالة.

الوجه الثانى:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ فكل ما كان أيسر اقتضى الظاهر جواز فعله، وفي إيجاب التتابع نفى اليسر وإثبات العسر وذلك منتف بظاهر الآية.

الوجه الثالث:

قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ يعنى والله أعلم قضاء عدد الأيام التى أفطر فيها، فانه -ﷻ- يريد إكمال عدد ما أفطر، فإذا أتى بالقضاء متفرقاً فقد صام عدة من أيام آخر وتجزئه، وليس لأحد أن يشترط فى القضاء غير هذا المعنى لما فيه من الزيادة على حكم الآية والزيادة باطلة^(١).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٨/١ وما بعدها.



ونوقش هذا:

بما جاء من قول عائشة -رضي الله عنها- بأن هذه الآية فكانت "فعدة من أيام أخر متتابعات" فسقط لفظ متتابعات. وأجيب عن ذلك:

بما نوقش به هذا الدليل سابقاً^(١).

وأما الآثار فمنها:

١- ما روى عن عبد الله بن عمر أن النبي -ﷺ- قال: "قضاء رمضان إن شاء فرق، وإن شاء تابع"^(٢) حيث دل الحديث على أن من وجب عليه القضاء فهو بالخيار إن شاء فرق وإن شاء تابع ولم يدل على وجوب التتابع.

ونوقش هذا:

بأن هذا الحديث ضعفه ابن حجر لأن في إسناده سفيان بن بشر وقد تفرد بوصله فلا يصلح للاحتجاج به^(٣). وأجيب:

بأن الحديث صححه ابن الجوزي وقال ما علمنا أحداً طعن في سفيان بن بشر، وبه قال أبو المجد^(٤) فيكون الحديث صالحاً للاحتجاج به.

(١) راجع: ص ٣٧٩ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) سنن الدارقطني ٩٤/٢، نيل الأوطار ٢٧٤/٤.

(٣) المرجعين السابقين.

(٤) التعليق المغنى على سنن الدارقطني ١٩٤/٢، نيل الأوطار ٢٧٥/٤، تلخيص

الحبير ٤٥٠/٢، المبدع ٤٥/٣، السيل الجرار ٥٧/٢.



٢- ما روى عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن رسول الله ﷺ - سئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان فقال: "ذلك إليك، أرايت لو كان على أحدكم دين، فقاضى الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ فإله أحق أن يعفو ويغفر" (١).

رواه الدارقطني بإسناد حسن إلا أنه مرسل. وقد روى موصولاً ولا يثبت متصلاً (٢).

ونوقش هذا:

بأن الشوكاني ضعف هذا الحديث. وقال صاحب الجوهر النقي: كيف يكون حسناً وفي إسناده يحيى بن سليم الطائفي؟ وقد ضعفه أهل الحديث. فقد ذكر البيهقي أنه كثير الوهم سيئ الحفظ، وقال النسائي: منكر الحديث. وقال أحمد: إنه يخلط في الحديث فتركته (٣).

٣- ما روى عن أبي عبيدة بن الجراح أنه سئل عن قضاء رمضان فقال: إن الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في قضاؤه، فأحص العدة واصنع ما شئت (٤).

(١) سنن الدارقطني والتعليق المغني عليه ١٩٤/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٩/٤، تلخيص الحبير ٤٥٠/٢، نيل الأوطار ٢٧٥/٤.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الجوهر النقي هامش سنن البيهقي ٢٥٩/٤.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٨/٤، وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني رواة هذا الحديث كلهم تقات ١٩٢/٢.



٤- ما روى عن ابن عباس أنه سئل في من عليه صيام رمضان قال: يقضيه متفرقاً^(١).

٥- ما روى عن أنس بن مالك أنه كان لا يرى عباساً^(٢) أى في القضاء متفرقاً ويقول: إنما قال الله: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ».

فهذه الآثار ونحوها دلت على جواز تفريق قضاء رمضان وعدم وجوب تتابعه وإن كان لم يخل بعضها عن مقال. فיעضها يقوى بعضاً فتصلح للاحتجاج بها على جواز تفريق قضاء رمضان كما قال جمهور الفقهاء.

أما المعقول:

فإن الصوم المتتابع هو صوم رمضان لقوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^(٣) والشهر متتابع لتتابع أيامه فيكون صومه متتابعاً ضرورة. وكذلك صوم كفارة الظهر لقوله تعالى: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرٍ مُّتَتَابِعِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا»^(٤) وكذلك صوم كفارة القتل الخطأ لقوله تعالى: «فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ»^(٥) وقوله -ﷺ- في

(١) عمدة القارئ ٥٣/١١، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٨/٤، نيل الأوطار ٢٧٤/٤.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٨/٤.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٨٥).

(٤) سورة المجادلة: جزء من الآية رقم (٤).

(٥) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٩٢).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

كفارة الإفطار بالجماع في نهار رمضان في حديث الأعرابي "أفتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟" (١).

أما الصوم غير المتتابع فصوم قضاء رمضان وصوم التمتع وصوم كفارة الحلق، وجزاء الصيد وكذلك صوم النذر المطلق وصوم اليمين، فإن الصوم ذكر في هذه المواضع مطلقاً عن صفة التتابع، فalcضاء صوم لا يتعلق بزمان بعينه فلم يجب فيه التتابع كالنذر المطلق (٢).

الرأى المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائل بجواز قضاء رمضان متفرقاً ويستحب التتابع وذلك لموافقته لأصول الشريعة المبنية على اليسر والتخفيف ورفع الحرج، ومن قال بإيجابه فقد خالف الأصل العام للشريعة (٣).

كما أن كل يوم يصومه قضاءً عن رمضان هو عبادة مستقلة بنية وإمساك من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس، فلو أتى بذلك متفرقاً فقد صام عدة من أيام أخر. كما أن قول الجمهور باستحباب التتابع في القضاء فيه مسارعة لبراءة الذمة وإسقاط الواجب وجمعاً بين الأبله والخروج من الخلاف.

(١) صحيح البخارى ٢٩٣/١، صحيح مسلم ١٦٩/٣.

(٢) بدائع الصنائع ٩٧٥/٢ وما بعدها، المغنى ٢٣٤/٤.

(٣) صوم أصحاب الأعداء وفطرهم ص ٢٣٤.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

المبحث السابع

قضاء ما فات من رمضان واجب على الفور أم يجوز على التراخي؟

أُتفق الفقهاء على وجوب القضاء على من أفطر في رمضان بعذر
أو بغير عذر.

كما أُنقوا على عدم جواز تأخير القضاء إلى رمضان التالي بغير
عذر.

إلا إنهم اختلفوا في القضاء هل يجب على الفور أو يجوز على
التراخي؟ وكان خلافهم على قولين:

القول الأول:

لا يجب القضاء على الفور وإنما يستحب لمن وجب عليه القضاء
أن يبادر به بعد رمضان لبراءة ذمته. فإن أخره إلى شعبان جاز له ذلك
ويصبح القضاء واجباً عليه إذا بقى على رمضان بقدر ما عليه من
رمضان الأول ولا يجوز له تأخير القضاء إلى رمضان القادم بذلك قال
الحنفية وهو المشهور عند المالكية وبه قال الشافعية والحنابلة والزيدية
والإباضية^(١).

(١) البحر الرائق ٣٠٧/٢، العناية على فتح القدير ٣٥٤/٢، بدائع الصنائع ١٠٤٠/٢،
مواهب الجليل ٤٤٨/٢، حاشية العدوى على رسالة الطالب ٥٦٤/١، المجموع
٤٢٣/٦، الكافي للمقدسي ٣٥٨/١، المغنى ٢٢٧/٤، شرح النيل ٣٧١/٣، شرائع
الإسلام ١٠٥/١، أحكام القرآن للجصاص ٢٦٠/١.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول الثاني:

يجب القضاء على الفور فمتى أفطر أول شوال وجب عليه
القضاء ثاني شوال بذلك قال ابن حزم^(١) وهو قول للمالكية^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

على أن قضاء رمضان لا يجب على الفور وإنما يستحب.
واستدلوا بالكتاب والسنة والمعقول.

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. فقد دلت الآية على أن
القضاء جاء مطلقاً من غير تعيين للزمان. فجاز تأخير القضاء إلى وقت
قبل حلول رمضان الذي يليه، ومتى شرع العبد في القضاء كان ممثلاً
لأمر ربه ولا إثم عليه بالتأخير.

وأما السنة فمنها:

١- روى عن يحيى بن أبي سلمة قال: سمعت عائشة -رضي الله عنها-
تقول: كان يكون على الصوم من رمضان فلا يستطيع أن أقضى إلا
في شعبان^(٣).

(١) المحلى ٢٦٠/٦.

(٢) مواهب الجليل ٤٤٨/٢.

(٣) صحيح البخاري ٢٩٤/١.



رخصة للظفر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

قال يحيى: الشغل^(١) من النبي أو بالنبي -ع-.

وجه الدلالة:

إن الحديث دل على جواز تأخير قضاء رمضان، لأن السيدة عائشة كانت تؤخره إلى شعبان وهذا بيان منها لآخر الوقت الذي يجوز التأخير إليه، ولو كان القضاء واجباً على الفور لما أخرته، كما دل على أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر. وقد أقرها النبي -ع- على ذلك ولو كان التأخير غير جائز غير جائز لما أقرها عليه إذ هو مطلع على أهل بيته مع توافر دواعي أزواجه إلى سؤاله عن الأحكام الشرعية.

فإن قيل: إن ظاهر صنيع السيدة عائشة كان يقتضي القضاء على الفور لولا المانع. وهذا يشعر بأن من كان ليس لديه عذر لا ينبغي له التأخير.

أجيب عن ذلك:

بأن ظاهر رواية البخاري تقتضي جواز التأخير، وحديث عائشة نص في جواز التأخير وزيادة بيان للآية^(٢).

(١) المراد بالشغل أن السيدة عائشة كانت تهيأ نفسها لرسول الله -ع- أو لتصريف حوائجه. أما في شعبان فكان -ع- يصوم أكثره فتتفرغ عائشة لقضاء ما عليها من صوم. وهذه الزيادة ضعيفة. يدل على ضعفها. أنه -ع- كان يقسم لنسائه فيعدل. فليس في شغلها بشيء من ذلك مما يمنع الصوم. اللهم إلا أن يقال: إنها كانت لا تصوم إلا بإذنه لحاجته إليها فإذا ضاق الوقت أذن لها فقد كان يكثر الصوم في شعبان فيتهيأ لها القضاء فيه عمدة القارئ ٥٥/١١ وما بعدها، فتح الباري ١٩١/٤، الفتح الرباني ١٣١/١٠ وما بعدها، ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) فتح الباري ١٨٩/٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٦٧/١، عمدة القارئ ٥٥/١١ وما بعدها.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٢- روى جماعة من السلف جواز تأخير القضاء، فقد قال عطاء وطاوس ومجاهد: إقضى رمضان متى شئت، كما روى عن عطاء قوله: يستظره ما لم يدركه رمضان آخر.

فهؤلاء السلف قد اتفقوا على جواز تأخير قضاء رمضان عن أول إمكان قضاؤه^(١).

وأما المعقول:

فإن تأخير القضاء مؤقت بمضى السنة فيجوز القضاء في أى وقت فيها. فكان بمنزلة الظهر لما كان أوله وآخره معلومين جاز ورود العبادة بفعلها من أوله إلى آخره، وجاز تأخيرها إلى الوقت الذى يخاف فوتها بتركها، لأن آخر وقتها الذى يكون مفراطاً بتأخيرها معلوم^(٢).

استدل أصحاب القول الثانى:

على أن قضاء رمضان يجب على الفور بقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣)، والمسارعة إلى الطاعة المفترضة واجبة، فمن أخر القضاء عمداً فقد أساء وأثم.

ونوقش هذا:

بأن القضاء واجب وجوباً موسعاً فيجوز تأخيرها. كما أن تأخير القضاء عن وقته كتأخير الأداء عن وقته، وتأخير الأداء لا ينفك عن موجب فذلك تأخير القضاء ولا يوجب إثماً بتأخيرها.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٦١/١، المصنف ٢٤٦/٤.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٦٠/١.

(٣) سورة آل عمران: جزء من الآية رقم (١٣٣).



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

القول المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء القائل بأن قضاء رمضان لا يجب على الفور وإنما يستحب لبراءة الذمة.

وذلك لقوة ما استدلوا به، ولأن قضاء رمضان واجب وجوباً موسعاً. ويتعين القضاء فوراً إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول.

والله تعالى أعلم



الختمة ونتائج البحث

وبعد هذا الجهد الذي لا بأس به أود في الختام أن أسجل أهم النتائج المستخلصة والمختارة من أقوال الفقهاء والتي توصلت إليها من خلال هذا البحث وتتلخص في الآتي:

١- سماحة الإسلام ويسره فخطاب الشارع الحكيم في الظروف العادية يختلف عنه في الظروف الاستثنائية فصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف مقيم صحيح ظاهر وهذا في الظروف العادية.

أما في الظروف الاستثنائية فقد رخص الشارع بالفطر لمن طرأت عليه عوامل مرضية أو خارجية كالسفر أو الشيخوخة أو الإكراه ونحو ذلك وأوجب عليهم القضاء أو الفدية إن لم يستطيعوا القضاء. وإذا صام هؤلاء شهر رمضان بلا مشقة صح صومهم، لأن الفطر رخصة، والصوم عزيمة.

٢- محافظة الإسلام على النفس. فرخص بالفطر للمريض الذي يخشى زيادة المرض إن صام أو يتأخر برؤيه، وكذلك من يفطر وقاية المرض بناءً على التجربة أو غلبة الظن أو إخبار طبيب مسلم ثقة عدل.

٣- يباح الفطر للمريض الذي يقوم بشئون المرضى إذا كان المريض يضعفه عن القيام بشئونهم.

٤- إذا أفطر الصحيح المقيم المطبق للصوم في نهار رمضان متعمداً ثم طرأ عليه المرض أو السفر في نفس اليوم وجب عليه القضاء دون



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

الكفارة على المختار. أما لو جامع متعمداً ثم طرأ عليه السفر لزمه القضاء والكفارة.

٥- يتفق القصر والفطر في قدر المسافة التي يأخذ المسافر فيها بالرخصة ومدى شمول الرخصة للسفر المحرم أو سفر المعصية ومدة الإقامة القاطعة لحكم السفر، إلا أنهما يختلفان في أن الأول يبرئ الذمة، أما الثاني فإنه يوجب القضاء.

٦- يرخص بالفطر للمسافر سفرأ طويلاً يبلغ أربعة برد وتقدر بالقياس المعلوم الآن وهو الكيلو متر (بأربعة وثمانين كيلو متراً أو ما يقاربها).

٧- يحرم الصوم والصلاة على الحائض والنفساء، وعليهما قضاء الصوم دون الصلاة وذلك بعد زوال العذر. ولو ارتفع الدم قبل الفجر ونوت الصيام ولم تغتسلا إلا بعد الفجر فإن صومهما صحيح على المختار.

٨- يجوز للمرأة المسلمة تناول الأدوية التي تمنع نزول دم الحيض في شهر رمضان لتصومه كاملاً بشرط ألا يضر ذلك بصحتها عاجلاً أو آجلاً.

٩- إذا أفطرت المرأة متعمدة في نهار رمضان ثم طرأ عليها الحيض أو النفاس في اليوم الذي أفطرت فيه فعليها القضاء والكفارة.

١٠- من الأسباب المبيحة للفطر أن من غلبه الجوع أو العطش أو الشبق الشديد جاز له الفطر وعليه القضاء، وذلك من مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية، وكذلك عمال المحاجر والمخابز والمناجم والحصادين ونحوهم إن شق عليهم الصوم ولم يجدوا أعمالاً أخرى



لمعاشهم فيباح لهم الإفطار وعليهم القضاء، فإن كان عملهم دائماً إلى آخر العمر فعليهم الفدية.

١١- عدم قدرة الطلاب على الاستذكار وأداء الامتحان في نهار رمضان بسبب الصوم يعتبر عذراً مباحاً للفطر ويوجب القضاء، أما لو استطاعوا الصوم بلا مشقة فلا يجوز لهم الإفطار.

١٢- المجاهد في سبيل الله يباح له الفطر إذا كان الصوم يضعفه عن القتال أو تلقى التدريبات اللازمة لمواجهة العدو. وعليه أن ينوى الصوم كل ليلة فإن لحقته مشقة أفطر وعليه القضاء وإن لم تلحقه مشقة وجب عليه الصوم.

١٣- فرق الإنقاذ البحري والإغاثة والإطفاء والدفاع المدني ونحوهم ينوون الصيام من الليل، فإن تطلب عملهم الفطر أفطروا ووجب عليهم القضاء، وإن أمكن الإنقاذ مع المحافظة على الصيام لم يجز لهم الفطر، وإن دخل الماء إلى حلق المنقذ بلا قصد كان صومه صحيحاً قياساً على من طار إلى حلقه دقيق أو غبار.

١٤- إذا أكره الصائم على الفطر إكراهاً ملجئاً فإن كان صحيحاً مقيماً يرخص له بالفطر وعليه القضاء. فإن امتنع حتى قتل كان مأجوراً لأنه أخذ بالعزيمة. وإن كان مريضاً أو مسافراً وامتنع عن الفطر حتى قتل كان آثماً، لأن الله أباح للمريض والمسافر الفطر أصلاً. أما الإكراه غير المجئ فلا يبيح الفطر.

١٥- إذا أفسد الصائم صومه بنفسه تحت وطأة الإكراه الملجئ، أو أفسده المكره بأن صب في حلق المكره طعاماً أو شراباً، فإن صوم المكره



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

صحيح ولا قضاء عليه ولا كفارة على المختار، وكذلك إذا أكرهت المرأة على الجماع في نهار رمضان، أما لو أكرهت زوجها على الوطء في رمضان نهائياً وجب عليها القضاء والكفارة.

١٦- الصبي غير مخاطب بالصوم، لكن إذا بلغ عشرين وهو مطيق الصوم يستحب لوليه أن يأمره بالصوم، وإذا بلغ في نهار رمضان يستحب له إمساك بقية اليوم الذي بلغ فيه ولا يلزم قضاؤه ولا قضاء ما مضى قبله من الشهر.

١٧- لا يجب الصوم على المجنون حال جنونه فإن أفاق أثناء الشهر لزمه صوم ما بقي، ولا يلزمه قضاء اليوم الذي أفاق فيه ولا ما مضى قبله من الشهر كالصبي.

١٨- من أغمى عليه طوال نهار رمضان وجب عليه القضاء سواء كان نوى الصوم ليلاً أو لم ينو لعدم وجود الإمساك فإن أفاق في جزء من النهار وكان قد نوى الصوم ولم يفطر صح صومه، ومن استغرق إغماءه شهر رمضان كله وجب عليه قضاء جميع الشهر على المختار.

١٩- من أصيب بمرض النوم فهو على الخلاف في الجنون والإغماء، أما لو كان غير مريض ونوى الصوم ونام فإن استيقظ أثناء النهار فصومه صحيح بالإجماع، وإن لم يستيقظ إلا بعد غروب الشمس فصومه صحيح على المختار إن كان سهره مشروعاً وإلا وجب عليه القضاء.



٢٠- من أسلم في نهار رمضان وجب عليه أن يصوم ما بقي منه باتفاق الفقهاء، ويستحب له أن يمسك بقية اليوم الذي أسلم فيه، ولا يجب عليه قضاؤه ولا قضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه.

٢١- قضاء ما فات من رمضان يكون بالعدد في أي وقت من السنة عدا رمضان الحاضر ويوم عيد الفطر وعيد النحر باتفاق الفقهاء، وأما القضاء في العشر الأول من ذي الحجة وأيام التشريق فهي محل خلاف بين الفقهاء والمختار هو تحريم القضاء أيام التشريق والجواز في العشر من ذي الحجة.

٢٢- من فرط في القضاء عاماً أو أكثر لعذر وجب عليه القضاء ولا فدية عليه باتفاق الفقهاء، أما من فرط عاماً بغير عذر حتى دخل عليه رمضان الثاني فإنه يأنم بالتأخر ويصوم الحاضر ويقضى الفائت ولا فدية عليه على المختار.

ومن فرط في القضاء سنيناً فإنه يجب عليه القضاء وفي تكرار الفدية بتكرار الأعوام خلاف.

٢٣- من مات قبل التمكن من القضاء فلا إثم عليه ولا يجب، على وليه شيء إلا إذا كان أوصى بأن يطعم عنه.

أما من مات بعد التمكن من القضاء وفرط فيه، فإن كان قضاء رمضان أطعم عنه وليه. وإن كان عن صيام نذر صام عنه وليه على المختار.

٢٤- وكما يسر المولى سبحانه للمسلم ورخص له بالفطر عند وجود العذر يسر عليه في القضاء أيضاً، فيجوز قضاء رمضان متفرقاً،



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ويستحب التتابع تعجيلاً لبراءة الذمة. كما يجوز القضاء على التراخي إلا أنه يستحب تعجيله لئلا تدركه المنية قبل قضاء الفرض. ويتعين القضاء على الفور إذا بقى على رمضان الثاني بقدر ما على المكلف من أيام رمضان الأول.

فهذه النتائج وغيرها كثير يمكن الاطلاع عليها من خلال هذا البحث الذي يبرز مظاهر يسر الشريعة الإسلامية ومدى محافظتها على النفس في باب الصوم.

ويعد

فهذا ما يسره الله تعالى ومن به على في هذا البحث. فما كان في هذا العمل من خير فمرده إلى الله وحده، وما كان فيه من نقصير وهو واقع لا محالة فهو من عمل البشر الذي لا يسلم من الزلل، ليبقى الكمال لله وحده والعصمة لرسوله - ﷺ -.

أسأل الله سبحانه وتعالى من فضله أن يغفر لي زلاتي ويتجاوز عن سيئاتي إن ربي رحيم ودود.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد صاحب الشريعة الغراء، إمام المرسلين، وقائد الغر المحجلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

العبد الفقير إلى الله

د/ محمد الحفني محمد المكاوي

مدرس الفقه المقارن



أهم المصادر التي اعتمد عليها البحث

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

١- القرآن الكريم.

٢- أحكام القرآن للجصاص: تحقيق محمد الصادق قمحاوي - نشر دار المصنف، شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد - القاهرة.

٣- أحكام القرآن لابن العربي: تحقيق محمد عبد القادر عطا - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٤- أحكام القرآن للكنيا الهراسي: الإمام عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكنيا الهراسي - ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٥- تفسير آللوسى: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، نشر دار الغد العربي - القاهرة.

٦- تفسير الفخر الرازي: المشتهر بمفاتيح الغيب أو التفسير الكبير الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، نشر دار الغد القاهرة.

٧- تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن - الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، نشر دار الغد العربي - القاهرة.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ثانياً: الحديث وشروحه:

- ١- الأحاديث القدسية: مكتبة إحياء الكتب الإسلامية - بيروت - لبنان.
- ٢- إحكام الأحكام: شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣- إرشاد الساري: لشرح صحيح البخاري للقسطاني - ط دار الإحياء.
- ٤- التجريد الصريح: لأحاديث الجامع الصحيح للحسين بن المبارك الزبيدي - ط دار الكتب العربية بمصر سنة ١٣٣٥هـ.
- ٥- التعليق المغني: لأبي الطيب محمد آبادي - مطبوع هامش سنن الدارقطني.
- ٦- الجواهر النقي: لابن التركماني بهامش السنن الكبرى للبيهقي.
- ٧- السنن الكبرى: للبيهقي - ط دار المعرفة - الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٤٧هـ.
- ٨- تحفة الأحوذى: بشرح جامع الترمذى للمباركفوري - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٩- تلخيص الحبير: لابن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٠- تنوير الحوالك: بشرح موطأ الإمام مالك للإمام السيوطي - ط المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان.



- ١١- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني - ط الهند ودائرة المعرفة
وصادر بيروت.
- ١٢- سبل السلام: للصنعاني شرح بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني -
الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- ١٣- سنن الدارقطني: ط دار إحياء التراث العربي ١٤١٣هـ -
١٩٩٣م - بيروت - لبنان.
- ١٤- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار الحديث
القاهرة.
- ١٥- سنن أبي داود: الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - دار الجنان
بيروت - لبنان.
- ١٦- سنن الترمذي: تحقيق/ مصطفى محمد حسين الذهبي - الطبعة
الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار الحديث.
- ١٧- سنن النسائي: بشرح السيوطي وحاشية السندی - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٨- شرح الحافظ: ابن القيم على عون المعبود.
- ١٩- شرح معاني الآثار للطحاوي تحقيق محمد سيد جاد الحق -
مطبعة الأنوار المحمدية.
- ٢٠- شرح النووي: بصحيح الإمام مسلم.
- ٢١- صحيح البخاري: المطبعة البهية بمصر سنة ١٢٩٩هـ.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٢٢- صحيح مسلم: بشرح النووي - تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة - ط
الشعب القاهرة.

٢٣- عارضة الأحوذى: شرح جامع الترمذى لأبى بكر محمد ابن عبد
الله الأشبيلي المعروف بابن العربى - ط دار الوحى
المحمدى.

٢٤- عمدة القارئ: شرح صحيح البخارى لبدر الدين أبى محمد محمود
ابن أحمد العينى - ط دار الفكر.

٢٥- عون المعبود: شرح سنن أبى داود لأبى الطيب محمد شمس الحق
العظيم أبادى - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - ط
دار الفكر.

٢٦- فتح البارى: بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى - ط دار
المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٢٧- فيض القدير: شرح الجامع الصغير للعلامة عبد الرؤوف المناوى
ط دار الفكر.

٢٨- الفتح الربانى: لترتيب مسند الإمام أحمد مع مختصره شرح بلوغ
الأمانى لأحمد بن عبد الرحمن البنا - ط دار إحياء
التراث العربى - بيروت - لبنان.

٢٩- كنز العمال: فى سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين على
المتقى بن حسام الدين الهندى - ط مؤسسة الرسالة.



٣٠- المستدرك: على الصحيحين للحاكم النيسابوري - تحقيق مصطفى

عبد القادر عطا - الطبعة الأولى ١٤١١هـ -

١٩٩٠م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٣١- المصنف لعبد الرزاق: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب

الإسلامي - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٣٢- المنتقى: شرح موطأ الإمام مالك للقاضي أبي الوليد سليمان ابن

خلف بن سعد بن أيوب الباجي - ط دار الفكر

العربي.

٣٣- الموطأ للإمام مالك: تحقيق وتخريج أبو عبد الرحمن الأخضر

الأخضري - مطبعة الإمامة دمشق - وبيروت.

٣٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ط دار الفكر ودار صادر بيروت.

٣٥- نيل الأوطار: شرح منتقى الأخبار للشوكاني - تحقيق د/ كمال علي

الجميل والشيخ محمد بيومي والشيخ صلاح عويضة

مكتبة الإيمان بالمنصورة - القاهرة.

ثالثاً: كتب الأصول:

١- التلويح على التوضيح: لسعد الدين مسعود بن عمر التفازاني -

مطبعة محمد علي صبيح.

٢- تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحنفى شرح

كتاب مختصر التحرير لابن الهمام - مطبعة مصطفى

الحلبى.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٣- حاشية الأرميري: على مرآة الأصول المسمى بمرآة الأصول للعلامة
منلاخسروا - المطبعة الأميرية بيولاق سنة
١٢٥٨هـ.

٤- كشف الأسرار للبرزدي: ط دار الكتاب العربي - بيروت.

٥- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: نشر المكتبة التجارية
الكبرى.

رابعاً: الفقه الإسلامي:

١- الفقه الحنفي:

١- الاختيار: لتعليق المختار للموصلي - ط الهيئة العامة لشئون المطابع
الأميرية سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢- الأشباه والنظائر: لابن نجيم تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل - ط
مؤسسة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

٣- البحر الرائق: شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي - ط دار المعرفة
بيروت - لبنان.

٤- بدائع الصنائع: في ترتيب الشرائع للكاساني نشر زكريا علي يوسف
مطبعة الإمام بالقلعة بمصر.

٥- بدر المتقى: في شرح المتقى بهامش مجمع الأنهر.

٦- تبیین الحقائق: للزيلعي - ط دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت
لبنان.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٧- تحفة الفقهاء للمسرقندي: ط دار إحياء الكتب العلمية - بيروت
لبنان.

٨- الجوهرة النيرة: على مختصر القدوري لأبي الحسن أحمد بن محمد
القدوري - طبع أولنمشدر - مطبعة عارف
١٣١٩هـ.

٩- حاشية سعدى جلي: مطبوعة مع شرح القدير.

١٠- حاشية الشلبي: بهامش تبیین الحقائق - ط دار المعرفة - بيروت
لبنان.

١١- حاشية الطحطاوى: على مراقى الفلاح - الطبعة الثانية - المطبعة
الأزهرية المصرية سنة ١٣٢٨هـ.

١٢- رد المختار على الدر المختار: لابن عابدين - ط دار إحياء التراث
العربي - مطبعة سنده أولنمشدر سنة ١٢٩٤هـ.

١٣- شرح الكنز للعيني: محمد محمود العيني - ط وادى النيل العامرة
بمصر سنة ١٢٩٩هـ.

١٤- كنز البيان للنسفي: المطبعة العامرة الشرقية سنة ١٢٩٩هـ.

١٥- العناية على الهداية: لأكمل الدين البابر تي مطبوع مع فتح
القدير.

١٦- الفتاوى الهندية: للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند - ط دار
المعرفة - بيروت - لبنان.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

١٧- فتح القدير: للكمال ابن الهمام على الهداية شرح بداية المبتدى
للرشداني المرغيناني - مطبعة مصطفى البابي
الحلبي.

١٨- اللباب: في شرح الكتاب للميداني - ط دار الحديث.

١٩- لسان الحكم: لأبي الوليد إبراهيم بن محمد بن الفضل المعروف
بأبن الشحنة الحنفي - مطبوع مع معين الحكم
للطرابلسي - مطبعة مصطفى الحلبي.

٢٠- المبسوط: لشمس الدين السرخسي - ط دار المعرفة - بيروت
لبنان.

٢١- مجمع الأنهر: في شرح ملتقى الأبحر للمحقق عبد الرحمن ابن
الشيخ محمود بن سليمان المعروف بداماد أفندي - دار
الطباعة العامة - دار إحياء التراث العربي للنشر
والتوزيع.

٢٢- مراقى الفلاح: للشيخ حسن بن عمار على الشرنبلالي الحنفي
المطبعة العلمية بمصر سنة ١٣١٥هـ.

٢٣- منحة الخلق: لابن عابدين بهامش البحر الرائق.

٢٤- الهداية شرح بداية المبتدى: للشداني المرغيناني - الطبعة الأخيرة
مطبعة مصطفى الحلبي بمصر.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

ب- الفقه المالكي:

١- أسهل المدارك: شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك لأبي بكر بن حسن الكشتاوي - الطبعة الثانية - ط دار الفكر بيروت.

٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد - نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣- بلغة السالك لأقرب المسالك: للشيخ أحمد بن محمد الصاوي على الشرح الصغير للشيخ الدردير - توزيع دار الفكر بيروت - لبنان.

٤- الناج والإكليل: لمختصر خليل لمحمد بن يوسف الشهير بالمواق - ط دار الفكر.

٥- الشرح الصغير على أقرب المسالك: للعلامة سيدى أحمد الدردير ط دار المعارف بمصر.

٦- الشرح الكبير: للشيخ الدردير مع حاشية الدسوقي - توزيع دار الفكر بيروت.

٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للشيخ محمد بن عرفة الدسوقي ط دار الفكر.

٨- حاشية الإمام الرهونى: على شرح الشيخ الشيخ عبد الباقي الزرقانى الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية بيولاى سنة ١٣٠٦هـ.



رمضة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٩- حاشية: الشيخ أحمد الصاوي على الشرح الصغير على أقرب المسالك.

١٠- حاشية العدو على كفاية الطالب: الرباني لأبي زيد القيرواني - ط دار الكتب العلمية - وعلى الخرشي - ط دار الفكر.

١١- سراج السالك شرح أسهل المسالك: للجعلى المالكي - المكتبة الثقافية - بيروت.

١٢- شرح الزرقاني: على مختصر خليل - ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٣- شرح منح خليل: على مختصر سيدى خليل للشيخ محمد عيش - نشر مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا.

١٤- الخرشي على مختصر: الشيخ خليل - ط دار الفكر.

١٥- الفروق للقرافي: ط عالم الكتب - بيروت.

١٦- الفواكه الدواني: لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى على رسالة ابن أبي زيد القيرواني - ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

١٧- قوانين الأحكام الشرعية: لابن جزئ - ط عالم الفكر.

١٨- الكافي في فقه أهل المدينة: المالكي لابن عبد البر - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٩- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس - المطبعة الخيرية سنة

١٣٢٤هـ.



رخصة-الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٢٠- المقدمات: لابن رشد الجد بهامش المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس.

٢١- مواهب الجليل: لشرح مختصر خليل - تأليف أبي عبد الله محمد ابن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب ط دار الفكر سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

ج- الفقه الشافعي:

١- أسنى المطالب: شرح روض الطالب للقاضي أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي - نشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة.

٢- الأشباه والنظائر: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الطبعة الأخيرة - مطبعة مصطفى الحلبي.

٣- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: للشيخ الخطيب الشربيني - تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية.

٤- الأم: للشافعي - ط دار الشعب.

٥- حاشية الرملي: على أسنى المطالب.

٦- حاشية: سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري - دار إحياء التراث العربي.

٧- حاشية: الشبراملسي على نهاية المحتاج.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٨- حواشي الشرواني والعبادي: على تحفة المنهاج بشرح المنهاج لابن

حجر الهيتمي - ط مصطفى الحلبي.

٩- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحيم

الدمشقي - مطبوع مع الميزان الكبرى للشعراني - ط

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع سنة ١٤٢١هـ -

٢٠٠١م.

١٠- روضة الطالبين: للإمام النووي - دار الكتب العلمية - بيروت

لبنان.

١١- قليوبي وعميرة: على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج

الطالبين للنووي - ط عيسى الحلبي وشركاه.

١٢- العزيز شرح الوجيز: المعروف بالشرح الكبير للرافعي تحقيق

الشيخ على معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود

ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٣- قواعد الأحكام: في مصالح الأنام لعز الدين عبد العزيز بن عبد

السلام - نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

١٤- المجموع: للنووي - مطبعة الإمام.

١٥- مغنى المحتاج: إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشربيني الخطيب - ط

دار التراث العربي - بيروت - لبنان.

١٦- المهذب: للشيرازي - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

١٧- العيزان الكبرى: للشعراني - ط دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٨- نهاية المحتاج: إلى شرح المنهاج لابن شهاب الرملی المصری

الأنصاری - مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

د- الفقه الحنبلي:

١- الروض المربع: بشرح زاد المستقنع للبهوتي - المكتبة الثقافية - ط

بيروت - لبنان.

٢- تصحيح الفروع: للمرداوي مطبوع مع كتاب الفروع لابن مفلح - ط

عالم الكتب.

٣- زاد المعاد: في خير هدى العباد لابن قيم الجوزية - ط دار الفكر

بيروت - لبنان ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤- الشرح الكبير: على متن المقنع تأليف الإمام شمس الدين أبي الفرج

عبد الرحمن بن أبي عمر ابن قدامة - مطبوع مع

المغنى.

٥- شرح منتهى الإرادات: للبهوتي - ط أنصار السنة المحمدية.

٦- العدة شرح العدة: في فقه الإمام أحمد بن حنبل - تأليف بهاء الدين

عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي - دار حراء للنشر

والتوزيع مكة المكرمة.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٧- غاية المنتهى: المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى - ط
منشورات المؤسسة السعودية بالرياض - الطبعة
الثانية.

٨- كتاب الفروع: لابن مفلح - ط عالم الكتب.

٩- كشاف القناع: للبهوتي - نشر مكتبة النصر الحديثة.

١٠- الكافي: في فقه الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبد الله ابن قدامة
المقدسي - تحقيق زهير الشاويش - ط المكتب
الإسلامي.

١١- المبدع: في شرح المقنع لابن مفلح - ط المكتب الإسلامي.

١٢- المغنى: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي
تحقيق الدكتور محمد شرف الدين خطاب والدكتور
السيد محمد السيد والدكتور سيد إبراهيم صادق - ط
دار الحديث القاهرة.

١٣- مجموعة الفتاوى: لابن تيمية - ط مؤسسة قرطبة.

هـ- الفقه الظاهري:

١- المحلى لابن حزم: منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - تحقيق
أحمد محمد شاكر.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

و- الفقه الزيدي:

١- البحر الزخار: الجامع لمذهب علماء الأمصار - للإمام أحمد ابن يحيى المرتضى - نشر دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

٢- الدار المضية: شرح الدرر البهية كلاهما للفقهاء محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣- السيل الجرار: المتدفق على حدائق الأزهار للشيخ محمد بن علي الشوكاني - تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق دار ابن كثير - دمشق - بيروت.

٤- عيون الأزهار: في فقه الأئمة الأظهر لأحمد بن يحيى المرتضى - ط دار الكتاب اللبناني - بيروت.

ز- الفقه الإمامي:

١- جواهر الكلام: في شرح شرائع الإسلام للمحقق الشيخ محمد النجفي دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٢- الروضة البهية: في شرح اللمعة الدمشقية للعالمى - ط دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٣- شرائع الإسلامى: للمحلى منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت لبنان.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار.

٤- المختصر النافع: في فقه الإمامية للمحقق أبي القاسم نجم الدين جعفر
ابن الحسن الحلبي - الطبعة الثانية - مطبعة وزارة
الأوقاف.

ح- الفقه الإباضي:

١- شرح النيل وشفاء العليل: للعلامة محمد بن يوسف أطفيش - مكتبة
الإرشاد - جدة - السعودية.

٢- كتاب النيل وشفاء العليل: للشيخ ضياء الدين عبد العزيز التميمي.

خامساً: كتب اللغة العربية:

١- التعريفات: للرجائي - ط مكتبة لبنان وطبعة مصطفى الحلبي.

٢- القاموس المحيط: للفيروز آبادي - طبع مؤسسة الحلبي.

٣- لسان العرب: لابن منظور - مطبعة دار المعارف ومطبعة بولاق.

٤- مختار الصحاح: للرازي - مطبعة الحلبي بالقاهرة.

٥- الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري - ط دار الكتب العلمية
بيروت.

٦- المصباح المنير: للرافعي - تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي

المقري الفيومي - المطبعة الوهبية البهية سنة

١٣٠٠هـ.

٧- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية - طبع الهيئة العامة لشئون

المطابع الأميرية سنة ١٩٩٣/١٩٩٤م.



٨- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية - مطابع دار المعارف.

سادساً: مصادر عامة وحديثة متنوعة ورسائل وبحوث علمية:

١- أثر العذر في العبادات والحدود: للدكتور/ ربيع رجب عبد العزيز رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بأسبوط

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢- أصول الفقه: للشيخ محمد أبو زهرة - ط دار الفكر العربي سنة

١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٣- التحفة الرائية: في شرح الأحاديث النووية للشيخ محمد الأنصاري مطبعة المدنى المؤسسة السعودية بمصر سنة

١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٤- الرخص وأسباب الترخص: للدكتور/ محمد حسن سليم - دار

الطباعة المحمدية - الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م.

٥- الصيام أركانه وشروطه: للدكتور/ محمد عبد المنعم خميس -

إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة

١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦- الطب النبوى والعلم الحديث: للطبيب الدكتور/ محمود ناظم النسيمي

ط مؤسسة الرسالة.

٧- جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلى - ط دار الدعوى للطبع

والنشر.



رخصة الفطر في رمضان وما يترتب عليها من آثار

٨- صوم أصحاب الأعداء وفطرهم: دراسة فقهية مقارنة للأستاذ

الدكتور/ إبراهيم محمد خلف خلف - مطبعة الصفا

والمروة بأسيوط ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩- عوارض الصيام: دراسة فقهية مقارنة للأستاذ الدكتور/ أحمد عبد

الحي محمد - مطبعة الصفا والمروة بأسيوط سنة

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠- الفقه الإسلامي وأدلته: للأستاذ الدكتور/ وهبة الزحيلي - ط دار

الفكر - دمشق سورية.

١١- الفقه المنهجي: على مذهب الإمام الشافعي للدكتور/ مصطفى الخن

والدكتور/ البغا والشيخ على الشرجي - ط دار القلم

دمشق - الدار الشامية - بيروت.

١٢- فقه الصيام: دراسة فقهية مقارنة للأستاذ الدكتور/ حسين عبد

المجيد حسين أبو العلا - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -

١٩٩٥م - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

١٣- القربات إهداؤها إلى الموتى والاستئجار عليها دراسة فقهية مقارنة

للأستاذ الدكتور/ حسين عبد المجيد حسين أبو العلا -

بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط -

العدد الثامن سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م مطبعة الأمانة

القاهرة.



رخصة الفطر فى رمضان وما يترتب عليها من آثار

١٤- المذهب فى مصطلح الحديث: للشيخ منشأوى عثمان عبود - طبع
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤١٤هـ -

١٩٩٣م.

١٥- الموانع الشرعية وأثرها فى العبادات والمعاملات: فى الفقه
الإسلامى للأستاذ الدكتور/ السيد حافظ خليل السخاوى
رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٦- الموسوعة الطبية الحديثة: إصدار لجنة النشر العلمى بوزارة
التربية والتعليم العالى - إشراف الإدارة العامة للثقافة
مطابع سجل العرب.

١٧- مصطلح الحديث: للشيخ عبد الغنى محمود - مطبعة الفتوح الأدبية
بمصر - الطبعة الثانية ١٣٣١هـ - ١٩١٣م.

١٨- من أبحاث فقه السنة: رخصة الفطر فى سفر رمضان وما يترتب
عليها من آثار للأستاذ الدكتور/ أحمد على طه ريان
دار الهدى للطباعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٩- منهاج المسلم: لأبى بكر الجزائري - ط دار الفكر ١٣٨٤هـ -
١٩٦٤م.

وغير ذلك من الصحف والمجلات الإسلامية والتي تعرف من
حواشى البحث.

